

Distr.: General
22 March 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون
البند ٧٧ (أ) من القائمة الأولية*
المحيطات وقانون البحار

المحيطات وقانون البحار

تقرير الأمين العام

موجز

أعد هذا التقرير عملاً بطلب الجمعية العامة في الفقرة ١٦٧ من قرارها ٣٧/٦٥ ألف أن يدرج الأمين العام في التقرير السنوي عن المحيطات وقانون البحار معلومات عن تقييمات الأثر البيئي التي تجرى فيما يتعلق بالأنشطة المزمع القيام بها في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، بما في ذلك الاحتياجات في مجال بناء القدرات، استناداً إلى المعلومات المطلوبة من الدول والمنظمات الدولية المختصة. ويتضمن التقرير أيضاً معلومات عن الأنشطة التي اضطلعت بها المنظمات المعنية منذ تقرير الأمين العام المؤرخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ (A/64/66/Add.2)، بما في ذلك عن الجوانب العلمية والتقنية والاقتصادية والقانونية والبيئية والاجتماعية - الاقتصادية لحفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامه بصورة مستدامة. كما يتضمن معلومات عن الخيارات والنهج الممكنة لتعزيز التعاون والتنسيق الدوليين وعن القضايا والمسائل الرئيسية في المجالات التي يؤدي فيها إجراء دراسات أساسية أكثر تفصيلاً إلى تيسير نظر الدول في تلك القضايا.

* A/66/50.



المحتويات

الصفحة

٤	أولا - مقدمة
٩	ثانيا - الأنشطة التي اضطلعت بها مؤخرا الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية المعنية، بما في ذلك ما يتصل منها بالجوانب العلمية والتقنية والاقتصادية والقانونية والبيئية والاجتماعية - الاقتصادية لحفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامه بصورة مستدامة
١٠	ألف - علوم وتكنولوجيا البحار
١١	١ - علوم البحار
١٥	٢ - تكنولوجيا البحار
١٦	باء - أنشطة صيد الأسماك والتطورات ذات الصلة بالموارد البحرية الحية
١٨	١ - الصيد غير المشروع وغير المبلّغ عنه وغير المنظم
١٩	٢ - المصيد العرضي والآثار الضارة على التنوع البيولوجي البحري
٢٠	٣ - الآثار الضارة للصيد في قاع البحار
٢١	جيم - أنشطة النقل البحري
٢٢	١ - التلوث النفطي والمواد المتسربة الأخرى
٢٣	٢ - تلوث الهواء
٢٤	٣ - انبعاثات غازات الاحتباس الحراري
٢٥	٤ - التلوث الكيميائي
٢٥	دال - التخلص من النفايات
٢٦	هاء - الأنشطة البرية
٢٧	واو - استكشاف المعادن واستغلالها
٢٨	زاي - البحوث المتعلقة بالموارد الجينية البحرية واستغلالها
٣٢	حاء - الأنشطة الأخرى، بما في ذلك الاستعمالات الجديدة
٣٣	١ - تخصيب المحيطات
٣٤	٢ - عزل الكربون
٣٤	٣ - الطاقة المتجددة

٣٦	٤ - الكبلات البحرية
٣٧	٥ - السياحة
٣٧	٦ - تربية المائيات
٣٨	طاء - أنشطة التصدي للآثار الشاملة لعدة قطاعات
٣٩	١ - الحطام البحري
٤٠	٢ - الأنواع الدخيلة المتغلغلة
٤١	٣ - تغير المناخ
٤٣	٤ - الضجيج في المحيطات
٤٥	ياء - أدوات الإدارة
٤٦	١ - نهج الإدارة المتكاملة ونهج النظام الإيكولوجي
٤٩	٢ - تقييمات الأثر البيئي
٥٩	٣ - أدوات الإدارة على أساس المناطق لا سيما في المناطق البحرية المحمية
٧١	كاف - الإدارة
٧٤	لام - بناء القدرات ونقل التكنولوجيا
٧٧	ثالثا - الخيارات والنهج الممكنة لتعزيز التعاون والتنسيق الدوليين
٧٨	ألف - قاعدة المعلومات
٨٠	باء - بناء القدرات ونقل التكنولوجيا
٨١	جيم - التنفيذ
٨٤	دال - نهج الإدارة المتكاملة ونهج النظام الإيكولوجي
٨٥	هاء - تقييمات الأثر البيئي
٨٦	واو - أدوات الإدارة القائمة على أساس المناطق
٨٨	زاي - الموارد الجينية البحرية
٨٩	حاء - التعاون والتنسيق الشاملان لعدة قطاعات
٩١	رابعا - القضايا والمسائل الهامة التي ييسر إعداد دراسات أساسية أكثر تفصيلاً بشأنها دراسة الدول لها
٩٣	خامسا - استنتاجات

أولا - مقدمة

١ - التنوع البيولوجي^(١) هام للغاية لخير الإنسانية لأنه الأساس الذي تقوم عليه الطائفة العريضة من خدمات النظم الإيكولوجية التي تعتمد عليها الحياة^(٢). وتتسم المحيطات بشدة التنوع من حيث المعالم المادية والنظم الإيكولوجية والحياة بدءاً من النظم الإيكولوجية والأنواع البيولوجية الموجودة في المياه الضحلة والقرية من الشاطئ وانتهاءً بالمعالم الموجودة في أعماق المواقع البحرية وأكثرها بُعداً مثل الأحاديد العميقة والسهول السحيقة، في المناطق الواقعة داخل نطاق الولاية الوطنية وخارجه على السواء. ومع أن فهم الدور المحدد لبعض من هذه النظم الإيكولوجية لا يزال محدوداً جداً، فمن المسلم به بوجه عام أن النظم الإيكولوجية البحرية والتنوع البيولوجي لهما وظائف حيوية في الدورة الطبيعية وفي حفظ الحياة على الأرض. كما تشكل النظم الإيكولوجية البحرية والتنوع البيولوجي البحري، بما في ذلك خارج نطاق الولاية الوطنية، مصدراً لكسب العيش لدى البلايين من البشر في مختلف أنحاء العالم.

٢ - ومع ذلك، فإن المحيطات والسواحل هي الآن من أكثر النظم الإيكولوجية تعرضاً للتهديد في العالم^(٣). وفي سياق الاحتفال بالسنة الدولية للتنوع البيولوجي في عام ٢٠١٠، أظهر عدد من التقارير أن هدف تحقيق خفض كبير في المعدل الحالي لفقدان التنوع البيولوجي كمساهمة في تخفيف وطأة الفقر والذي تحدّد عام ٢٠١٠ تاريخاً لبلوغه، لم يتحقق على المستوى العالمي. ورغم زيادة الاستثمار في خطط وإجراءات حفظ الطبيعة، فإن العوامل الرئيسية المسببة لفقدان التنوع البيولوجي، ومنها ارتفاع معدلات الاستهلاك، وفقدان الكائنات لموائلها، والأنواع البيولوجية المتغلغلة، والتلوث، وتغير المناخ، لم تعالج بعد على نطاق يكفي للتأثير على الاتجاهات السلبية العامة في حالة التنوع البيولوجي^(٤).

(١) التنوع البيولوجي، حسب تعريفه في المادة ٢ من اتفاقية التنوع البيولوجي، هو "تباين الكائنات العضوية الحية المستمدة من كافة المصادر، بما فيها، ضمن أمور أخرى، النظم الإيكولوجية الأرضية والبحرية والأحياء المائية والمركبات الإيكولوجية التي تعد جزءاً منها؛ وذلك يتضمن التنوع داخل الأنواع وبين الأنواع والنظم الإيكولوجية".

(٢) تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٠ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.10.I.7).

(٣) Millennium Ecosystem Assessment, *Ecosystems and Human Well-being: Synthesis* (Washington, D.C., World Resources Institute, 2005).

(٤) انظر الحاشية ٢ أعلاه. انظر أيضاً أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي، "الدراسة الاستشرافية للتنوع البيولوجي في العالم ٣" (٢٠١٠)؛ برنامج الأمم المتحدة للبيئة، موجز تجميعي عالمي - تقرير اتفاقيات وخطط عمل البحار الإقليمية للمساهمة في سلسلة الدراسات التقييمية والاستشرافية المتعلقة بالتنوع البيولوجي البحري (٢٠١٠).

٣ - ولا توجد مناطق بحرية بمنأى عن التأثير بأنشطة الإنسان كما أن نصف هذه المناطق تقريبا يتأثر بشدة بعوامل تغيير متعددة. ولا يزال الطلب على الأغذية البحرية يتنامى مع ازدياد أعداد السكان. وما زال الخناق يضيق على الأرصد السمكية غير المستزرعة، كما يجري التوسع في تربية المائيات. ويؤدي تغير المناخ إلى إعادة توزُّع تجمعات الأسماك في اتجاه القطبين وتغدو الحياة في المحيطات المدارية ذات تنوع أقل نسيباً. ويتعرض كثير من النظم الإيكولوجية الساحلية للتهديد بسبب ارتفاع منسوب سطح البحر. ويؤدي تحمض المحيطات إلى إضعاف قدرة المحاريات والمرجانيات والعوالق النباتية البحرية على تشكيل هيكلها العظمية، مما يهدد بتقويض شبكات غذائية بحرية، فضلاً عن هياكل الشعاب المرجانية. وبسبب تزايد أحمال المغذيات والتلوث يشتد معدل فقدان الحياة في المناطق الساحلية، كما تؤدي العولمة إلى زيادة الأضرار التي تسببها الأنواع المتغلغلة الدخيلة المنقولة في مياه صابورة السفن^(٥).

٤ - وتوشك الآثار التراكمية لصيد الأسماك والتلوث وتغير المناخ أن تسبب حالات انقراض جماعية، وإن كانت غير مفهومة إلا بقدر ضئيل، بين الكائنات البحرية الحية مع ما يترتب على ذلك من عواقب من حيث الموارد والأمن بالنسبة للمجتمعات البشرية^(٦). وسيؤدي فقدان التنوع البيولوجي الذي لا سبيل إلى تداركه إلى عرقلة الجهود المبذولة لتحقيق أهداف إنمائية أخرى، ولا سيما تلك المتصلة بالفقر والجوع والصحة، لأنه يزيد الفقراء ضعفاً ويقلل الخيارات الإنمائية المتاحة أمامهم^(٧).

٥ - ومع أن كثافة الأنشطة والضغوط البشرية على التنوع البيولوجي البحري ما زالت على أشدها في المناطق الساحلية، فإن هناك عدداً من العوامل التي أدت إلى اتساع مدى الأنشطة البشرية بعيداً عن الساحل. وتشمل هذه العوامل نقصان الأرصد السمكية الموجودة في المياه الضحلة، بل وتدهورها في بعض الحالات، واستحداثات تكنولوجيات جديدة لاستكشاف واستغلال موارد قاع البحار، والبحث عن مصادر بديلة جديدة للطاقة، والتنظيم الأشد صرامة لبعض الأنشطة في المناطق الخاضعة للولاية الوطنية. كما أن الاهتمام العلمي والتجاري المتزايد بمناطق ظلت حتى الآن إلى حد كبير غير مستكشفة يؤثر بشكل تراكمي على التنوع البيولوجي البحري والموارد البيولوجية البحرية. وخلص تعداد الكائنات

(٥) أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي، "الدراسة الاستشرافية للتنوع البيولوجي في العالم ٣" (٢٠١٠).

(٦) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، موجز تجميعي عالمي - تقرير اتفاقيات وخطط عمل البحار الإقليمية للمساهمة في سلسلة الدراسات التقييمية والاستشرافية المتعلقة بالتنوع البيولوجي البحري (٢٠١٠).

(٧) انظر الحاشية ٢ أعلاه.

البحرية الحية إلى أن التخلّص من النفايات والقمامة في الماضي كانت آثاره أشد وطأةً في البحار العميقة. أما اليوم، فإن الآثار يأتي أشدها من مصائد الأسماك والهيدروكربون واستخراج المعادن. وتشير التنبؤات إلى أن تغيير المناخ سيكون الأثر الأكبر في المستقبل^(٨). كما أن ازدياد الفهم العلمي للتهديدات التي تتعرض لها المحيطات بات يظهر كيف أن الآثار المتفرقة الآتية من قطاعات منفردة أصبحت تتكاتف وتتجاوز المناطق والبحار المغلقة وتتفاعل مع بعضها البعض بشكل متآزر، فتؤثر ليس على الأنواع البيولوجية والتجمعات البشرية المحلية التي تعتمد في حياتها على النظم الإيكولوجية الساحلية فحسب، بل وبشكل متزايد على النظم الطبيعية والاجتماعات الإنسانية الأكبر حجماً التي تشكل تلك الأنواع والتجمعات جزءاً منها^(٩).

٦ - وإدراكاً من الدول لما تتسم به المحيطات ونظمها الإيكولوجية من ثراء وما تؤديه من وظائف حافظة للحياة، فقد تعهدت في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في عام ٢٠٠٢ بـ "المحافظة على إنتاجية المناطق البحرية والساحلية الهامة والمعرضة للخطر وعلى تنوعها البيولوجي، بما في ذلك المناطق التي تقع داخل حدود الولاية الوطنية وخارجها"^(١٠). وأنشأت الجمعية العامة، بموجب الفقرة ٧٣ من قرارها ٢٤/٥٩، الفريق العامل المخصص غير الرسمي المفتوح باب العضوية لدراسة المسائل المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام. وأسندت إلى الفريق العامل المهام التالية: (أ) دراسة الأنشطة السابقة والحالية للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية المختصة فيما يتعلق بحفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامه بطريقة مستدامة؛ (ب) دراسة الجوانب العلمية والتقنية والاقتصادية والقانونية والبيئية والاجتماعية - الاقتصادية وغيرها من جوانب هذه المسائل؛ (ج) تحديد القضايا والمسائل الرئيسية التي من شأن إجراء دراسات أساسية أكثر تفصيلاً بشأنها أن ييسر نظر الدول في هذه المسائل؛ (د) إيضاح الخيارات والنهج الممكنة،

(٨) تعداد الكائنات البحرية الحية، "النتائج العلمية المؤيدة لحفظ الكائنات البحرية الحية واستخدامها بصورة مستدامة - موجز لتعداد الكائنات البحرية الحية مخصص لجهات اتخاذ القرار" (٢٠١١).

(٩) وكالة المناطق البحرية المحمية، واللجنة العالمية للمناطق المحمية التابعة للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، والمركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وجمعية حفظ الطبيعة، وجامعة الأمم المتحدة، والاستراتيجية العالمية لحفظ الطبيعة، الحماية العالمية للمحيطات: الحالة الراهنة واحتمالات المستقبل (٢٠١٠).

(١٠) انظر تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق، الفقرة ٣٢ (أ).

حسب الاقتضاء، لتشجيع التعاون والتنسيق الدوليين في مجال حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامه بطريقة مستدامة. واستعان الفريق العامل خلال نظره في هذه المسائل بتقرير أعده الأمين العام عملاً بالفقرة ٧٤ من القرار ٢٤/٥٩ (A/60/63/Add.1). ويرد تقرير الفريق العامل في الوثيقة A/61/65.

٧ - وفي عام ٢٠٠٦، طلبت الجمعية العامة، في الفقرة ٩١ من قرارها ٢٢٢/٦١، إلى الأمين العام أن يعقد، وفقاً للفقرة ٧٣ من القرار ٢٤/٥٩، اجتماعاً للفريق العامل في عام ٢٠٠٨ للنظر فيما يلي: (أ) الآثار البيئية للأنشطة البشرية على التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية؛ (ب) التنسيق والتعاون فيما بين الدول، وكذلك المنظمات والهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة لحفظ وإدارة التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية؛ (ج) دور أدوات الإدارة القائمة على أساس المناطق؛ (د) الموارد الجينية في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية؛ (هـ) تقرير ما إذا كانت هناك ثغرات تتعلق بأسلوب الإدارة أو القواعد التنظيمية، وكيفية معالجتها، إن وجدت. واستعان الفريق العامل في مداولاته بتقرير أعده الأمين العام عملاً بالقرار ٢٢٢/٦١ (A/62/66/Add.2). وترد نتائج اجتماع عام ٢٠٠٨ في الوثيقة A/63/79 و Corr.1.

٨ - وفي عام ٢٠٠٨، طلبت الجمعية العامة، في الفقرة ١٢٧ من قرارها ١١١/٦٣، إلى الأمين العام أن يدعو، وفقاً للفقرة ٧٣ من القرار ٢٤/٥٩ والفقرتين ٧٩ و ٨٠ من القرار ٣٠/٦٠، إلى عقد اجتماع للفريق العامل في عام ٢٠١٠، من أجل تقديم توصيات إلى الجمعية العامة. وتكرر هذا الطلب في الفقرة ١٤٦ من القرار ٧١/٦٤. وفي الفقرة ١٤٢ من القرار ٧١/٦٤، لاحظت الجمعية العامة المناقشة المتعلقة بالنظام القانوني المناسب للموارد الجينية البحرية في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية وفقاً للاتفاقية، وأهابت بالدول أن تواصل دراسة هذه المسألة في سياق ولاية الفريق العامل، بهدف تحقيق مزيد من التقدم بشأن المسألة. كما دعت الجمعية الدول أن تواصل، في الاجتماع الذي عقده الفريق العامل في عام ٢٠١٠، وفي إطار ولايته، النظر في مسائل المناطق البحرية المحمية وعمليات تقييم الأثر البيئي. واستعان الفريق العامل في مداولاته بتقرير أعده الأمين العام عملاً بالقرار ١١١/٦٣ (A/64/66/Add.2). وتعالج توصيات الفريق العامل المسائل التالية: تعزيز قاعدة المعلومات؛ وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا؛ والتعاون والتنسيق عند التنفيذ؛ والتعاون والتنسيق فيما يتعلق بالإدارة المتكاملة للمحيطات ونُهج النظم الإيكولوجية؛ وإجراء تقييمات الأثر البيئي؛ وأدوات الإدارة القائمة على أساس المناطق، ولا سيما المناطق البحرية المحمية؛ والموارد الجينية البحرية؛ وآفاق المستقبل. وترد التوصيات ومعها موجز المناقشات الذي أعده الرئيسان المتشاركان، في الوثيقة A/65/68.

٩ - وأقرت الجمعية العامة، في الفقرة ١٦٢ من قرارها ٣٧/٦٥ ألف، توصيات الفريق العامل. كما طلبت إلى الأمين العام أن يدعو، وفقا للفقرة ٧٣ من القرار ٢٤/٥٩ والقررتين ٧٩ و ٨٠ من القرار ٣٠/٦٠، إلى عقد اجتماع للفريق العامل، في الفترة من ٣١ أيار/مايو إلى ٣ حزيران/يونيه ٢٠١١، مع توفير خدمات المؤتمرات كاملة له، من أجل تقديم توصيات إلى الجمعية العامة^(١١). وشجعت الجمعية العامة الفريق العامل على إحراز مزيد من التقدم بشأن جميع المسائل المتعلقة في جدول أعماله (الفقرة ١٦٤)؛ ولاحظت المناقشة المتعلقة بالنظام القانوني المناسب للموارد الجينية البحرية في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية وفقا للاتفاقية، وأهابت بالدول أن تواصل دراسة هذه المسألة في سياق ولاية الفريق العامل، مع مراعاة آراء الدول بشأن الجزأين السابع والحادي عشر من الاتفاقية، بهدف تحقيق مزيد من التقدم بشأن هذه المسألة (الفقرة ١٦٥)؛ كما دعت الدول أن تواصل، في اجتماع الفريق العامل لعام ٢٠١١، وفي إطار ولايته، النظر في المسائل المتعلقة بالمناطق البحرية المحمية وعمليات تقييم الأثر البيئي (الفقرة ١٦٦). وفي الفقرة ١٦٧، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يدرج في التقرير السنوي عن المحيطات وقانون البحار معلومات عن تقييمات الأثر البيئي التي تجرى فيما يتعلق بالأنشطة المزمع القيام بها في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، بما في ذلك الاحتياجات في مجال بناء القدرات، على أساس المعلومات المطلوبة من الدول والمنظمات الدولية المختصة.

١٠ - والهدف من هذا التقرير، الذي يتضمن المعلومات المطلوبة في الفقرة ١٦٧، هو مساعدة الفريق العامل في المداولات التي سيجريها في اجتماعه المرتقب. وتعالج الفروع الثاني والثالث والرابع، على التوالي، الأنشطة التي اضطلعت بها مؤخرا الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية المعنية، بما في ذلك الأعمال التي قامت بها بشأن الجوانب العلمية والتقنية والاقتصادية والقانونية والبيئية والاجتماعية - الاقتصادية لهذا الموضوع؛ والقضايا والمسائل الرئيسية التي سيستفيد نظر الدول فيها من دراسات أساسية أكثر تفصيلا؛ والخيارات والنُهُج الممكنة لتعزيز التعاون والتنسيق الدوليين. واستفاد التقرير من معلومات قدمتها الدول والهيئات الدولية المعنية ببناء على طلب الأمانة العامة. ويبرز من بين الجهات التي قدمت معلومات الدول الثماني التالية: أستراليا، والبرازيل، وجامايكا، والسلفادور، والصين، وناميبيا، والنرويج، ونيوزيلندا. كما ساهم الاتحاد الأوروبي في التقرير. وقدمت المنظمات والكيانات الأخرى التالية معلومات: أمانة الاتفاق المتعلق بحفظ الحيتانيات في البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط والمنطقة المحاورة من المحيط الأطلسي؛ وأمانة اتفاقية

(١١) القرار ٣٧/٦٥ ألف، الفقرة ١٦٣.

التنوع البيولوجي؛ وأمانة اتفاقية التجارة الدولية في أنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض؛ ولجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا؛ ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)؛ ولجنة البلدان الأمريكية لسماك التون المداري؛ واللجنة الدولية لحفظ تون المحيط الأطلسي؛ والمنظمة الهيدروغرافية الدولية؛ والمنظمة البحرية الدولية؛ واللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)؛ والسلطة الدولية لقاع البحار؛ والبنك الإسلامي للتنمية؛ ومنظمة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي؛ ولجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي؛ واليونسكو. كما ساهمت في التقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويود الأمين العام أن يتقدم بالشكر إلى الدول الأعضاء والمنظمات والكيانات المذكورة أعلاه على ما قدمته من مساهمات.

١١ - وينبغي قراءة هذا التقرير بالاقتران مع تقارير الأمين العام السابقة عن المحيطات وقانون البحار (وخاصة A/65/69 و Add.2)، وعن استدامة مصائد الأسماك (وخاصة A/61/154 و A/62/260 و A/64/305)، وتقارير اجتماعات عملية الأمم المتحدة الاستشارية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار التي نوقشت فيها قضايا ذات صلة بحفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه بطريقة مستدامة، بما في ذلك داخل المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية (A/56/121 و A/57/80 و A/58/95 و A/59/122 و A/60/99 و A/61/156 و A/62/169 و A/65/164).

ثانياً - الأنشطة التي اضطلعت بها مؤخرا الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية المعنية، بما في ذلك ما يتصل بالجوانب العلمية والتقنية والاقتصادية والقانونية والبيئية والاجتماعية - الاقتصادية لحفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامه بصورة مستدامة

١٢ - يستند الجزء الرئيسي من المعلومات التي يتضمنها هذا التقرير إلى مساهمات واردة من هيئات دولية معنية، وكذلك إلى مصادر أخرى متاحة للاطلاع العام. ومع ذلك، وبالنظر إلى قلة المعلومات المتاحة بشأن جوانب رئيسية مثل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية - الاقتصادية، لا يُقصد من التقرير أن يوفر حصراً وافياً للتطورات التي استجرت مؤخرًا. وقد خلص تقرير صدر في عام ٢٠٠٩ بشأن اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي إلى أن هناك قدراً كبيراً من الدراسات التجريبية يتوافر الآن بشأن القيم المضافة

على طائفة كبيرة ومتنوعة من خدمات النظم الإيكولوجية الموجودة في مناطق مختلفة من العالم وفي ظروف اجتماعية - اقتصادية مختلفة. غير أن تغطية هذا الموضوع تتسم بالتفاوت ولا تزال هناك فجوات كبيرة في الأدبيات العلمية والتقييمية بشأن النظم الإيكولوجية البحرية^(١٢). كما أنه ورغم الحرص في عرض المعلومات على استخدام مصطلحات اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، فإن مصطلحي "المحيطات المفتوحة" open ocean و "البحار العميقة" deep sea يستخدمهما العلماء ومقررو السياسات بشكل متزايد^(١٣).

ألف - علوم وتكنولوجيا البحار

١٣ - رغم الجهود المتزايدة المبذولة في تطوير معارفنا وفهمنا للنظم الإيكولوجية البحرية، فإن المعرفة العلمية المحدودة بالمناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية تعني عدم إمكانية التنبؤ بمدى الآثار التي تلحق بالنظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي في تلك المناطق وبمحدود إنتاجيتها ووقت تعافيتها^(١٤). وقد لاحظ الاجتماع الذي عقده الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية في عام ٢٠١٠ وجود حاجة ملحة إلى مزيد من البحوث، وخاصة ما يتسم منها بطابع متعدد التخصصات، بشأن حالة التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. وأعرب عن رأي مفاده أن من الضروري بشكل خاص إجراء مزيد من البحوث بشأن المحيطات العميقة والمفتوحة^(١٥)، وهي مناطق يتوافر عنها أقل قدر من المعرفة (A/65/68، الفقرة ٣١).

(١٢) اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي لمقرري السياسات على الصعيدين الوطني والدولي - موجز: التعامل مع الطبيعة من منطلق الاعتراف بقيمتها (٢٠٠٩)، بالموقع التالي: www.teebweb.org.

(١٣) على سبيل المثال، يذكر تقرير اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بشأن التصنيف الجغرافي الحيوي أن: "المحيطات المفتوحة" و "البحار العميقة" مصطلحان غير قانونيين يشيران، حسب ما هو مفهوم لدى العلماء بصورة عامة، إلى العمود المائي الواقع وراء الجرف القاري. وقد توجد الموائل التي تضمها المحيطات المفتوحة والبحار العميقة في مناطق يشملها نطاق الولاية الوطنية داخل دول لها جرف قاري ضيق، أو حيث تتقاطع مع الجرف القاري أحاديدي مغمورة". انظر *Global Open Oceans and Deep Seabed (GOODS): Biogeographic Classification, IOC* (2009) Technical Series No. 84. ويعرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة مصطلح deep sea (البحار العميقة) بأنها المياه ومناطق قاع البحر الموجودة في أعماق تزيد عن ٢٠٠ متر من سطح البحر، حيث يكون مستوى اختراق ضوء الشمس ضعيفا إلى درجة لا يستطيع عندها دعم عملية التمثيل الضوئي. انظر UNEP، "Deep-Sea Biodiversity and Ecosystems: a scoping report on their socio-economy, management and governance" (2007). انظر أيضا المرفق الأول لمقرر اتفاقية التنوع البيولوجي ٢٠/٩ بشأن التنوع البيولوجي البحري والساحلي.

(١٤) مساهمة اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية.

(١٥) انظر الحاشية ١٣ أعلاه.

١٤ - كما جرى في الاجتماع الذي عقده الفريق العامل في عام ٢٠١٠ إبراز الدور الأساسي للمعرفة العلمية باعتبارها قاعدة لاتخاذ القرارات السليمة، وتأكيد ضرورة تعزيز الروابط بين البحوث وتقرير السياسات (A/65/68، الفقرة ٣٥). وأوصى الفريق العامل بأن تجري الدول والمنظمات الدولية المختصة مزيداً من الأبحاث العلمية البحرية، وأن تضع آليات لتيسير مشاركة البلدان النامية في الأبحاث العلمية البحرية، وأن تعزز هذه الآليات (A/65/68، الفقرتين ٤ و ٥). كما أوصى الفريق العامل بأن تستخدم الدول والمنظمات الدولية المختصة أفضل المعلومات العلمية المتاحة لوضع سياسات سليمة (A/65/68، الفقرة ٣). وأوصى أيضاً بأن تعترف الجمعية العامة بضرورة توحيد البيانات والمواءمة بينها، حسب الاقتضاء، بوسائل منها تحسين الروابط الوظيفية بين قواعد البيانات (A/65/68، الفقرة ٦). وأقرت الجمعية العامة لاحقاً هذه التوصيات^(١٦).

١٥ - وفيما يلي أمثلة بالأنشطة التي جرى الاضطلاع بها مؤخراً في مجال علوم وتكنولوجيا البحار فيما يتصل بحفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامه بطريقة مستدامة.

١ - علوم البحار

١٦ - أهابت الجمعية العامة في قرارها ٣٧/٦٥ ألف بالدول أن تواصل السعي، منفردة أو بالتعاون فيما بينها، إلى تحسين فهم المحيطات والبحار العميقة والمعارف المتعلقة بهما، بما في ذلك مدى وهشاشة التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية في البحار العميقة، عن طريق تكثيف البحوث العلمية البحرية وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (الفقرة ١٨٧).

١٧ - وعلى الصعيد الدولي والإقليمي، نفذت الدول عدداً من مشاريع البحوث العلمية البحرية. وبالإضافة إلى ذلك، أفادت الصين بأنه في عام ٢٠١٠، ووفقاً للأحكام ذات الصلة الواردة في العقد الذي أبرمته باعتبارها من رواد المستثمرين مع السلطة الدولية لقاع البحار، أجرت الرابطة الصينية للبحث والتطوير في الموارد المعدنية للمحيطات بحثاً أوقيانوغرافية وبيئية مرجعية، وتحليلاً واختباراً للمواد والعينات التي جرى جمعها في الموقع في منطقة العقد عام ٢٠٠٩. واستقصت ظواهر كبنية الكلوروفيل (أ) المجزأة الحجم، ووفرة الكائنات القاعية الصغيرة والشكل العام لأنواعها، وتكوين ومنشأ الفوسفات المنخفض الكثافة والجزيئات المعدنية العالقة، وتوزيع ونتاج الجزيئات الناشئة عن التطور الوراثي الحيوي على السطح.

(١٦) القرار ٣٧/٦٥ ألف، الفقرة ١٦٢.

وأجرت الرابطة كذلك بحوثاً بيولوجية وكيميائية أساسية. كما تتعاون الصين مع السلطة من خلال توفير خبراء لمشروع النموذج الجيولوجي لمنطقة صدع كالاريون - كليبرتون^(١٧).

١٨ - وشكّل تعداد الكائنات البحرية الحية على مدى عقد من الزمن جهداً بحثياً متواصلاً في دعم عملية صنع القرار، وهو قائم على شراكة مؤلفة من ٢٧٠٠ عالم من أكثر من ٨٠ دولة، وقد نُشرت نتائجه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠^(١٨). ومن خلال أخذ عينات مجموعة كاملة من الأنواع البحرية من القطب إلى القطب ومن السطح إلى الأعماق السحيقة، اكتشف التعداد أنواعاً جديدة كثيرة وموائل لم تكن معروفة من قبل، ولا سيما في البحار العميقة والشعاب المرجانية^(١٩). ورسم خطوط أساس لمساعدة الدول على اختيار المجالات والاستراتيجيات المتاحة من أجل تعزيز حماية الحياة البحرية. وعلاوة على ذلك، وبالإضافة إلى نظام المعلومات البيولوجية الجغرافية بشأن المحيطات^(٢٠)، حفز التعداد إنشاء قواعد مختلفة للبيانات وتصويرات رسومية مختلفة^(٢١).

١٩ - لكن التقديرات تفيد في خلاصة التعداد بأن ٢٥ إلى ٨٠ في المائة من الأنواع لم يجرِ وصفها بعد في المناطق التي تتسم بوفرة عالية من الأنواع وتناولتها بحوث عديدة. وما زالت قاعدة بيانات التعداد لا تملك سجلات بشأن ما يزيد عن ٢٠ في المائة من حجم المحيطات، كما أن سجلاتها قليلة جداً بشأن مساحات كبيرة أخرى^(٢٢). ولا يزال العلماء البحريون غير قادرين على تقديم تقديرات صحيحة عن العدد الكلي للأنواع في أيٍّ من المجالات الثلاثة للحياة في المحيطات (العنايق "Archaea"، والبكتيريا، وحقيقيات النوى "Eukarya")^(٢٣). وأشار التعداد، في جملة أمور، إلى أن وضع استراتيجيات للرصد عن طريق نُظم المراقبة القائمة ومحطات السلاسل الزمنية ومواقع البحوث البيئية الطويلة الأجل، قد يمكّن من التنبؤ

(١٧) مساهمة الصين. انظر أيضاً ISBA/16/A/2.

(١٨) انظر <http://www.coml.org/press-releases-2010>، انظر أيضاً A/64/66/Add.2، الفقرة ١٦، و A/65/69/Add.2، الفقرة ٢٠٨، *Census of Marine Life, Life in the World's Oceans : Diversity, Distribution and Abundance* (2010).

(١٩) *Census of Marine Life, Life in the World's Oceans : Diversity, Distribution and Abundance* (2010).

(٢٠) يحفظ نظام المعلومات البيولوجية الجغرافية بشأن المحيطات مجموعات بيانات التعداد. انظر <http://www.iobis.org>.

(٢١) انظر مثلاً قاعدة بيانات MICROBIS (نظام معلومات التوزيع الجغرافي الميكروبي في المحيطات) على الموقع التالي: <http://icomm.mbl.edu/microbis>، وكذلك الموقع www.comlmaps.org للاطلاع على خرائط وتصويرات رسومية لبيانات التعداد ومعلوماته.

(٢٢) انظر <http://www.coml.org/press-releases-2010>.

(٢٣) انظر A/60/63/Add.1، الفقرات ١٣ إلى ٥٧.

بالتغيرات التي ستطرأ على المجموعات الجراثومية نتيجةً لتغير المناخ الطبيعي والبشري المنشأ، والازدهار الطحلبي الضار، وأخيراً، أثر النشاط الإنساني على التنوع البيولوجي في المحيطات^(٢٤). ويلخص التعداد في موجز النتائج الذي أعدّه لصانعي القرار أكثر الاكتشافات والأدوات والتكنولوجيات ملائمة لصانعي السياسات ومديري الموارد والمسؤولين الحكوميين. ويناقش أيضاً الاستنتاجات المتعلقة بتدهور الموائل البحرية وإصلاحها^(٢٥).

٢٠ - وأشارت أمانة اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية في مساهمتها إلى منهجية يمكن اتباعها في التعامل مع حفظ التنوع البيولوجي، تقضي باستخدام وسائل الاختبار غير المباشرة والرصد عن بُعد للاستدلال على توزيع ووفرة الموائل والتنوع البيولوجي. فعلى سبيل المثال، يمكن الحصول على البيانات الإحصائية غير المباشرة والعناصر الأخرى انطلاقاً من المعايير الأوقيانوغرافية المتوفرة في إطار النظام العالمي لرصد المحيطات ونظام المعلومات البيولوجية الجغرافية بشأن المحيطات، ومن خلال النظام العالمي لتصنيف الجغرافي الحيوي للمحيطات المفتوحة وقاع البحار العميقة^(٢٦). ويمكن لنظام التصنيف هذا أن يساعد على فهم نطاقات لتطبيق نهج النظام الإيكولوجي في الإدارة القائمة على المناطق، وتحديد المناطق الممثلة للنظم الإيكولوجية الرئيسية. وتشكل نُظم التصنيف البيولوجية الجغرافية عمليات قائمة على افتراضات وتستهدف إظهار الوحدات البيولوجية التي لها قدر ما من التاريخ المشترك والتصرف التماسك حيال المكدرات والتصرفات الإدارية^(٢٧). وثمة وسيلة أخرى غير مباشرة ومعترف بها لاكتشاف بؤر التنوع البيولوجي الحساسة، وهي طوبولوجيا قاع البحار، وبنية وتعقيد الغطاء، ويمكن الحصول عليها عن طريق الاستشعار من بعد ورسم الخرائط الصوتية المفصلة لقاع البحار. وقد ركز النظام العالمي لرصد المحيطات حتى الآن على رصد المناخ العالمي في المحيطات المفتوحة، لكنه يعمل حالياً بنشاط على إدماج المتغيرات البيوجيوكيميائية والإيكولوجية الجديدة^(٢٨).

٢١ - وأفاد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في مساهمته، عن أول دراسة استقصائية بيولوجية شاملة تجري على النظم الإيكولوجية في أعالي البحار، وهي ترتبط ببؤر التنوع البيولوجي الحساسة في محيط خمسة جبال بحرية واقعة في مناطق خارج نطاق الولاية الوطنية

(٢٤) انظر الحاشية ١٩ أعلاه.

(٢٥) انظر الحاشية ٨ أعلاه.

(٢٦) انظر http://ioc-unesco.org/index.php?option=com_content&task=view&id=146&Itemid=76

(٢٧) انظر http://www.iode.org/index.php?option=com_oe&task=viewDocumentRecord&docID=3931

(٢٨) انظر A/65/69/Add.2، الفقرة ١٣٦.

في جنوب المحيط الهندي. وأطلق مشروع الجبال البحرية في عام ٢٠٠٩ ويُديره الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة بتمويل من مرفق البيئة العالمية. وهو يركز على النظم الإيكولوجية للجبال البحرية المعروفة بأنها بؤر حساسة للتنوع البيولوجي في الحيد البحري المغمور جنوب غرب المحيط الهندي، وذلك بهدف تحسين الفهم العلمي للنظم الإيكولوجية للجبال البحرية وبناء القدرات؛ وتعزيز أطر الإدارة لحفظ موارد أعالي البحار وإدارتها؛ وتحديد خيارات الإدارة والامتثال الخاصة بالتنوع البيولوجي في قاع وأعالي البحار في جنوب المحيط الهندي على أساس النهج التحوطي ونهج النظام الإيكولوجي؛ والتوعية وتبادل المعرفة^(٢٩). وجرى حتى الآن جمع ما يقرب من ٧٠٠٠ عينة. وأدى التحليل التصنيفي المستمر إلى تحديد أكثر من ٢٠٠ نوع من الأسماك و ٧٤ نوعاً من الحبار. وأشار استنتاج هام آخر إلى أن منطقة الالتقاء بين المياه المدارية الدافئة في الشمال والمياه الباردة في المحيط الجنوبي قد تكون منطقة هامة جداً لصغار السمك وقد تتطلب بالتالي جهود حفظ مركزة.

٢٢ - وعلى الصعيد الإقليمي، ركزت الأنشطة والبحوث الأخيرة على إسداء المشورة العلمية إلى هيئات الإدارة. فعلى سبيل المثال، ودعمًا لإنشاء مناطق محمية بحرية، قدّمت لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا الدعم إلى أنشطة من قبيل تجميع البيانات بغية تحديد خصائص التنوع البيولوجي وعمليات النظم الإيكولوجية، والمعلم البيئية المادية والأنشطة البشرية، ووضع دليل لتصنيف الأنواع في النظم الإيكولوجية البحرية الهشة، ورصد نوعية البيانات، ووضع مستويات حدية للأنواع في النظم الإيكولوجية البحرية الهشة^(٣٠).

٢٣ - وحرصاً على حماية الشعاب المرجانية والاسفنجيات في المنطقة التنظيمية لمنظمة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي، قدّمت البعثات الاستقصائية القاعية أدلة مكّنت المنظمة المذكورة من إغلاق مناطق ضمن مساحات الصيد الخاضعة لها بهدف حماية أقلام البحر والاسفنجيات والمرجان الفرغوي (انظر الفقرة ١٧٩ أدناه). وفي عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، أجرى البرنامج التابع لمنظمة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي والمعني بالنظم الإيكولوجية البحرية الهشة المحتملة والآثار المترتبة على مصائد الأسماك في البحار العميقة دراسات استقصائية متعددة التخصصات من أجل دراسة الموارد السمكية والنظم الإيكولوجية البحرية الهشة في المنطقة التنظيمية^(٣١).

(٢٩) يمكن الحصول على معلومات إضافية بشأن المشروع على الموقع التالي: www.iucn.org/marine/seamounts.

(٣٠) مساهمة لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا.

(٣١) مساهمة منظمة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي.

٢ - تكنولوجيا البحار

٢٤ - أوصى الفريق العامل في اجتماعه لعام ٢٠١٠، في جملة أمور، بأن تعترف الجمعية العامة بضرورة إحراز تقدم في تنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار من أحكام بشأن تطوير تكنولوجيا البحار ونقلها؛ وفي هذا السياق، أن تطبّق الدول والمنظمات المختصة وتنفّذ المعايير والمبادئ التوجيهية لنقل تكنولوجيا البحار التي اعتمدها مجلس اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لليونسكو في عام ٢٠٠٣ (A/65/68، الفقرة ١٠). وأيدت الجمعية العامة تلك التوصية في وقت لاحق^(٣٢).

٢٥ - وقدّمت التقارير السابقة للأمين العام معلومات بشأن المسائل التكنولوجية، بما في ذلك التكنولوجيات التي قد تُستخدم لتعزيز مدى أجهزة جمع المعلومات ونطاق تغطيتها^(٣٣). وشدّد تعداد الكائنات البحرية الحية على الأهمية القصوى لاستخدام التكنولوجيات الجديدة للوصول إلى قاع البحار العميقة. وأشار إلى أن التطورات التي أُحرزت في مجال التجهيز الرقمي للبيانات وقواعد البيانات الشبكية والتصوير الرسومي للبيانات تعزّز إلى حد كبير تحليل البيانات. واستُخدمت أدوات جيوفيزيائية وأدوات عالية الدقة يمكن أن تميّز نوع قاع البحار (من وحل أو رمل أو صخر) وأن تتيح تحديد خصائص العالم الإيكولوجية (التلال المرجانية، ظهور هيدرات الميثان، الخ) بهدف تصنيف الموائل على مساحات واسعة ووضع خرائط لها. لكن التعداد أبرز ضرورة مواصلة تطوير تكنولوجيات جديدة للوصول إلى المحيطات العالمية والبحار العميقة، ولا سيما فيما يتعلق بتحسين معدلات الاستكشافات والاكتشافات^(٣٤).

٢٦ - وسُجّلت مؤخراً تطورات تكنولوجية أدّت إلى تراجع حدود المناطق المجهولة غير المستكشفة. إذ وصلت المركبة نيريوس (Nereus)^(٣٥) للمرة الثالثة في عام ٢٠٠٩ إلى المنخفض البحري 'تشانلينجر'^(٣٦) في أخطود ماريانا. وفي مجموعة واسعة من القطاعات^(٣٧)،

(٣٢) القرار ٣٧/٦٥ ألف، الفقرة ١٦٢.

(٣٣) انظر A/65/69/Add.2، الفقرات ١٦١ إلى ١٦٤.

(٣٤) انظر الحاشية ١٩ أعلاه.

(٣٥) A/64/66/Add.1، الفقرة ١٦٦.

(٣٦) يقع المنخفض البحري 'تشانلينجر' في الطرف الجنوبي لأخطود ماريانا، وهو أعمق نقطة معروفة في المحيطات، ويبلغ عمقه ١٠ ٩١١ متراً.

(٣٧) انظر www.theaustralian.com.au/news/world و www.xprize.org/prize-development/exploration#deep /james-cameron-commissions-deep-sea-sub-to-film-footage-for-avatar-sequel/story-e6fgr6so-1.1225919474515

تزايد في الآونة الأخيرة الاهتمام بالغواصات التي تبلغ قاع البحار العميقة، فأصبحت الصين الدولة الخامسة إلى جانب فرنسا واليابان والاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية التي تنجح في الغوص إلى عمق ٣ ٥٠٠ متر^(٣٨).

٢٧ - وبالمثل، باتت الهيدروكربونات تُستخرج في أماكن أكثر فأكثر عمقاً. وفي حين يجري الاستخراج العادي في أعماق مائية تتراوح بين ١ ٥٠٠ متر و ٢ ٠٠٠ متر^(٣٩)، ترسو منصة برديدو في خليج المكسيك على عمق يقرب من ٢ ٤٥٠ متراً من المياه. وسجّل مرفق المنصة أرقاماً قياسية جديدة على صعيد عمق الاستخراج، إذ أصبح يضم بئر "توباغو" (Tobago) المغمورة على عمق حوالي ٢ ٩٢٥ متراً من المياه^(٤٠). لكن تزايد استخراج الموارد من قاع البحر يثير مسائل متعلقة بالأمن، بما فيها تلك المرتبطة بالمرافق الغائصة وسلامة العاملين في هذه المرافق^(٤١).

٢٨ - وأثارت التنمية المستمرة للطاقة المتجددة البحرية (انظر الفرع ثانياً - حاء ٣ أدناه) مخاوف بشأن الأثر المحتمل الذي تخلفه المجالات الكهرومغناطيسية الناشئة عن المولدات المدية ومولدات الطاقة الموجية والكبلات الكهربائية على الأنواع التي يُعرف بأنها تسترشد بالمجالات الطبيعية^(٤٢).

باء - أنشطة صيد الأسماك والتطورات ذات الصلة بالموارد البحرية الحية

٢٩ - تؤدّي مصائد الأسماك وتربية المائيات دوراً حيوياً في الاقتصاد والتنمية المستدامة للكثير من البلدان. وأفادت منظمة الأغذية والزراعة بأن الإنتاج من صيد الأسماك وتربية المائيات بلغ في عام ٢٠٠٨ ما يناهز ١٤٢ مليون طن، وحصّة إنتاج الصيد البحري منه ٧٩,٥ مليون طن. وكان حوالي ٨١ في المائة من الإنتاج العالمي من الأسماك مخصصاً للاستهلاك البشري، وقد زوّدت هذه النسبة ٣ بلايين نسمة بما لا يقلّ عن ١٥ في المائة من البروتين الحيواني في نظامهم الغذائي. وازدادت حصّة إنتاج مصائد الأسماك وتربية المائيات

(٣٨) انظر news.xinhuanet.com/english2010/china/2010-08/27/c_13465142.htm.

(٣٩) A/64/66/Add.1، الفقرة ٢٦.

(٤٠) انظر www.shell.com/home/content/aboutshell/our_strategy/major_projects_2/perdido/overview.

(٤١) انظر www.upi.com/Science_News/Resource-Wars/2011/01/13/Brazil-mulls-underwater-base-to-guard-oil/UPI-92491294952853.

(٤٢) انظر www.unep.org/NairobiConvention/Information_Center/News_Events_January2011.asp.

ضمن التجارة الدولية من ٢٥ في المائة عام ١٩٧٦ إلى ٣٩ في المائة عام ٢٠٠٨، وبلغت الصادرات العالمية رقماً قياسياً قدره ١٠٢ بليون دولار^(٤٣).

٣٠ - وما زالت أنشطة صيد الأسماك تؤثر تأثيراً ضاراً على التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة داخل نطاق الولاية الوطنية وخارجه، وهذا عائد، على وجه الخصوص، إلى الإفراط في الصيد والصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، وممارسات الصيد المدمرة، والصيد العرضي والمصيد المرتجع^(٤٤). وتراجعت نسبة الأرصدية السمكية البحرية التي لم تُستغل، بحسب التقديرات، استغلالاً كاملاً أو التي استُغلت بشكل معتدل من ٤٠ في المائة في منتصف سبعينات القرن الماضي إلى ١٥ في المائة في عام ٢٠٠٨، في حين ارتفعت نسبة الأرصدية المستغلة بإفراط أو المستنفدة أو المتعافية من الاستنفاد من ١٠ في المائة عام ١٩٧٤ إلى ٣٢ في المائة عام ٢٠٠٨. ومن نسبة الـ ٣٢ في المائة هذه، تعرض ٢٨ في المائة من الأرصدية السمكية البحرية للإفراط في الاستغلال، واستُنفد ٣ في المائة، في حين أن ١ في المائة في طور التعافي من الاستنفاد^(٤٥) بحسب التقديرات. وبفعل الإفراط في استغلال الموارد السمكية تحوّلت مصائد أسماك إلى "أصول طبيعية ذات أداء ضعيف"^(٤٦).

٣١ - وبرزت مخاوف بوجه خاص بشأن الإفراط في استغلال بعض الأرصدية السمكية المتداخلة المناطق والأرصدية السمكية الكثيرة الارتحال والموارد السمكية الأخرى في أعالي البحار^(٤٧). وبين أرصدية سمك التون الـ ٢٣ التي ترصدها الفاو، تفيد التقديرات بأن ما قد يصل إلى ٦٠ في المائة يُستغل استغلالاً كاملاً نوعاً ما، في حين أن ما قد يصل إلى ٣٥ في المائة عرضة للإفراط في الاستغلال أو الاستنفاد^(٤٨).

٣٢ - وأتخذ عدد من المبادرات المحددة للتصدي لتأثير أنشطة مصائد الأسماك على البيئة البحرية على النحو المبين أدناه.

(٤٣) منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، حالة مصائد الأسماك وتربية المائيات في العالم (٢٠١٠).

(٤٤) يرد وصف لهذه التأثيرات والتأثيرات الأخرى في الوثائق التالية: A/64/66/Add.2، الفقرة ٥١، و A/59/62/Add.1، الفقرات ٢٩٥ إلى ٣٠٠؛ و A/59/298، الفقرات ٧٢ إلى ٩٨، و A/60/63/Add.1، الفقرات ١٣٢ إلى ١٤٦؛ و A/62/260، الفقرات ٦٠ إلى ٩٦، و A/62/66/Add.2، الفقرات ١٤ إلى ٢٧.

(٤٥) انظر الحاشية ٤٣ أعلاه.

(٤٦) انظر الحاشية ١١ أعلاه.

(٤٧) انظر A/CONF.210/2010/7.

(٤٨) انظر الحاشية ٤٣ أعلاه.

١ - الصيد غير المشروع وغير المبلّغ عنه وغير المنظم

٣٣ - يشكّل الصيد غير المشروع وغير المبلّغ عنه وغير المنظم مشكلة عالمية قائمة في جميع مصائد الأسماك تقريباً، بما في ذلك خارج المناطق الخاضعة للولاية الوطنية. ووجه الانتباه إلى ضرورة قيام الدول بإلغاء الإعانات المالية التي تسهم في الصيد غير المشروع وغير المبلّغ عنه وغير المنظم، واعتماد تدابير متصلة بالأسواق لمنع دخول الأسماك المصيدة بصورة غير مشروعة أو منتجتها إلى الأسواق التجارية، وكفالة الامتثال لتدابير الحفظ والإدارة، وتبادل الاطلاع على المعلومات والممارسات من أجل تعزيز الإنفاذ، وتحسين تدابير رصد وتنظيم المسافنة^(٤٩). وثمة حاجة أيضاً إلى بذل مزيد من الجهود لإعداد خطط وطنية لمكافحة الصيد غير المشروع وغير المبلّغ عنه وغير المنظم، على النحو الذي دعت إليه خطة العمل الدولية لمنع الصيد غير المشروع وغير المبلّغ عنه وغير المنظم وردعه والقضاء عليه. وأفادت الفاو عن وجود صعوبات متصلة بالبلدان التي تمارس الصيد دون إبلاغ، وقد تزايد عددها، بالإضافة إلى تدهور نوعية إحصاءات المصيد^(٥٠).

٣٤ - واعتُبر اتفاق الفاو بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير المشروع وغير المبلّغ عنه وغير المنظم وردعه والقضاء عليه، المعتمد عام ٢٠٠٩، أداة هامة لمكافحة أنواع الصيد المشار إليها. وشجّعت الجمعية العامة في قرارها ٣٨/٦٥ الدول على النظر في التصديق على هذا الصك أو قبوله أو الموافقة عليه أو الانضمام إليه كي يبدأ نفاذه في وقت مبكر^(٥١). أما فيما يخص أداء دولة العلم، فلقد حثّت الجمعية العامة الدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك على وضع عمليات مناسبة لتقييم أداء الدول، وشجّعت على مواصلة العمل من أجل وضع مبادئ توجيهية للمراقبة التي تمارسها دولة العلم على سفن صيد الأسماك، بما في ذلك من جانب الفاو^(٥٢).

٣٥ - ومن المتوخى أن يصبح السجل العالمي لسفن الصيد وسفن النقل المبردة وسفن الإمداد الذي تُعده الفاو حالياً مركز توثيق عالمياً يتيح تحديداً موثقاً به للسفن المأذون لها بممارسة الصيد أو الأنشطة المتصلة به^(٥٣). وعقدت الفاو مشاورات تقنية بشأن وضع السجل

(٤٩) انظر الحاشية ٤٧ أعلاه.

(٥٠) انظر الحاشية ٤٧ أعلاه.

(٥١) القرار ٣٨/٦٥، الفقرة ٥٠. يبدأ نفاذ الاتفاق بعد ثلاثين يوماً من تاريخ إيداع الصك الخامس والعشرين للتصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام (المادة ٢٩ من الاتفاق).

(٥٢) القرار ٣٨/٦٥، الفقرتان ٤٤ و ٥٨.

(٥٣) انظر الحاشية ٤٣ أعلاه.

العالمي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠^(٥٤). وأقرت لجنة مصائد الأسماك التابعة للفاو في دورتها التاسعة والعشرين، المعقودة في الفترة من ٣١ كانون الثاني/يناير إلى ٤ شباط/فبراير ٢٠١١، بأن السجل العالمي ينبغي أن يوضع كمبادرة طوعية مع اتباع نهج تدريجي للتنفيذ، وبطريقة فعالة من حيث التكلفة بالاستفادة من النظم والتكنولوجيات القائمة^(٥٥).

٣٦ - وتواصل المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك اتخاذ التدابير الرامية إلى مكافحة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، بوسائل منها استخدام وتبادل قوائم السفن التي تمارس هذه الأنواع من الصيد، وتغطية بنسبة ١٠٠ في المائة لعمليات الصيد من جانب المراقبين، ونظم رصد السفن، وسجلات سفن الصيد، وتدابير مراقبة الموانئ، وحظر المسافنة^(٥٦).

٢ - المصيد العرضي والآثار الضارة على التنوع البيولوجي البحري

٣٧ - على الرغم من التركيز على المصيد العرضي والمرتجع في خطتي العمل الدوليتين للفاو بشأن الطيور البحرية وأسماك القرش^(٥٧) والمبادئ التوجيهية للحد من نفوق السلاحف البحرية في عمليات الصيد^(٥٨)، ما زالت المشاكل قائمة في ظل تسجيل مستويات عالية للمصيد العرضي المرتجع غير المرغوب فيه، وفي أحيان كثيرة غير المبلغ عنه في العديد من مصائد الأسماك على مستوى العالم. وكثيراً ما تشمل هذه العمليات صيد أنواع هامة على الصعيد الإيكولوجي وصيد صغار الأسماك من أنواع قيّمة من الناحية الاقتصادية. وتقدر كمية المصيد العالمي المرتجع حالياً بحوالي ٧ ملايين طن سنوياً^(٥٩).

٣٨ - ورحبت الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين بقيام الفاو بعقد المشاورة التقنية لوضع المبادئ التوجيهية الدولية لإدارة الصيد العرضي والحد من المصيد المرتجع في كانون

(٥٤) انظر التقرير المتعلق بالمشاورة التقنية لتحديد بنية واستراتيجية من أجل وضع وتنفيذ السجل العالمي لسفن الصيد وسفن النقل المبردة وسفن الإمداد، المعقودة في الفترة من ٨ إلى ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، الفاو، التقرير رقم ٩٥٦ عن مصائد الأسماك وتربية المائيات.

(٥٥) الفاو، مشروع التقرير المتعلق بالدورة التاسعة والعشرين للجنة مصائد الأسماك.

(٥٦) مساهمات لجنة البلدان الأمريكية لسماك التون المداري، واللجنة الدولية لحفظ سمك تون المحيط الأطلسي، ولجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي.

(٥٧) خطة العمل الدولية للحد من الصيد العارض للطيور البحرية في مصائد الخيوط الطويلة وخطة العمل الدولية لحفظ أسماك القرش وإدارتها، ويمكن الاطلاع عليهما على الموقع التالي: www.fao.org/docrep.

(٥٨) يمكن الاطلاع عليها في الموقع التالي: www.fao.org/docrep/012/i0725e/i0725e-pdf.

(٥٩) انظر الحاشية ٤٣ أعلاه.

الأول/ديسمبر ٢٠١٠^(٦٠). وأيدت لجنة مصائد الأسماك التابعة للفاو المبادئ التوجيهية الدولية لإدارة الصيد العرضي والحد من المصيد المرتجع^(٦١) في دورتها التاسعة والعشرين^(٦٢)، وتهدف هذه المبادئ إلى مساعدة الدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك على إدارة الصيد العرضي والحد من المصيد المرتجع وفقاً لمدونة قواعد السلوك لصيد الأسماك المتسم بالمسؤولية الصادرة عن الفاو.

٣٩ - وتواصل المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك اتخاذ إجراءات للحد من الصيد العرضي والمصيد المرتجع، بوسائل منها إغلاق مناطق الصيد لفترات زمنية محددة^(٦٣). وبدأت لجنة البلدان الأمريكية لسماك التون المداري، في إطار جهودها لتنظيم صيد صغار سمك التون، بالعمل على تنظيم استخدام أجهزة تجميع الأسماك في مصائد سمك التون عبر إطلاق برنامج تجربي في شرق المحيط الهادئ. ويتضمن البرنامج، في جملة أمور، أحكاماً لوسم أجهزة تجميع الأسماك وحفظ سجل بأرقام هذه الأجهزة على متن كل سفينة وتسجيل تاريخ وقت وموقع نشر كل منها^(٦٤). وتهدف برامج مراقبي اللجنة الدولية لحفظ سمك تون المحيط الأطلسي إلى رصد مصائد سمك التون ومصائد الأنواع المشابهة لها، وهي تقيّم بعناية أكبر تأثير مصائد سمك التون على الموارد البحرية الأخرى، وبوجه خاص السلاحف البحرية والطيور البحرية والثدييات البحرية (انظر الفرع ثانياً - ياء - ٢) أدناه^(٦٥).

٣ - الآثار الضارة للصيد في قاع البحار

٤٠ - ستُجري الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين، في عام ٢٠١١، استعراضاً للإجراءات التي اتخذتها الدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك استجابةً للقرارين ١٠٥/٦١ و ٧٢/٦٤ لمعالجة آثار الصيد في قاع البحار على النظم الإيكولوجية

(٦٠) انظر القرار ٣٨/٦٥.

(٦١) انظر التقرير بشأن المشاورة التقنية لوضع المبادئ التوجيهية الدولية لإدارة الصيد العرضي والحد من المصيد المرتجع، روما، من ٦ إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، ضمن تقرير الفاو ٩٥٧ بشأن مصائد الأسماك وتربية المائيات.

(٦٢) انظر الحاشية ٥٥ أعلاه.

(٦٣) مساهمة لجنة البلدان الأمريكية لسماك التون المداري وإسهام اللجنة الدولية لحفظ سمك تون المحيط الأطلسي.

(٦٤) مساهمة لجنة البلدان الأمريكية لسماك التون المداري.

(٦٥) مساهمة اللجنة الدولية لحفظ سمك تون المحيط الأطلسي.

البحرية الهشة، بهدف كفاءة التنفيذ الفعال للتدابير وتقديم توصيات أخرى عند الاقتضاء. ولمساعدة الجمعية العامة في إجراء استعراضها، يُعد الأمين العام حالياً تقريراً بشأن الإجراءات التي اتخذتها الدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك^(٦٦)، كما سيدعو إلى عقد حلقة عمل مدتها يومان، في ١٥ و ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، لمناقشة تنفيذ هذين القرارين.

٤١ - ومن الإجراءات المهمة التي اتخذها المجتمع الدولي، اعتماد المبادئ التوجيهية الدولية الصادرة عن الفاو والمتعلقة بإدارة مصائد الأسماك في البحار العميقة في عام ٢٠٠٨. وتواصل الفاو تقديم الدعم لتنفيذ المبادئ التوجيهية عبر مجموعة من الأنشطة، بما فيها التوجيه التقني واستعراض أفضل الممارسات بشأن مواضيع من قبيل تقييم الآثار، وقواعد التصرف عند العثور على نظم إيكولوجية بحرية هشة، والتعاون مع صناعة صيد الأسماك في أعماق البحار في مجال جمع البيانات^(٦٧). كما يجري حالياً وضع قاعدة بيانات عالمية للمعلومات المتصلة بالنظم الإيكولوجية البحرية الهشة، وسيتم نشر كتب إرشادية سهلة الاستعمال فيها تحديد الأنواع، وذلك للمساعدة على تحسين المعلومات المتوفرة بشأن الأنواع الموجودة في البحار العميقة^(٦٨). وبالإضافة إلى ذلك، تقوم الفاو حالياً بوضع برنامج للمناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية بتمويل من مرفق البيئة العالمية يتراوح قدره بين ٤٠ و ٥٠ مليون دولار على مدى خمسة أعوام. وسيركّز البرنامج على مصائد سمك التون ومصائد الأسماك والنظم الإيكولوجية في البحار العميقة.

جيم - أنشطة النقل البحري

٤٢ - يوفر النقل البحري محركاً حيوياً للاقتصاد العالمي، ويؤدي دوراً بالغ الأهمية في تحقيق التنمية المستدامة في كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية^(٦٩). ورغم الأزمة الأخيرة

(٦٦) أشارت أستراليا والنرويج ولجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا ومنظمة مصائد الأسماك في شمال غرب الأطلسي ولجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي إلى أنها ستقدّم معلومات بشأن الإجراءات المحددة المتخذة لتنفيذ الفقرات ذات الصلة من القرارين ١٠٥/٦١ و ٧٢/٦٤ في سياق ذلك التقرير.

(٦٧) انظر A/65/69/Add.2، الفقرات ١٧٥ إلى ١٧٧.

(٦٨) مساهمة الفاو.

(٦٩) انظر A/64/66/Add.2، الفقرتين ٦٦ و ٦٧، و A/65/66/Add.2، الفقرات ٥١ إلى ٥٦.

التي لحقت بالنمو الاقتصادي والتجارة، وما نتج عنها من ركود في التجارة البحرية الدولية، ما زال أسطول النقل البحري العالمي ينمو^(٧٠).

٤٣ - والنقل البحري أقل أشكال النقل التجاري إضراراً بالبيئة، ويسهم بمعدل طفيف نسبياً في التلوث البحري^(٧١). ومع ذلك، تؤثر أنشطة النقل البحري على البيئة البحرية، وخصوصاً من خلال التلوث النفطي وتلوث الهواء وانبعثات غازات الاحتباس الحراري والتلوث الكيميائي وجلب الأنواع الدخيلة المتغلغلة. وهذه المسائل عاجلتها المنظمة البحرية الدولية، بما في ذلك في سياق الاتفاقية الدولية لمنع التلوث من السفن لعام ١٩٧٣ بصيغتها المعدلة ببروتوكول عام ١٩٧٨ الملحق بها^(٧٢).

١ - التلوث النفطي والمواد المتسربة الأخرى

٤٤ - أقرت الدورة الحادية والستون للجنة حماية البيئة البحرية بالمنظمة البحرية الدولية، التي عُقدت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، تحديثات دليل المنظمة البحرية الدولية بشأن التلوث النفطي في ضوء السريان المتوقع للتعديلات التي أدخلت على المرفق الأول للاتفاقية الدولية لمنع التلوث من السفن لعام ١٩٧٣ بصيغتها المعدلة ببروتوكول عام ١٩٧٨ بشأن منع التلوث أثناء نقل النفط بين ناقلات النفط في عرض البحر^(٧٣). والدليل أداة هامة من أدوات بناء القدرات في مجالات الوقاية من البقع النفطية والتخطيط لحالات الطوارئ المتصلة بها والتأهب لها والتخلص منها، بما في ذلك في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. وسيلزم إجراء تعديلات إضافية من أجل مواءمة الدليل مع المدونة القطبية الإلزامية، متى وضعت في صيغتها النهائية^(٧٤). واعتمدت اللجنة أيضاً النظام المنقح للوقاية من التلوث بالمواد الضارة التي تحملها مياه البحر في شكل حزم^(٧٥)، الوارد في المرفق الثالث للاتفاقية

(٧٠) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الاستعراض المتعلق بالنقل البحري (٢٠١٠).

(٧١) انظر الموقع www.marisec.org/shippingfacts/home.

(٧٢) انظر A/64/66/Add.2، الفقرات ٦٨ إلى ٧٧، و A/65/69/Add.2، الفقرات ٢٤٣ إلى ٢٥٩ و ٣٧٩ إلى ٣٨١.

(٧٣) تقرير لجنة البيئة البحرية عن دورتها الحادية والستين، (وثيقة المنظمة البحرية الدولية MEPC 61/24)، الفقرات ٨-٥ إلى ٨-١١. انظر أيضاً القرار (MEPC.186(59)).

(٧٤) المرجع نفسه، وثيقة المنظمة البحرية الدولية MEPC 61/24، الفقرة ٨-٩. وللإطلاع على التقدم المحرز في وضع مدونة إلزامية لتشغيل السفن في المياه القطبية، انظر تقرير لجنة السلامة البحرية (وثيقة المنظمة البحرية الدولية DE 54/23).

(٧٥) القرار (MEPC.193(61)).

الدولية لمنع التلوث من السفن لعام ١٩٧٣ بصيغتها المعدلة ببروتوكول عام ١٩٧٨ والمتوقع أن يدخل حيز النفاذ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

٤٥ - وفيما يخص الوقاية من التلوث بمياه الصرف الصحي، أقرت لجنة حماية البيئة البحرية مشروع التعديلات التي أدخلت على المرفق الرابع للاتفاقية الدولية لمنع التلوث من السفن لعام ١٩٧٣ بصيغتها المعدلة ببروتوكول عام ١٩٧٨ ليشمل إمكانية إنشاء مناطق خاصة تحظر تصريف مياه الصرف الصحي من سفن الركاب^(٧٦). وسوف يُنظر في التعديلات لاعتمادها في الدورة المقبلة للجنة في تموز/يوليه ٢٠١١. وبالإضافة إلى ذلك، أقرت اللجنة مشروع التعديلات الرامية إلى تنقيح وتحديث نظام منع التلوث الناجم عن نفايات السفن، الوارد في المرفق الخامس للاتفاقية الدولية لمنع التلوث من السفن لعام ١٩٧٣ بصيغتها المعدلة ببروتوكول عام ١٩٧٨ وذلك بهدف اعتماده في دورتها الثانية والستين^(٧٧). وتتضمن التعديلات فرض حظر عام على تصريف النفايات في البحر، إلا وفقا للنظام، وإضافة شروط تصريف لجيف الحيوانات^(٧٨).

٢ - تلوث الهواء

٤٦ - يمكن أن يؤدي إطلاق ملوثات الهواء في الغلاف الجوي إلى تراكم المركبات الحمضية وإطلاق الأمطار الحمضية عبر مسافات طويلة، وهو الأمر الذي يمكن أن يؤثر على التنوع البيولوجي البحري. وقد اعتمدت لجنة حماية البيئة البحرية، في دورتها الحادية والستين المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، مجموعة جديدة من المبادئ التوجيهية لرصد متوسط المحتوى الكبريتي لزيوت الوقود المتبقية التي يجري تزويدها للاستخدام على متن السفن في جميع أنحاء العالم، وذلك من أجل توسيع نطاق برنامج الرصد ليشمل جميع أنواع الوقود النفطي التي يغطيها المرفق السادس المنقح للاتفاقية الدولية لمنع التلوث من السفن لعام ١٩٧٣ بصيغتها المعدلة ببروتوكول عام ١٩٧٨ بشأن الحد من انبعاثات أكاسيد الكبريت وأكاسيد النيتروجين والجسيمات من السفن^(٧٩).

(٧٦) وثيقة المنظمة البحرية الدولية MEPC 61/24، الفقرات ٧-٢٥ إلى ٧-٣٦. وانظر أيضا تقرير لجنة حماية البيئة البحرية عن دورتها الستين، (وثيقة المنظمة البحرية الدولية MEPC60/22)، الفقرات ٣-٦ إلى ٦-٢١.

(٧٧) وثيقة المنظمة البحرية الدولية MEPC 61/24، الفقرة ٧-٢٢.

(٧٨) المرجع نفسه، المرفق ١١. وانظر أيضا A/65/69/Add.2، الفقرة ٢٤٥.

(٧٩) القرار (MEPC.193(61)). وانظر أيضا A/64/66/Add.2، الفقرتين ٦٩ و ٧٠.

٣ - انبعاثات غازات الاحتباس الحراري

٤٧ - أفاد الأمين العام في تقاريره السابقة عن دراسة المنظمة البحرية الدولية الثانية بشأن غازات الاحتباس الحراري التي أجريت في عام ٢٠٠٩^(٨٠). وترى المنظمة البحرية الدولية أنه ينبغي تكليفها بوضع وإصدار قواعد تنظيمية عالمية بشأن التحكم في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من السفن التي تعمل في التجارة الدولية، وقد قدمت في هذا الصدد تقاريرها إلى الهيئات التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ^(٨١).

٤٨ - وواصلت لجنة حماية البيئة البحرية، في دورتها الحادية والستين، مناقشة الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الناجمة عن النقل البحري الدولي، بما في ذلك اقتراح تعديل المرفق السادس للاتفاقية الدولية لمنع التلوث من السفن لعام ١٩٧٣ بصيغتها المعدلة بروتوكول عام ١٩٧٨ لإلزام السفن الجديدة بمؤشر كفاءة الطاقة في تصميم السفن^(٨٢) وبخطة إدارة كفاءة طاقة السفينة، اللتين ما زالتا تُطبقان طواعية^(٨٣). وبناء على طلب عدد من الدول الأطراف في المرفق السادس للاتفاقية الدولية لمنع التلوث من السفن لعام ١٩٧٣ بصيغتها المعدلة بروتوكول عام ١٩٧٨، سيجري النظر في التعديلات المقترحة في الدورة الثانية والستين للجنة في تموز/يوليه ٢٠١١^(٨٤). ويمثل النظام أول معيار إلزامي للكفاءة على الإطلاق لأحد قطاعات النقل الدولي^(٨٥).

٤٩ - وناقشت اللجنة أيضا كيفية تعزيز التدابير القائمة على آليات السوق. وجرى استعراض مجموعة واسعة من التدابير، منها فرض ضريبة مقترحة على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناجمة عن النقل البحري الدولي، أو عن السفن التي لا تستوفي متطلبات الكفاءة في استخدام الطاقة. وأقرت اللجنة اختصاصات فريق عامل بين الدورات، سيقدم تقاريره

(٨٠) A/64/66/Add.2، الفقرة ٧١.

(٨١) مذكرة من المنظمة البحرية الدولية إلى الدورة الثالثة والثلاثين للهيئة الفرعية المشورة العلمية والتقنية، (انظر FCCC/SBSTA/2010/MISC.14)؛ ومذكرة من المنظمة البحرية الدولية إلى الدورة الثالثة عشرة للفريق العامل المخصص المعني بالعمل التعاوني الطويل الأجل بموجب الاتفاقية، متاحة في الموقع <http://unfccc.int>.

(٨٢) المبادئ التوجيهية المؤقتة بشأن طريقة حساب مؤشر كفاءة الطاقة لتصميم السفن الجديدة، (وثيقة المنظمة البحرية الدولية MEPC.1/Circ.681).

(٨٣) التوجيه المتعلق بوضع خطة لإدارة كفاءة السفن من حيث استهلاك الطاقة، (وثيقة المنظمة البحرية الدولية MEPC.1/Circ.683).

(٨٤) وثيقة المنظمة البحرية الدولية MEPC 61/24، الفقرة ٥-٥٥.

(٨٥) ”التعديلات المتعلقة بانبعاثات غازات الاحتباس الحراري المقترح إدخالها على اتفاقية التلوث البحري التي عُمت لاعتمادها في عام ٢٠١١، مع توجه المنظمة البحرية الدولية إلى مؤتمر كانكون بشأن تغير المناخ“، بيان صحفي للمنظمة البحرية الدولية، ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، وهو متاح في الموقع www.imo.org/Mediacenter/pressbriefings.

إلى الدورة الثانية والستين عن الحاجة إلى تدابير قائمة على آليات السوق والغرض منها، كآلية محتملة للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الناجمة عن النقل البحري الدولي، من بين مسائل أخرى^(٨٦).

٤ - التلوث الكيميائي

٥٠ - إن الاتفاقية الدولية لمراقبة مجموعات المواد الضارة المضادة للحشيف على السفن، التي دخلت حيز النفاذ في عام ٢٠٠٨، تضم حالياً ٤٩ دولة طرفاً، وهو ما يمثل حوالي ٧٥,٢٩ في المائة من الحمولة الإجمالية في العالم^(٨٧). وتستخدم مجموعات المواد هذه لمنع الحياة البحرية، من قبيل الطحالب والرخويات، من الالتصاق بجسم السفينة، والتسبب بالتالي في تباطؤ السفينة وزيادة استهلاك الوقود، ولكن المواد الكيميائية المستخدمة في لصق هذه المواد يمكن أن تؤثر سلباً على التنوع البيولوجي البحري. وقد اعتمدت لجنة حماية البيئة البحرية، في دورتها الحادية والستين، مبادئ توجيهية لفحص مجموعات المواد المضادة للحشيف على السفن والمصادقة عليها^(٨٨)، التي تنقح المبادئ التوجيهية لعام ٢٠٠٢ وتلغيها^(٨٩)، وتوفر الإجراءات اللازمة لإجراء عمليات الفحص لضمان الامتثال للاتفاقية.

دال - التخلص من النفايات

٥١ - أبرزت تقارير الأمين العام السابقة المقررات الهامة التي اعتمدت في إطار اتفاقية منع التلوث البحري الناجم عن إغراق النفايات ومواد أخرى لعام ١٩٧٢ ("اتفاقية لندن") وبروتوكولها لعام ١٩٩٦ ("بروتوكول لندن") بشأن المسائل ذات الأهمية لحفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه بطريقة مستدامة، بما في ذلك في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية (انظر الفرعين ثانياً - طاء - ٢ وثانياً - طاء - ٣ أدناه)^(٩٠).

٥٢ - وأحاط الاجتماع الاستشاري الثاني والثلاثون للأطراف المتعاقدة في اتفاقية لندن والاجتماع الخامس للأطراف المتعاقدة في بروتوكول لندن، اللذان عُقدتا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، علماً بموافقة لجنة حماية البيئة البحرية في دورتها الحادية والستين على

(٨٦) وثيقة المنظمة البحرية الدولية MEPC 61/24، الفقرات ٥-٦٧ إلى ٥-٨٧ والمرفق ٧.

(٨٧) انظر الموقع <http://www.imo.org/About/Conventions/StatusofConventions/Documents/Status%20-%202011.pdf>.

(٨٨) القرار (MEPC.195(61)).

(٨٩) انظر القرار (MEPC.102(48)) (ملغي).

(٩٠) انظر، مثلاً، A/64/66/Add.2، الفقرة ٧٨، والفقرتين ٣٨٣ و ٣٨٤ من الوثيقة A/65/66/Add.2.

اعتماد التعديلات المقترحة للمرفق الخامس للاتفاقية الدولية لمنع التلوث من السفن لعام ١٩٧٣ بصيغتها المعدلة بروتوكول عام ١٩٧٨^(٩١) (انظر الفرع جيم أعلاه) بشأن إدراج جيف الحيوانات كنفائيات يتعين تنظيمها، إذا كانت تلك الحيوانات قد حُملت على متن السفن كسلع حية^(٩٢).

هاء - الأنشطة البرية

٥٣ - الأنشطة البشرية البرية حاسمة بالنسبة للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية للبلدان. ومع ذلك، تشير التقديرات إلى أن ما يصل إلى ٨٠ في المائة من التلوث البحري ينشأ عن الأنشطة البرية، من مصادر من قبيل الزراعة والصناعة والنفائيات الحضرية. ورغم أن تأثيرات هذا التلوث تتجسد في الغالب في المناطق الساحلية، يمكن أيضا للتلوث من مصادر برية أن يؤثر سلبا على التنوع البيولوجي في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية^(٩٣). فعلى سبيل المثال، تشكل الفلزات الثقيلة من قبيل الزئبق ملوثات خطيرة يمكن أن تدخل السلسلة الغذائية البحرية وتتراكم أحيائيا^(٩٤). وقد عُثر على مستويات عالية من الزئبق في أنواع الأسماك الكثيرة الارتحال، مثل سمك التون، وكذلك في أنواع مختلفة من الثدييات البحرية.

٥٤ - ومن المقرر مبدئيا أن تُعقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ الدورة الثالثة للاجتماع الاستعراضي الحكومي الدولي المعني بتنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية. وستهدف الدورة إلى تعزيز وبناء شراكات استراتيجية لحماية المناطق الساحلية والبحرية، والتوصل إلى اتفاق بشأن سلسلة من خطط العمل الخمسية المتعددة الأطراف والمتعددة الجهات المعنية بشأن تعميم أهداف برنامج العمل العالمي على الصعيدين الوطني ودون الوطني^(٩٥).

(٩١) وثيقة المنظمة البحرية الدولية MEPC 61/24، الفقرة ٧-٢٢ والمرفق ١١.

(٩٢) وثيقة المنظمة البحرية الدولية LC 32/15، الفقرات ٨-١ إلى ٨-٧.

(٩٣) انظر A/59/62/Add.1، الفقرة ٢١٤، و A/60/63/Add.1، الفقرتين ١٥٤ و ١٥٥ و A/62/66/Add.2، الفقرتين ٣١٦ و ٣١٧، و A/64/66/Add.2، الفقرة ٧٩.

(٩٤) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الزئبق: إجراء ذو أولوية (٢٠٠٨).

(٩٥) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقرير مرحلي عن تنفيذ المقرر د١ - ٧/١١ بشأن المحيطات (UNEP/GC.26/10).

٥٥ - وقد عُقدت في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ الدورة الثانية من الدورات الخمس المزمعة للجنة التفاوض الحكومية الدولية لإعداد صك عالمي ملزم قانوناً بشأن الزئبق^(٩٦).

٥٦ - وعلى الصعيد الإقليمي، نظر الاجتماع العالمي الثاني عشر لاتفاقيات وخطط عمل البحار الإقليمية الذي عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ في الجهود المبذولة لمعالجة المصادر البرية للتلوث^(٩٧). وبدأ في ١١ تموز/يوليه ٢٠١٠ نفاذ بروتوكول عام ١٩٩٩ المتعلق بالتلوث من مصادر وأنشطة برية الملحق باتفاقية عام ١٩٨٣ لحماية وتنمية البيئة البحرية لمنطقة البحر الكاريبي الكبرى. ويوفر البروتوكول إطاراً إقليمياً بتحديد الالتزامات العامة، بما في ذلك وضع قيود على النفايات ملزمة قانوناً لمياه الصرف الصحي المنزلي، ووضع خطط للحد من المصادر الزراعية المتفرقة للتلوث والسيطرة عليها^(٩٨).

واو - استكشاف المعادن واستغلالها

٥٧ - على الرغم مما تنطوي عليه عمليات التعدين في قاع البحار من إمكانات كبيرة، فإن أنشطة التعدين في البحار العميقة لا تزال تنقيبية إلى حد بعيد إذ يؤثر عدد من العوامل، ذات الطبيعة الاقتصادية والتكنولوجية بصفة أساسية، على إمكانية القيام بالتعدين في البحار العميقة^(٩٩). وتوجد المصادر الرئيسية الكامنة لمعادن البحار العميقة القابلة للاستغلال في عقيدات المنغنيز المتعددة الفلزات وفي الكبريتيدات المتعددة الفلزات وفي القشور المنغنيزية الحديدية الغنية بالكوبالت.

٥٨ - وينص نظام التنقيب عن العقيدات المتعددة الفلزات واستكشافها في المنطقة^(١٠٠) ونظام التنقيب عن الكبريتيدات المتعددة الفلزات واستكشافها في المنطقة^(١٠١) على قيام السلطة والدول الراعية بتطبيق النهج التحوطي في عمليات الاستكشاف في المنطقة، من أجل

(٩٦) انظر الموقع www.unep.org/hazardoussubstances/MercuryNegotiations/tabid/3320/language/en-US/Default.aspx

(٩٧) انظر الموقع www.unep.org/regionalseas/globalmeetings

(٩٨) انظر الموقع www.cep.unep.org/press/press-releases/caribbean-governments-gain-new-legal-weapon-in-combat-against-marine-pollution

(٩٩) للاطلاع على معلومات عن الجوانب الاقتصادية للتعدين في قاع البحار العميقة، انظر Mining Cobalt-Rich Ferromanganese Crusts and Polymetallic Sulphide deposits: Technical and Economic Considerations، مداورات حلقة عمل السلطة الدولية لقاع البحار التي عقدت بين ٣١ تموز/يوليه و ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٦ في كينغستون، وهي متاحة في الموقع www.isa.org.jm/en/scientific/workshops/2006؛ الأمم المتحدة/السلطة الدولية لقاع البحار، الموارد المعدنية البحرية: أوجه التقدم العلمي والآفاق الاقتصادية (ISBN:976-610-712-2).

(١٠٠) اعتمد في ١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٠ (ISBA/6/A/18).

(١٠١) اعتمد في ٧ أيار/مايو ٢٠٠٠ (ISBA/16/A/12/Rev.1).

ضمان الحماية الفعالة للبيئة البحرية من التأثيرات الضارة التي قد تنشأ عن الأنشطة في المنطقة. ويتضمن نظام الكيربيدات أحكاما بشأن إدارة المخاطر على التنوع البيولوجي، بما في ذلك النظم الايكولوجية البحرية الهشة^(١٠٢).

٥٩ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، عقدت أمانة السلطة حلقة عمل لمواصلة استعراض الاقتراح والحصول على أفضل مشورة علمية وسياساتية ممكنة بشأن صياغة خطة للإدارة البيئية لمنطقة كلاريون - كليبرتون (انظر الفرعين ثانيا - ياء - ٢ وثانيا - ياء - ٣ أدناه). وستستعرض اللجنة القانونية والتقنية الاقتراح خلال الدورة السابعة عشرة للسلطة في تموز/يوليه ٢٠١١. وبينما لا يزال غير معروف حتى الآن موعد بدء الاستغلال، فإن وضع خطة للإدارة البيئية يعكس الحاجة إلى اتخاذ إجراء استباقي من أجل تعزيز التعدين في قاع البحار المسؤول بيئيا^(١٠٣).

زاي - البحوث المتعلقة بالموارد الجينية البحرية واستغلالها

٦٠ - قدم الأمين العام في تقاريره السابقة معلومات مستفيضة عن طبيعة الموارد الجينية البحرية والسماوات والكائنات المثيرة للاهتمام في البحث عن الموارد الجينية البحرية وعن جغرافية جهود أخذ العينات. وتناولت التقارير أيضا المصالح العلمية والتجارية في الموارد الجينية البحرية، والمسائل التكنولوجية، وتقييم الخدمات التي تقدمها الموارد الجينية البحرية، والجوانب البيئية، والمسائل القانونية^(١٠٤).

٦١ - وقد أكدت نتائج التعداد الدولي للجراثيم البحرية، التي نُشرت في سياق تعداد الكائنات البحرية الحية، على أهمية الغلاف الحيوي والعمليات الأيكولوجية البحرية لبعض من أصغر الكائنات الحية^(١٠٥). وتقدر قيمة خدمات النظم الأيكولوجية التي توفرها الشعاب المرجانية بأكثر من ٥ ملايين دولار لكل كيلومتر مربع سنويا، وذلك من حيث عائدات المواد الجينية والتنقيب البيولوجي^(١٠٦). وقدم تقرير اقتصاديات النظم الأيكولوجية والتنوع البيولوجي معلومات عن اعتماد عدد من القطاعات على الموارد الجينية^(١٠٧). ومع ذلك،

(١٠٢) مساهمة من السلطة.

(١٠٣) المرجع نفسه.

(١٠٤) انظر A/60/63/Add.1 و A/62/63 و Add.2 و A/64/66/Add.2.

(١٠٥) انظر الحاشية ١٩ أعلاه.

(١٠٦) انظر الحاشية ٥ أعلاه.

(١٠٧) انظر الحاشية ١٢. لا يفرق التقرير بين الموارد الجينية البرية والموارد الجينية البحرية.

خلصت الدراسة الاستشرافية للتنوع البيولوجي في العالم إلى أنه لم يتحقق عالميا هدف تعزيز حفظ التنوع الجيني الذي تحدد عام ٢٠١٠ موعدا لبلوغه، وأنه في حين كان من الأصعب التأكد من التنوع الجيني للأنواع البرية، فإن اتجاه التنوع البيولوجي إلى الانخفاض بوجه عام في الدراسة الاستشرافية، يشير بقوة إلى أن التنوع الجيني لم يكن يتم الحفاظ عليه^(١٠٨).

٦٢ - ولا يزال المجتمع الدولي يسلم بأهمية البحوث المتعلقة بالموارد الجينية البحرية لغرض تحسين الفهم العلمي والاستخدامات والتطبيقات المحتملة وتحسين إدارة النظم الإيكولوجية البحرية^(١٠٩). ومع ذلك، فإن المعلومات عن التنوع الجيني واستخدام الموارد الجينية البحرية، ولا سيما من مناطق خارج نطاق حدود الولاية الوطنية، لا تزال غير متكاملة^(١١٠). وفي سياق تعداد الكائنات البحرية الحية، لفت التعداد الدولي للجراثيم البحرية الانتباه إلى التحديات التي ينطوي عليها تحليل حجم غير مسبوق لبيانات مستخلصة من تسلسل الحمض النووي الصبغي. إذ لا تزال حوارزميات ونماذج الحاسوب المطلوبة لإجراء تقديرات أقوى للتنوع الميكروبي قيد التطوير، ولا يزال يجري البحث عن الطاقة الحاسوبية المطلوبة لهذه المهمة. كما يتعين إيلاء تحسين التصنيف المزيد من الاهتمام.

٦٣ - ولا تزال المسائل المتعلقة بالموارد الجينية في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية موضوع عمل مشترك بين منظمة اليونسكو وجامعة الأمم المتحدة، ولا سيما فيما يتعلق بالجوانب العلمية والسياساتية والقانونية^(١١١). وقد تركز العمل في الآونة الأخيرة على تمييز الدرجة التي ساهمت بها الموارد الجينية الآتية من مناطق خارج نطاق الولاية الوطنية في التطورات التجارية، من قبيل عدد طلبات الحصول على براءات اختراع وعدد البراءات الممنوحة. ويبدو حتى الآن أن عددا قليلا جدا من براءات الاختراع قد نشأ من قاع البحار خارج نطاق الولاية الوطنية (يتصل عموما بكتيريا البحار العميقة)، في حين كان عدد أكبر من تلك البراءات يستند إلى موارد جينية آتية من أعالي البحار (تمثل أساسا في كائنات حية مجهرية وأعشاب السرجسوم العائمة والأسماك وأعشاب الكريل). ومما يثير القلق التطبيقات ذات العواقب البيئية الكبيرة المحتملة، مثل الاستخدام المقترح لأعشاب السرجسوم في إنتاج الوقود الحيوي. ويقوم

(١٠٨) انظر الحاشية ٥ أعلاه.

(١٠٩) قرار الجمعية العامة ٣٧/٦٥ ألف، الفقرتان ١٦٨ و ١٦٩.

(١١٠) انظر الحاشية ٥ أعلاه.

(١١١) مساهمة اليونسكو.

معهد الدراسات المتقدمة في جامعة الأمم المتحدة بعملية تحديث مستمرة لأداة موارد معلومات التنقيب البيولوجي (<http://www.bioprospector.org/bioprospector/>)^(١١٢).

٦٤ - ولا تزال منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، في سياق أنشطتها المتصلة بالتكنولوجيا الحيوية والاقتصاد الحيوي، تجمع وتوفر معلومات وبيانات قيّمة عن الجوانب الاقتصادية والاجتماعية - الاقتصادية للتكنولوجيا الحيوية، وذلك من خلال الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمنشورات^(١١٣).

٦٥ - وفيما يتعلق بالتطورات المتعلقة بالسياسة العامة، لاحظت الجمعية العامة، بناء على توصية من الفريق العامل المخصص غير الرسمي المفتوح العضوية في اجتماع عام ٢٠١٠ (A/65/68، الفقرة ١٩)، في الفقرة ١٦٥ من القرار ٣٧/٦٥ ألف، المناقشة المتعلقة بالنظام القانوني المناسب بشأن الموارد الجينية البحرية في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وأهابت بالدول أن تواصل دراسة هذه المسألة في سياق ولاية الفريق العامل، مع مراعاة آراء الدول بشأن الجزأين السابع والحادي عشر من الاتفاقية، بهدف تحقيق مزيد من التقدم بشأن هذه المسألة.

٦٦ - وأشارت جامايكا، في مساهمتها في التقرير، إلى أنها ليس لديها تشريع بشأن الموارد الجينية البحرية في المناطق الخارجة عن نطاق ولايتها الوطنية، بل كانت تعتمد على الاتفاقية لحماية مصالحها.

٦٧ - وأكد عدد من الوفود، في اجتماع الفريق العامل، على ضرورة معالجة ثغرات التنفيذ فيما يتعلق بالموارد الجينية البحرية في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. وأبرزت الوفود على وجه الخصوص التدابير العملية التالية: تشجيع البحوث العلمية البحرية؛ ووضع مدونات لقواعد السلوك لأنشطة البحث؛ وتقييم الأثر البيئي، بما في ذلك وضع توجيه بشأن تقييمات الأثر على الموارد الجينية البحرية في إطار العملية العامة لتقييم الأثر البيئي؛ وإنشاء آليات للتعاون وتبادل المعلومات والمعارف الناتجة عن البحوث المتعلقة بالموارد الجينية البحرية، وذلك بسبل من بينها زيادة مشاركة الباحثين من البلدان النامية في مشاريع البحوث ذات الصلة، وإنشاء مناطق بحرية محمية، وإجراء مناقشات حول الخيارات العملية لتقاسم المنافع، بما في ذلك خيارات تسهيل الحصول على العينات؛ والنظر في جوانب الملكية

(١١٢) مساهمة معهد الدراسات المتقدمة بجامعة الأمم المتحدة.

(١١٣) انظر على سبيل المثال، منظمة التعاون والتنمية، الاقتصاد الحيوي عام ٢٠٣٠: تصميم جدول أعمال سياساتي (٢٠٠٩). وانظر أيضاً الموقع http://www.oecd.org/topic/0,3699,en_2649_37437_1_1_1_37437,00.html

الفكرية للموارد الجينية البحرية في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية (A/65/68، الفقرة ٧٣).

٦٨ - واعتمد مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، في اجتماعه العاشر المنعقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي^(١١٤). والهدف من هذا البروتوكول هو التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية، وذلك بعدة طرق منها الحصول بصورة ملائمة على الموارد الجينية ونقل التكنولوجيا ذات الصلة بصورة ملائمة، مع مراعاة جميع الحقوق المتعلقة بتلك الموارد والتكنولوجيات، وعن طريق التمويل الملائم، مما يساهم بالتالي في حفظ التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام لمكوناته (المادة ١). ويسري البروتوكول على الموارد الجينية ضمن نطاق تطبيق المادة ١٥ من الاتفاقية، وعلى المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية الواردة ضمن نطاق الاتفاقية، وعلى المنافع الناشئة عن استخدام هذه الموارد والمعارف (المادة ٣). وبموجب البروتوكول، على الأطراف النظر في الحاجة إلى آلية عالمية متعددة الأطراف لتقاسم المنافع من طرائق هذه الآلية، وذلك لمعالجة التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية والمعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية التي توجد عبر الحدود أو التي لا يكون من الممكن منح الموافقة المسبقة عن علم بشأنها أو الحصول على تلك الموافقة. والمنافع التي يتقاسمها مستخدمو الموارد الجينية والمعارف التقليدية المرتبطة بها من خلال هذه الآلية يجب أن تُستخدم لدعم حفظ التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام لمكوناته على الصعيد العالمي (المادة ١٠).

٦٩ - وأوضحت أمانة منظمة الأغذية والزراعة، في مساهمتها، أنه استجابة لقرارات الجمعية العامة، قد تُتوقع مساهمة إيجابية من منظمة الأغذية والزراعة، التي تعمل من خلال هيئة الموارد الجينية للأغذية والزراعة ولجنة مصائد الأسماك، من قبيل تطوير عناصر مدونة قواعد السلوك بشأن الصيد المتسم بالمسؤولية التي تستهدف الحفاظ على التنوع الجيني، بما في ذلك الموارد الجينية البحرية، وتشجيع المناقشات بشأن التقاسم العادل للمنافع.

٧٠ - وانعقد الفريق العامل الثالث فيما ما بين الدورات الذي أنشأته اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الجينية والمعارف التقليدية والفنون الشعبية (الفولكلور)

(١١٤) مقرر اتفاقية التنوع البيولوجي ١/١٠، بشأن الحصول على الموارد الوراثية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها.

التابعة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية لمعالجة الموارد الجينية^(١١٥) في الفترة من ٢٨ شباط/فبراير إلى ٤ آذار/مارس ٢٠١١. وأصدر الاجتماع مشروع نص لأهداف ومبادئ سيقدم إلى الدورة المقبلة للجنة الحكومية الدولية التي ستعقد في أيار/مايو ٢٠١١. وتحتوي الوثيقة على خمسة أهداف رئيسية بشأن شروط الحصول على الموارد الجينية واستخدامها، ومنع براءات الاختراع الخاطئة، ونظم المعلومات لتمكين مكاتب البراءات من اتخاذ القرارات المناسبة فيما يتعلق بمنح براءات الاختراع، والعلاقة بين الملكية الفكرية والاتفاقيات والعمليات الدولية الأخرى ذات الصلة، ودور نظام الملكية الفكرية فيما يتعلق بالموارد الجينية^(١١٦).

٧١ - وعلى الصعيد الإقليمي، واصل الاجتماع التشاوري الثالث والثلاثون للأطراف في معاهدة أنتاركتيكا، الذي عقد في أيار/مايو ٢٠١٠، النظر في مسألة التنقيب البيولوجي في منطقة أنتاركتيكا، استناداً إلى عدة ورقات عمل ومعلومات، من بينها وثيقة تعرض لمحة عامة عن البحوث الجارية^(١١٧). وقد خلص ذلك الاستعراض إلى أن بحوث التنقيب البيولوجي في منطقة أنتاركتيكا و/أو التي تشمل الكائنات الحية في أنتاركتيكا مستفيضة وتجري على نطاق واسع^(١١٨). ومما يدل على الاهتمام بالتنقيب البيولوجي في المحيط الجنوبي حدوث زيادة كبيرة في السنوات الأخيرة في تسجيل براءات الاختراع المرتبطة بالكائنات البحرية الحية في أنتاركتيكا^(١١٩).

حاء - الأنشطة الأخرى، بما في ذلك الاستعمالات الجديدة

٧٢ - مع تزايد عدد الاستعمالات البحرية وكتافتها، أخذ القلق ينشأ إزاء الاستعمالات الجديدة للبيئة البحرية، بما في ذلك تخصيب المحيطات، وعزل الكربون، وتنمية الطاقة المتجددة، ومد الكبلات وخطوط الأنابيب البحرية، وسياحة البحار العميقة، وتربية المائيات. ومع أن هذه الأنشطة والاستعمالات يمكنها أن تولد فوائد اقتصادية واجتماعية - اقتصادية،

(١١٥) انظر (A/65/69/Add.2)، الفقرة ٢١٧.

(١١٦) انظر الموضوع المعنون "الخبراء يجرون تقدماً في المناقشات التقنية بشأن الملكية الفكرية والموارد الجينية" في الموقع http://www.wipo.int/tk/en/news_0002.html.

(١١٧) التنقيب البيولوجي في منطقة أنتاركتيكا: لمحة عامة محافظة بشأن البحوث الحالية، وثيقة الاجتماع التشاوري لأطراف معاهدة أنتاركتيكا، الوثيقة WP002.

(١١٨) التقرير النهائي للاجتماع التشاوري الثالث والثلاثين للأطراف في معاهدة أنتاركتيكا، بونتا ديل إستي، أوروغواي، ٣ إلى ١٤ أيار/مايو ٢٠١٠، وهو متاح في الموقع www.ats.org.

(١١٩) مساهمة لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا.

فإن بإمكانها أيضا أن تؤثر سلبا على التنوع البيولوجي البحري، بما في ذلك داخل المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. وليس من الواضح مدى تجاوز بعض هذه الأنشطة حدود المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية.

١ - تخصيص المحيطات

٧٣ - صدر في السنوات الأخيرة عدد من البيانات والاتفاقات والتوصيات الدولية بشأن الآثار المحتملة لتخصيب المحيطات^(١٢٠) على البيئة البحرية^(١٢١). فخلال عملية تخصيب المحيطات يجري إشراب المياه غير المخصبة بالحديد وغيره من المواد المغذية لتعزيز نمو العوالق البحرية مما يزيد من تشرب مياه المحيطات لثاني أكسيد الكربون^(١٢٢).

٧٤ - وقد أحاطت الجمعية العامة علما، في الفقرة ١٥٠ من قرارها ٣٧/٦٥ ألف، باتخاذ الاجتماع الاستشاري الثاني والثلاثين للأطراف المتعاقدة في اتفاقية لندن والاجتماع الخامس للأطراف المتعاقدة في بروتوكول لندن اللذين عقدا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ قرارا بشأن إطار تقييم البحث العلمي في مجال تخصيب المحيطات. فقد قرر الاجتماع أن الاقتراحات التي يخلص إليها البحث العلمي ينبغي تقييمها على أساس كل حالة على حدة باستخدام إطار التقييم (انظر الفرع ثانيا - ياء - ٢ أدناه)^(١٢٣).

٧٥ - كما أكدت الأطراف المتعاقدة أن الهدف العام لعملهم هو توفير آلية عالمية فعالة وشفافة لمراقبة وتنظيم أنشطة تخصيب المحيطات وغيرها من الأنشطة التي تندرج في نطاق اتفاقية لندن وبروتوكول لندن ويحتمل أن تضر بالبيئة البحرية^(١٢٤).

(١٢٠) لمزيد من المعلومات عن تخصيب المحيطات، انظر *IOC, A Scientific Summary for Policymakers on Ocean Fertilization* (2010). انظر أيضا مذكرة الأمين التنفيذي المعنونة *Scientific synthesis of the impacts of ocean fertilization on marine biodiversity* UNEP/CBD/SBSTTA/14/INF/7).

(١٢١) A/63/63/Add.1، الفقرات ٢٧٨-٢٨٣، وتجميع البيانات والاتفاقات والتوصيات الدولية الصادرة مؤخرا بشأن تخصيب المحيطات (وثيقة المنظمة البحرية الدولية LC 30/INF.4 و LC 30/INF.1).

(١٢٢) منتدى القيادات المعني بعزل الكربون، انظر الموقع www.cslforum.org.

(١٢٣) مساهمة المنظمة البحرية الدولية. انظر أيضا وثيقة المنظمة البحرية الدولية LC 32/15، الفقرات ٨-١ إلى ٨-٧ والمرفق ٥ للقرار LC-LP.2 (2010).

(١٢٤) انظر وثيقة المنظمة البحرية الدولية LC 32/15، الفقرات ٨-١ إلى ٨-٧ والمرفق ٥ للقرار LC-LP.2 (2010).

٧٦ - وطلب الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي إلى الأطراف تنفيذ المقرر ١٦/٩ جيم الذي طلب فيه مؤتمر الأطراف، توخيا لنهج تحوطي، عدم القيام بأنشطة لتخصيب المحيطات إلى أن يتوافر أساس علمي كاف يبرر القيام بها^(١٢٥).

٢ - عزل الكربون

٧٧ - يمثل أسر ثاني أكسيد الكربون وعزله أحد خيارات الحد من مستويات تركيز ثاني أكسيد الكربون في الجو وتخفيف آثار تغير المناخ. وقد أتاحت التطورات التكنولوجية إمكانية أسر ثاني أكسيد الكربون من المصادر الصناعية والمتصلة بالطاقة ثم نقله وحقنه في تكوينات جيولوجية تحت قاع البحار لعزله عن الجو لآجال طويلة^(١٢٦).

٧٨ - وأحاطت الجمعية العامة، في قرارها ٣٧/٦٥ ألف، بتعديل بروتوكول لندن الذي اعتمده الاجتماع الرابع للأطراف المتعاقدة في بروتوكول لندن المعقود في عام ٢٠٠٩، بما يكفل تصدير تدفقات ثاني أكسيد الكربون من أجل التخلص منها في تكوينات جيولوجية تحت قاع البحار^(١٢٧).

٧٩ - واعتمد الاجتماع الخامس للأطراف المتعاقدة في بروتوكول لندن خطة عمل لاستعراض المبادئ التوجيهية لعزل ثاني أكسيد الكربون الصادرة في عام ٢٠٠٧ على ضوء تعديل المادة ٦ من بروتوكول لندن^(١٢٨)، وأوعز إلى الفريق العلمي المعني بروتوكول لندن بدء هذا الاستعراض في عام ٢٠١١ بغية الانتهاء منه في عام ٢٠١٢^(١٢٩).

٣ - الطاقة المتجددة

٨٠ - في مواجهة تغير المناخ، شرعت دول عديدة في برامج لإنتاج الطاقة من موارد متجددة. فالمحيطات، وهي مصدر للطاقة يعتبر - نسبيا - غير مستغل، يمكن استخدامها لإنتاج طاقة متجددة تتولد من الأمواج وقوة المد والجزر^(١٣٠) وغيرهما، مما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة. ويمكن لهذه الأنشطة الناشئة للمحيطات، إذا ما أحسنت إدارتها، أن تعود

(١٢٥) مقرر اتفاقية التنوع البيولوجي ٢٩/١٠ بشأن التنوع البيولوجي البحري والساحلي. انظر أيضا المقرر ٣٣/١٠ بشأن التنوع البيولوجي وتغير المناخ.

(١٢٦) القرار (١) LP.1.

(١٢٧) القرار ٣٧/٦٥ ألف، الفقرة ١٥٢.

(١٢٨) انظر A/65/69/Add.2، الفقرتين ٣٨٤ و ٣٨٥.

(١٢٩) انظر الحاشية ٩٢ أعلاه.

(١٣٠) معهد الشبكة العالمية للطاقة، (2009) *Ocean Energy Technologies for Renewable Energy Generation*.

بالفائدة على البيئة البحرية بل قد تزيد أيضا من التنوع البيولوجي المحلي^(١٣١). غير أن زيادة استخدام المحيطات في إنتاج الطاقة يمكن أن تكون له أيضا آثار سلبية على التنوع البيولوجي من قبيل إفقاد الكائنات موائلها، وخطر التصادم، والضجيج، والمجالات الكهرمغناطيسية^(١٣٢).

٨١ - ورغم أن الاستثمارات في قطاع الطاقة البحرية لا تزال صغيرة الحجم مقارنة بالاستثمارات في تكنولوجيات الطاقة المتجددة الأخرى، فإن هناك مؤشرات على أن هذا القطاع أخذ في النمو^(١٣٣). كما أن هناك اهتماما متزايدا بطائفة أوسع نطاقا من التكنولوجيات المحتملة، ومنها تكنولوجيات توليد الطاقة من الأمواج والمد والجزر (السدود والعنفات) ومنظومات تحويل الطاقة الحرارية للبحار^(١٣٤). وما جرت إقامته في بادئ الأمر من المنشآت الهامة لتوليد الطاقة في البحر ومنها مثلا العنفات الريحية، كان داخل البحر الإقليمي أساسا^(١٣٥). وتشير الحواجز التكنولوجية واللوجستية الحالية في سبيل إقامة منشآت

S. Leonhard and J. Pedersen, Hard Bottom Substrate Monitoring, Horns Rev Offshore Wind Farm, (١٣١) annual status report 2004; Kawasaki and others, "The relationship between habitat physical complexity and recruitment of the coral reef damselfish, *Pomacentrus amboinensis*: an experimental study using small-scale artificial reefs", Ichthyological Research vol. 50, No. 1 (2003); J. Michel and others, *Worldwide Synthesis and Analysis of Existing Information Regarding Environmental Effects of Alternative Energy Uses on the Outer Continental Shelf*, United States Department of the Interior, Minerals Management Service, MMS OCS 2007-038 (2007); S. Leonhard, Horns Rev Offshore Wind Farm: Environmental Impact Assessment of Sea Bottom and Marine Biology (2000); R. Inger and others, "Marine renewable energy: potential benefits to biodiversity? An urgent call for research", Journal of Applied Ecology, vol. 46, No. 6 (2009); R. L. Sherman and others, "Artificial reef design: complexity, and attractants", ICES Journal of Marine Science, vol. 59 (2002) void space.

(١٣٢) أمانة الاتفاق المتعلق بحفظ الحيتانيات في البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط والمنطقة المجاورة من المحيط الأطلسي، ACCOBAMS area بالموقع التالي:

<http://www.accobams.org/images/stories/Guidelines/guidelines%20to%20address%20the%20impact%20of%20anthropogenic%20noise%20on%20cetaceans%20in%20the%20accobams%20area.pdf>
الهيئة الأيرلندية للطاقة المستدامة، Offshore Renewable Energy Development Plan for Ireland, Strategic Environmental Assessment V(1): Non-Technical Summary" (2010).

(١٣٣) انظر أيضا برنامج الأمم المتحدة للبيئة، *Global Trends in Sustainable Energy Investment* (2010).

(١٣٤) انظر REN21 Renewables 2010: Global Status Report بالموقع: <http://www.ren21.net> .REN21Activities/Publications/GlobalStatusReport/tabid/5434/Default.aspx

(١٣٥) انظر "RenewableUK Offshore Wind Worldwide"، بالموقع <http://www.bwea.com/offshore/worldwide.html>.

بحرية في المياه العميقة وعلى بُعد مسافات كبيرة من الساحل إلى أن إقامة تلك المشاريع في مناطق خارج حدود الولاية الوطنية ليس أمراً مجدياً^(١٣٦).

٨٢ - إلا أن الدول بدأت تدرك الآن أهمية وفوائد مصادر الطاقة المتجددة، كما يدل على ذلك إنشاء الوكالة الدولية للطاقة المتجددة^(١٣٧)، التي بدأ نفاذ نظامها الأساسي في عام ٢٠١٠. وتتمثل مهمة الوكالة في العمل على توسيع نطاق وزيادة الاستخدام المستدام للطاقة المتجددة، مع الأخذ في الاعتبار، في جملة أمور، إسهام الطاقة المتجددة في الحفاظ على البيئة، عن طريق تقليل الضغط على الموارد الطبيعية والحد من إزالة الغابات وفقدان التنوع البيولوجي. ويسلم النظام الأساسي بأن الطاقة البحرية، ومنها طاقة المد والجزر وطاقة الموج والطاقة الحرارية البحرية هي مصادر متجددة للطاقة.

٨٣ - وستركز عملية الأمم المتحدة الاستشارية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار مناقشتها على مصادر الطاقة البحرية المتجددة في اجتماعها الثالث عشر الذي سيعقد في عام ٢٠١٢^(١٣٨).

٤ - الكبلات البحرية

٨٤ - جرى مؤخراً تسليط الضوء على وجود فجوات في النظام القانوني الحالي فيما يتعلق بالكبلات البحرية^(١٣٩). فقد خلص تقرير عن الكبلات البحرية أعده المركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة واللجنة الدولية لحماية الكبلات إلى أن الأدلة تظهر أن الأثر البيئي للكبلات المغمورة في البحار العميقة على عمق يزيد على ما بين ١٠٠٠-١٥٠٠ متر، يتراوح بين المنعدم والطفيف ويتمثل في مد الكبلات الذي يجري مرة واحدة ثم في التداخلات المتفرقة لتصلح الكبلات التي تتم في أماكن بعينها. ولكن عند العمل في أعماق أقل، يكون التدخل بسبب الحاجة إلى دفن الكبلات^(١٤٠).

(١٣٦) S. Shaw and others, "Enabling offshore wind developments" European Wind Energy Association (2002)

(١٣٧) وقع على النظام الأساسي للوكالة حتى الآن ١٤٨ دولة والاتحاد الأوروبي. انظر <http://www.irena.org/home/index.aspx?mnu=hom>

(١٣٨) القرار ٣٧/٦٥ ألف، الفقرة ٢٣١.

(١٣٩) انظر القرار ٣٧/٦٥ ألف. وانظر أيضا A/65/69، الفقرة ٧١ و A/65/69/Add.2، الفقرة ١٦٧.

(١٤٠) المركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، *Submarine (Cables and the Oceans: Connecting the World 2009)*

٥ - السياحة

٨٥ - من المسلم به عموماً أن أكبر خطر يواجه معظم النظم الإيكولوجية لفوارات البحار العميقة هو الضرر المادي الناجم عن أنشطة الإنسان. وبالنظر إلى الطبيعة الباهرة لهذه النظم الإيكولوجية ووفرة الحياة الحيوانية فيها، يتزايد الاهتمام حالياً بالفوارات الحرارية المائية في البحار العميقة لأغراض سياحية. ويحتمل أن يكون للزيارات غير المنضبطة لهذه الفوارات أثر سلبي على حيوانات هذه الفوارات وموائلها. ويمكن للتنوع البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية أن يتأثر أيضاً بالبواخر السياحية. فهذه البواخر تطلق نحو ٤٤٠٠ كيلوغرام من النفايات يوميا في المتوسط، مقارنة بـ ٦٠ كيلوغرام تنتجها سفن نقل البضائع و ١٠ كيلوغرامات تنتجها سفن الصيد. كما يعتقد أن الطلاءات المانعة للحشَف على جسم السفينة التي تستخدمها البواخر السياحية مسؤولة عن إدخال مواد كيميائية ضارة، من بينها ثلاثي البيوتيلين، إلى البيئات النقية مثل أنتاركتيكا^(١٤١).

٨٦ - وقد عُدَّت التنمية السياحية المستدامة من وسائل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، نظراً لما توفره من فرص عمل متنوعة. ومع ذلك فإن الآثار السلبية المحتملة للسياحة يلزم إدارتها بعناية.

٨٧ - وأشار مجلس المنطقة القطبية الشمالية في تقرير تقييمي لعام ٢٠٠٩ إلى أن زيادة استخدام مياه المنطقة القطبية الشمالية لأغراض السياحة والنقل البحري والبحوث وتنمية الموارد يزيد من خطر الحوادث ومن ثم الحاجة إلى مواصلة تعزيز قدرات البحث والإنقاذ حول المحيط المتجمد الشمالي لضمان الاستجابة المناسبة عند وقوع أي حادث^(١٤٢). والسياحة منظمة أيضاً في أنتاركتيكا^(١٤٣). ولهذا لا توجد منطقة، مهما كانت بعيدة، بمنأى عن الأنشطة السياحية ويلزم إيلاء عناية دقيقة لأعمال التطوير السياحي في هذه المناطق.

٦ - تربية المائيات

٨٨ - تربية المائيات aquaculture هي القطاع الأسرع نمواً لإنتاج الأغذية الحيوانية المصدر وهي مرشحة لأن تفوق مصائد الأسماك كمصدر لأسماك الطعام^(١٤٤). ورغم التقدم الذي أحرز على مدى السنوات العشر الماضية، لا تزال إدارة تربية المائيات تمثل قضية في كثير من

(١٤١) انظر A/59/62/Add.1، الفقرتين ٢٣٥ و ٢٣٦.

(١٤٢) مجلس المنطقة القطبية الشمالية، *Arctic Marine Shipping Assessment 2009*.

(١٤٣) انظر http://www.ats.aq/e/ats_other_tourism.htm.

(١٤٤) انظر الحاشية ٤٣ أعلاه.

البلدان لأسباب منها النزاع على المواقع البحرية وتفشي الأمراض وعدم التنمية الكافية لهذا النشاط^(١٤٥). ومع ازدياد سكان العالم وتقلص أرصدة أسماك الصيد، قد تؤدي تربية المائيات دورا متزايدا الأهمية في إطعام الجنس البشري، بما في ذلك من خلال المزيد من التوسع بعيدا عن الساحل.

٨٩ - أما تربية الأحياء البحرية mariculture، التي تعتبر أحد الأنشطة الفرعية لتربية المائيات، فتتم في المياه الساحلية بوجه خاص، ويقل تعرضها لبيئة المحيطات، ولكن آثارها على قاع البحر يمكن أن تكون كبيرة. ونظرا لاكتظاظ بعض المواقع وما يؤديه ذلك من زيادة خطر الإصابة بالأمراض ولأن المياه المحمية قرب الشاطئ كثيرا ما تكون ضحلة إلى درجة لا تسمح بتربية الأسماك ذات الزعانف داخل أقفاص، ينحو مربو الأسماك إلى الاتجاه إلى مناطق أكثر انكشافا، منها ما يكون في البحار المفتوحة. ومصطلح تربية الأحياء البحرية في المنطقة المغمورة يشير إلى تربية المائيات في البحار المفتوحة أي في مياه معرضة لبيئة المحيطات، بما في ذلك داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة وما وراءها حيث يعتقد أن الآثار التي تلحق بقاع المحيط تكون طفيفة^(١٤٦).

٩٠ - ومع ذلك فقد جرى الإعراب عن القلق إزاء الآثار السلبية المحتملة للتلوث الإيكولوجي والبيولوجي والكيميائي^(١٤٧). ونتيجة لذلك أوصت اللجنة الفرعية لتربية المائيات التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة، في جملة أمور، بأن توضح الفاو المصطلحات الفنية والقانونية المتصلة بتربية المائيات في البحار المفتوحة وأن تقم آثارها وأن تحلل توزيعها الجغرافي^(١٤٨).

طاء - أنشطة التصدي للآثار الشاملة لعدة قطاعات

٩١ - تواجه البيئة البحرية عددا من المشاكل غير المقصورة على قطاع بعينه. ولها وجود في عدة أنشطة في البحر. وتشمل هذه المشاكل الآثار الناجمة عن الحطام البحري والأنواع الدخيلة المتغلغلة وتغير المناخ والضجيج في المحيطات، وهي مشاكل نابعة من مصادر متعددة

(١٤٥) "Moving aquaculture further offshore: governance issues and challenges" (وثيقة الفاو، (COFI/AQ/V/2010/7).

(١٤٦) المرجع نفسه.

(١٤٧) المرجع نفسه.

(١٤٨) مقررات وتوصيات الدورة الخامسة للجنة الفرعية لتربية المائيات، فوكيت، تايلند، ٢٧ أيلول/سبتمبر - ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ (وثيقة الفاو COFI/2011/4).

ولها آثار تراكمية، ويحتمل أن تكون لها عواقب ذات شأن على التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية.

١ - الحطام البحري

٩٢ - الحطام البحري شاهد واضح على أثر أنشطة الإنسان على البيئة البحرية وله آثار اقتصادية سلبية على صيد الأسماك والنقل البحري والسياحة. ويشمل الحطام البحري ما يتم إلقاؤه أو التخلص منه أو تركه في البيئة البحرية والساحلية من مواد صلبة ثابتة أو مصنعة أو مجهزة، مثل اللدائن والزجاج والفلزات والستايروفوم والمطاط ومعدات صيد الأسماك المفقودة أو المتخلص منها^(١٤٩).

٩٣ - وتأتي أغلبية الحطام البحري الذي توجد مصادره في البحار أو المحيطات من السفن المبحرة في المحيطات والمنصات البحرية للنفط والغاز والحفارات ومنشآت تربية المائيات. ويمكن أن يأتي الحطام البحري من مصادر برية أيضا^(١٥٠).

٩٤ - وقد أبرز برنامج الأمم المتحدة للبيئة الحطام البلاستيكي في المحيطات على وجه الخصوص بوصفه إحدى القضايا البيئية الناشئة. فبسبب بطء معدل تحلل الحطام البلاستيكي في البيئة البحرية، الذي قدر في حدود مئات السنين، لا يزال هذا الحطام يتراكم مع تفتته إلى جزيئات أصغر حجما وقطع بلاستيكية ضئيلة^(١٥١). كما جرى الإعراب عن القلق من الآثار المحتملة لتسرب مركبات ثابتة سامة ومتراكمة بيولوجيا من هذا الحطام.

٩٥ - والبلاستيك له أنواع شائعة عدة تطفو على سطح البحر وتنقلها التيارات البحرية إلى مناطق بحرية نائية، منها منطقة القطب الشمالي ومنطقة القطب الجنوبي. وقد وُجّهت الأنظار في الآونة الأخيرة إلى ارتفاع مستويات تراكم الحطام البلاستيكي وغيره من أنواع الحطام في مناطق التقاء أعالي البحار، المعروفة أيضا باسم "الدوامات المحيطية". ويبدو أيضا أن الأودية السحيقة في قيعان البحار العميقة قد أصبحت مستودعات لمواد آتية من مصادر برية^(١٥٢).

٩٦ - وأعرب عن القلق أيضا إزاء معدات صيد الأسماك المتروكة أو المفقودة أو المتخلص منها على نحو آخر، وخصوصا قدرتها على مواصلة صيد الأسماك (وهو ما يشار إليه في أغلب الأحيان على أنه "الصيد الشبحي")، وإزاء ما يخلفه ذلك من آثار على الأرصد

(١٤٩) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، (2009) *The State of the Marine Environment: Trends and Processes*.

(١٥٠) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، (2009) *Marine Litter: A Global Challenge*.

(١٥١) حولية برنامج الأمم المتحدة للبيئة لعام ٢٠١١.

(١٥٢) المرجع نفسه.

السلمكية وآثاره المحتملة على الأنواع المهددة بالانقراض والبيئات القاعية، فضلا عن احتمال أن تصبح تلك المعدات خطرا على الملاحة في البحر. وقد بينت الفاو آثار المشكلة وأسبابها، إلى جانب التدابير الممكنة للوقاية منها والتخفيف من حدتها وعلاجها^(١٥٣).

٩٧ - وناقش المؤتمر الدولي الخامس المعني بالحطام البحري، الذي عقد برعاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة والإدارة الوطنية لدراسة المحيطات والغلاف الجوي بالولايات المتحدة الأمريكية في آذار/مارس ٢٠١١، في هونولولو، هاواي، ما أحرزته البحوث من تقدم في سبيل تقييم الحطام البحري والحد منه ومنع آثاره كما أتاح تبادل الاطلاع على الاستراتيجيات وأفضل الممارسات المتبعة في تحقيق ذلك. واعتمد المؤتمر التزام هونولولو الذي يُرسي، بين جملة أمور، نهجا متعدد القطاعات للمساعدة في تقليل حدوث الحطام البحري ويدعو إلى وضع استراتيجية عالمية لمنع الحطام البحري والحد منه وإدارته^(١٥٤).

٢ - الأنواع الدخيلة المتغلغلة

٩٨ - ما برح جلب الأنواع الدخيلة المتغلغلة بوسائل من بينها تبادل مياه صابورة السفن، يشكل أحد دواعي القلق الرئيسية^(١٥٥). فعلى سبيل المثال، كان عدم المسارعة إلى مواجهة اكتشاف طُحلب كوليربا تاكسيبوليا في البحر الأبيض المتوسط عام ١٩٨٤ السبب في تمكين ذلك الطحلب البحري من التكاثر، مما أثر سلبا على الأنواع النباتية القاعية المتوطنة وعلى السياحة وغيرها من الأنشطة التجارية والترويحية^(١٥٦). وجلب الأنواع الدخيلة المتغلغلة عن غير قصد يمكن أن ينجم عن أنشطة، مثل تربية المائيات وبحوث المحيطات والسياحة ورياضة صيد الأسماك^(١٥٧).

٩٩ - وقد طلب مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، في اجتماعه العاشر، إلى الأمين التنفيذي العمل مع الهيئات المعنية الأخرى لتحسين فهم إدارة الأنواع الدخيلة المتغلغلة في البيئة البحرية والساحلية^(١٥٨).

(١٥٣) انظر الحاشية ٤٣ أعلاه.

(١٥٤) انظر www.gpa.unep.org.

J. Tamelander and others, *Guidelines for Development of a National Ballast Water Management Strategy* (١٥٥) (2010).

(١٥٦) انظر الحاشية ١٢ أعلاه.

(١٥٧) انظر مقرر اتفاقية التنوع البيولوجي ٣٨/١٠ بشأن الأنواع الدخيلة المتغلغلة.

(١٥٨) المرجع نفسه.

١٠٠ - وفيما يتعلق بمياه الصابورة، فإن الاتفاقية الدولية لمراقبة إدارة مياه صابورة السفن ورواسبها لعام ٢٠٠٤ التي لم تدخل بعد حيز النفاذ تدعو إلى إدارة مياه الصابورة عن طريق نظم لإدارة تبادها أو نظم معتمدة لإدارتها. وربما تلقى القبول أيضاً طرقاً أخرى لإدارة مياه الصابورة، شريطة أن تضمن هذه الطرق ما لا يقل عن نفس مستوى الحماية للبيئة وصحة الإنسان والممتلكات والموارد وأن توافق عليها، من حيث المبدأ، لجنة حماية البيئة البحرية التابعة للمنظمة البحرية الدولية^(١٥٩).

١٠١ - وتسريع عملية تقييم النظم المستخدمة في إدارة مياه الصابورة، اعتمدت لجنة حماية البيئة البحرية إطاراً لتحديد الوقت المناسب لتطبيق الموافقة الأساسية الممنوحة لأحد نظم إدارة مياه الصابورة على نظام آخر يستخدم نفس المادة الفعالة أو المستحضر الفعال^(١٦٠). ووافقت اللجنة أيضاً على ما خلص إليه فريقها المعني باستعراض المسائل المتصلة بمياه الصابورة من أن السفن التي بها سعة لمياه الصابورة تصل إلى ٥٠٠٠ متر مكعب، ومن بينها تلك التي شيدت في عام ٢٠١١، توجد بالنسبة لها تكنولوجيات كافية تمكنها من استيفاء المعيار المحدد في القواعد التنظيمية للاتفاقية المتعلقة بمياه الصابورة^(١٦١). غير أن اللجنة سلمت بأنه سيلزم في دورتها الثانية والسنتين إجراء استعراض جديد لتكنولوجيات معالجة مياه الصابورة يركز على السفن الأكبر حجماً^(١٦٢).

٣ - تغير المناخ

١٠٢ - يتوقع أن يؤدي تغير المناخ إلى ارتفاع درجة حرارة سطح البحر وارتفاع منسوب سطح البحر على مستوى العالم ونقصان الغطاء الجليدي للبحار فضلاً عن تغير نسبة الملوحة وأحوال الأمواج ودوران المحيطات. ومن المحتمل أن تؤدي هذه الآثار إلى إحداث زيادات كبيرة في التفاوتات الطبيعية ومقاومة الضغوط الحالية على الموارد والنظم الإيكولوجية البحرية^(١٦٣). وقد جرى الإعراب عن القلق الشديد إزاء تآكل المحيطات وما ينجم عنه من آثار، مما قد يغير تكوين الأنواع البيولوجية ويلحق الاضطراب بشبكات الغذاء البحرية

(١٥٩) الاتفاقية الدولية لمراقبة وإدارة مياه صابورة السفن ورواسبها، المرفق، البند باء - ٣ (٧).

(١٦٠) وثيقة المنظمة البحرية الدولية MEPC 61/24. تقرير مقدم إلى لجنة السلامة البحرية ولجنة حماية البيئة البحرية، وثيقة المنظمة البحرية الدولية BLG 14/17، المرفق ٣.

(١٦١) وثيقة المنظمة البحرية الدولية MEPC 61/24، الفقرة ٢-٢٩.

(١٦٢) المرجع نفسه، الفقرة ٢-٣٥.

(١٦٣) منظمة الأغذية والزراعة، "Fisheries and aquaculture in our changing climate: adaptation and mitigation measures in fisheries and aquaculture"، وثيقة الفاو COFI/2011/6.

والنظم الإيكولوجية البحرية وقد يقوض أنشطة صيد الأسماك والسياحة وغيرها من الأنشطة البشرية المرتبطة بالبحار^(١٦٤).

١٠٣ - وفي البحار العميقة، يمكن أن يؤثر تغير درجات حرارة البحار تأثيراً سلبياً على الوظائف البيولوجية لكائنات الجبال البحرية ويمكن أن تقلل زيادة درجة حرارة المياه من الإنتاجية الأساسية العامة داخل المحيطات، مما يؤدي إلى تناقص المواد العضوية التي تسقط إلى قاع البحار فتزود الأنواع البيولوجية في قاع البحار العميقة بالعناصر الغذائية^(١٦٥). وفي المناطق المدارية، يمكن أن يجبر ارتفاع درجات الحرارة في الهواء والماء وارتفاع مستوى سطح البحر أنواعاً بيولوجية على هجر موائلها المدارية في اتجاه مناطق شبه مدارية^(١٦٦).

١٠٤ - وما زالت الإجراءات تتواصل على جميع المستويات لمواجهة آثار تغير المناخ على المحيطات، بما في ذلك الجهود المبذولة لفهم طبيعة تلك الآثار^(١٦٧). فقد طلب الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي إلى الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية النظر في آثار تحمض المحيطات على التنوع البيولوجي البحري والموائل البحرية كجزء من برنامج العمل المتعلق بالتنوع البيولوجي البحري والساحلي^(١٦٨).

١٠٥ - وحددت الخطة الاستراتيجية الجديدة التي اعتمدها مؤتمر الأطراف (انظر الفقرة ١٧٠ أدناه) عام ٢٠١٥ تاريخاً مستهدفاً للتقليل إلى أقصى حد من الضغوط البشرية على الشعاب المرجانية وغيرها من النظم الإيكولوجية الهشة المتأثرة بتغير المناخ وتحمض المحيطات، وذلك للحفاظ على سلامتها وقدرتها على أداء وظائفها. وسيجري بحلول عام ٢٠٢٠ تعزيز صلابة النظم الإيكولوجية وزيادة إسهام التنوع البيولوجي في رصيد الكربون، وذلك من خلال إجراءات الحفظ وإعادة التأهيل، بما يشمل إعادة تأهيل ما لا يقل عن ١٥ في المائة من النظم الإيكولوجية المتفسخة، وبالتالي الإسهام في تخفيف وطأة تغير المناخ والتأقلم معه^(١٦٩).

(١٦٤) مساهمة أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي. انظر أيضاً برنامج الأمم المتحدة للبيئة، *Emerging Issues: Environmental Consequences of Ocean Acidification: A Threat to Food Security (2010)*.

(١٦٥) مساهمة أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي.

(١٦٦) انظر الحاشية ٤٣ أعلاه.

(١٦٧) انظر مثلاً A/65/69/Add.2، الفقرات ٣٧٣-٣٩٢.

(١٦٨) مقرر اتفاقية التنوع البيولوجي ١٣/١٠ بشأن القضايا الجديدة والناشئة.

(١٦٩) مقرر اتفاقية التنوع البيولوجي ٢/١٠ بشأن الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ وأهداف آيتشي للتنوع البيولوجي.

١٠٦ - ونظرت الدورة التاسعة والعشرون للجنة مصائد الأسماك التابعة للفاو في المسائل المتصلة بآثار تغير المناخ والتكيف معه وتخفيف وطأته في سياق مصائد الأسماك وتربية المائيات^(١٧٠). وأوصت اللجنة بأن تواصل الفاو بذل الجهود لإطلاع الدول الأعضاء أولاً بأول على آثار تغير المناخ على مصائد الأسماك وتربية المائيات، مع التركيز على زيادة القدرة على التحمل إيكولوجيا واقتصاديا في عمليات صيد الأسماك وتربية المائيات ولدى التجمعات السكانية التي تعتمد عليها. كما شجعت اللجنة على مواصلة تطوير خارطة طريق الفاو بشأن مصائد الأسماك وتربية المائيات وتغير المناخ^(١٧١).

٤ - الضجيج في المحيطات

١٠٧ - تعد الأنشطة البشرية في المحيطات مسؤولة عن حدوث مستويات متزايدة من الضجيج تحت الماء، وهناك قلق متزايد بشأن الخطر المحتمل الذي يمثله انتشار الضجيج على الموارد البحرية الحية. وتشمل مصادر الضجيج التي يُحدثها البشر في المحيطات: النقل البحري التجاري وغير التجاري، والمدافع الهوائية المستخدمة لإجراء عمليات المسح السيزمي، والمسبار الصوتي العسكري، والتفجيرات والبناء تحت سطح الماء، واستخراج الموارد، وأنشطة صيد الأسماك. كما اعتبرت المحطات البحرية لتوليد الطاقة من الرياح مصادر للضجيج، وقد تكون التكنولوجيات الجديدة الأخرى للحصول على الطاقة البحرية المتجددة مصادر إضافية للضجيج (انظر الفرع ثانيا - حاء - ٣ أعلاه)^(١٧٢).

١٠٨ - وقد دأبت الجمعية العامة على تناول الضجيج في المحيطات عن طريق قراراتها السنوية بشأن المحيطات وقانون البحار^(١٧٣). ففي الفقرة ١٨٦ من قرارها ٣٧/٦٥ ألف، أشارت الجمعية إلى أن الضجيج في المحيطات يشكل خطرا محتمل أن يهدد الموارد البحرية الحية، وأكدت أهمية إجراء دراسات علمية سليمة لمعالجة هذه المسألة، وشجعت على إجراء مزيد من البحوث والدراسات والنظر في آثار الضجيج في المحيطات على الموارد البحرية الحية. وفي القرار ٣٨/٦٥ بشأن استدامة مصائد الأسماك، شجعت الجمعية على إجراء مزيد

(١٧٠) انظر الحاشية ٥٥ أعلاه.

(١٧١) المرجع نفسه.

(١٧٢) تقرير الاجتماع السادس عشر للجنة الاستشارية للاتفاق المتعلق بحفظ الحيتانيات الصغيرة في بحر البلطيق وبحر الشمال، الفقرة ٦٦. انظر أيضا، تقرير اللجنة العلمية التابعة للجنة الدولية لشؤون صيد الحيتان، الوثيقة IWC/61/Rep 1 الفقرة ١٢-٥-٢.

(١٧٣) انظر، على سبيل المثال، القرارات ٣٠/٦٠، الفقرة ٨٤، و ٢٢٢/٦١، الفقرة ١٠٧، و ٢١٥/٦٢، الفقرة ١٢٠، و ١١١/٦٣، الفقرة ١٤١، و ٧١/٦٤، الفقرة ١٦٢.

من الدراسات، بما في ذلك ما تقوم به منظمة الأغذية والزراعة، بشأن آثار الضجيج تحت الماء على الأرصد السمكية ومعدلات صيد الأسماك، وبسبب الآثار الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بذلك^(١٧٤).

١٠٩ - وبناء على طلب الجمعية العامة، واصلت شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار تجميع دراسات علمية وردت من الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية واستعرضتها جهات نظيرة، ونشرتها الشعبة في موقعها على شبكة الإنترنت^(١٧٥).

١١٠ - وطلب الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي من الهيئة الفرعية المعنية بالمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية أن تراعي، في تنفيذ برامج العمل المتصلة بالمناطق المحمية والتنوع البيولوجي البحري والساحلي، تأثير الضجيج في المحيطات على المناطق البحرية المحمية^(١٧٦). وطلبت أيضا إلى الأمين التنفيذي، بالتعاون مع الأطراف والحكومات الأخرى والمنظمات ذات الصلة، تجميع وتلخيص المعلومات العلمية المتاحة عن الضجيج الذي يحدثه البشر تحت الماء وآثاره^(١٧٧).

١١١ - ونوقشت آثار الضجيج في المحيطات على الموارد السمكية في الدورة التاسعة والعشرين للجنة مصائد الأسماك التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة. ويمكن لمصادر مختلفة للضجيج في المحيطات أن تُحدث تأثيرا على الأرصد السمكية المهمة اقتصاديا. فعلى سبيل المثال، تبين أن الضجيج الناتج عن المدافع الهوائية السيزمية قلل معدلات الصيد بمقدار ٤٠ إلى ٨٠ في المائة، مما أضر تأثيرا شديدا على توزيع الأرصد السمكية ومدى وفرتها محليا. وقد أشارت بعض الدراسات إلى أن معدلات الصيد لا يبدو أنها تعود إلى القدر المعتاد حتى بعد مضي أيام على خفوت الضجيج^(١٧٨).

١١٢ - وعلى الصعيد الإقليمي، جرى النظر في مسألة الضجيج الذي يحدثه البشر وتأثيره على الحيتانيات في الاجتماع الرابع للأطراف في الاتفاق المتعلق بحفظ الحيتانيات في البحر

(١٧٤) القرار ٣٨/٦٥، الفقرة ١٢٧.

(١٧٥) انظر www.un.org/depts/los/general_assembly/noise/noise.htm للاطلاع على قائمة وافية بالدراسات العلمية التي خضعت للاستعراض من جانب جهات نظيرة.

(١٧٦) مقرر اتفاقية التنوع البيولوجي ١٣/١٠ بشأن القضايا الجديدة والناشئة.

(١٧٧) مقرر اتفاقية التنوع البيولوجي ٢٩/١٠ بشأن التنوع البيولوجي البحري والساحلي.

(١٧٨) انظر الحاشية ٥٥ أعلاه.

الأسود والبحر الأبيض المتوسط والمنطقة المحاورة من المحيط الأطلسي^(١٧٩)، الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. ورحب الاجتماع بشدة بتقرير لجنته العلمية حول تأثير الضجيج الذي يُحدثه البشر على الحيتانيات، وبالمبادئ التوجيهية المرتبطة به. وتتضمن المبادئ التوجيهية رسدا لكل مصدر على حدة وتدابير للتخفيف ترمي إلى الحد من الآثار البيئية الناجمة عن المسبار الصوتي عالي الطاقة والمسح السيزمي واستخدام المدافع الهوائية لأغراض سيزسية، وأعمال البناء الساحلية والبحرية، والمنصات البحرية، وتجارب التعرض للضجيج المسترجع وغيرها من مصادر الضجيج تحت الماء. وتعكف أمانة الاتفاق أيضا على وضع مشروع تجريبي لاستخدام الأجهزة الصوتية للحد من التفاعلات بين الحيتانيات والصيد بالشباك في منطقة البحر الأبيض المتوسط^(١٨٠).

١١٣ - وتقوم أمانات اتفاقية الأنواع المهاجرة من الحيوانات البرية، والاتفاق المتعلق بحفظ الحيتانيات الصغيرة في بحر البلطيق وشمال شرق المحيط الأطلسي والبحر الأيرلندي وبحر الشمال، واتفاقية حماية البيئة البحرية لشمال شرق المحيط الأطلسي (اتفاقية أوسبار)، في الوقت الراهن بدراسة وضع مجموعة موحدة من المبادئ التوجيهية لتخفيف الضجيج^(١٨١).

باء - أدوات الإدارة

١١٤ - من أدوات الإدارة المستخدمة داخل المناطق الخاضعة للولاية الوطنية يوجد عدد يمكن استخدامه أيضا لتحقيق الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. ويتطلب استعمال تلك الأدوات في المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية مراعاة عدد من الخصوصيات، بما فيها خصوصيات ذات طبيعة قانونية وإدارية وبيئية. وهناك جهود تبذل ودراسات حالة إفرادية تجرى للنظر في السبل التي يمكن بها تطبيق الأدوات الإدارية المتاحة بنجاح في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، كما هو مبين أدناه.

(١٧٩) تم تغيير اسم الاتفاق من "الاتفاق المتعلق بحفظ الحيتانيات في البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط والمنطقة المتاخمة من المحيط الأطلسي" ليعكس اتساع النطاق الجغرافي للاتفاق على النحو المتفق عليه في القرار A/4.1 الصادر عن اجتماع الأطراف.

(١٨٠) تقرير الاجتماع الرابع للأطراف المتعاقدة في الاتفاق المتعلق بحفظ الحيتانيات في البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط والمنطقة المحاورة من المحيط الأطلسي، المرفق العاشر، القرار ٤-١٧، ومساهمة الاتفاق المذكور.

(١٨١) انظر UNEP/CMS/ScC16/Inf.2.3، الفقرات ٧-١١؛ الاجتماع السادس للأطراف في الاتفاق المتعلق بحفظ الحيتانيات الصغيرة في بحر البلطيق وشمال شرق المحيط الأطلسي والبحر الأيرلندي وبحر الشمال، القرار رقم ٣، المرفق الأول، الفقرة ٣؛ و OSPAR/BDC/10/2/2 Add.8.

١ - نهج الإدارة المتكاملة ونهج النظام الإيكولوجي

١١٥ - نهج الإدارة المتكاملة ونهج النظام الإيكولوجي ضروريان للتخفيف من الآثار التراكمية لأنشطة القطاعات المختلفة التي تجري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. وقد واصلت الجمعية العامة، في دورتها الخامسة والستين، تشجيع الدول على أن تتعاون وتنسق جهودها وتتخذ بشكل فردي أو جماعي، حسب الاقتضاء، جميع التدابير التي تتفق مع القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية قانون البحار وغيرها من الصكوك السارية، للتصدي للآثار الحاصلة في النظم الإيكولوجية البحرية في المناطق الواقعة في نطاق ولايتها الوطنية وخارجه، مع مراعاة سلامة النظم الإيكولوجية المعنية (القرار ٣٧/٦٥ ألف، الفقرة ١٥٣). وشجعت أيضا المنظمات والهيئات المختصة التي لم تدمج بعد نهج النظام الإيكولوجي في ولاياتها على القيام بذلك، حسب الاقتضاء، من أجل التصدي للآثار الواقعة على النظم الإيكولوجية البحرية (القرار ٣٧/٦٥ ألف، الفقرة ١٥٤).

١١٦ - وأوصى الفريق العامل في اجتماعه الأخير بأن تعمل الدول والمنظمات الدولية المختصة صوب اتباع نهج أكثر تكاملا وقائم على النظام الإيكولوجي لحفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامه بطريقة مستدامة، وذلك بهدف تعزيز التعاون عبر القطاعات، ومعالجة التأثيرات القطاعية والتراكمية على نحو فعال (A/65/68، الفقرة ١٣). وقد أيدت الجمعية العامة هذه التوصية في وقت لاحق^(١٨٢).

١١٧ - وأشارت أمانة السلطة الدولية لقاع البحار، في مساهمتها، إلى أن هناك تحديا يكمن في اعتماد وتنفيذ ومواصلة استعراض قواعد وأنظمة وإجراءات السلطة التي تجسد نهجا إداريا قائما على النظام الإيكولوجي وتقييما للآثار من أجل مواجهة المخاطر التي تهدد التنوع البيولوجي. وأشارت أيضا إلى أن أهداف خطة إدارة منطقة كلاريون - كليبرتون تتضمن الحفاظ على التنوع البيولوجي الإقليمي، وهيكل النظام الإيكولوجي، ووظيفة النظم الإيكولوجية، إلى جانب تطبيق مبادئ الإدارة المتكاملة القائمة على النظام الإيكولوجي.

١١٨ - ووجهت أمانة اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية، في مساهمتها، الانتباه إلى مبادراتها لإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، التي أطلقت في عام ١٩٩٨ لتقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء لتنفيذ إدارة متكاملة للمناطق الساحلية قائمة على النظام الإيكولوجي. وتقود اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية حاليا عنصرين من العناصر

(١٨٢) القرار ٣٧/٦٥ ألف، الفقرة ١٦٢.

البحرية لمشروع متوسط الحجم تابع لمرفق البيئة العالمية يستهدف وضع برنامج لتقييم المياه العابرة للحدود للنظم الإيكولوجية البحرية الكبيرة والمحيطات المفتوحة. وسوف يساهم برنامج المحيطات المفتوحة في تحديد القضايا البيئية التي تنطوي على مخاطر في المحيطات المفتوحة وإيجاد حلول إدارية إلى جانب ترجمة العلم إلى سياسات. ومن المتوقع أن يساهم البرنامج أيضا في العملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية ("العملية المنتظمة")^(١٨٣).

١١٩ - وقد أحرز تقدم في تطبيق نُهج النظام الإيكولوجي في إدارة مصائد الأسماك. فمنظمة الأغذية والزراعة تشجع على اتباع نهج النظام الإيكولوجي في مصائد الأسماك على الصعيد العالمي بوصفه نهجا شاملا وجامعا في سبيل استدامة مصائد الأسماك في سياق النظام الإيكولوجي. وعُقد عدد من حلقات العمل الإقليمية والأقليمية في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠، ويتوقع أن يكتمل وضع مجموعة أدوات شاملة لتطبيق الأخذ بنهج النظام الإيكولوجي في مصائد الأسماك في عام ٢٠١١. وقد حددت لجنة مصائد الأسماك التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة الأنشطة المتصلة بتطبيق نهج النظام الإيكولوجي على مصائد الأسماك بوصفها أولوية عالية طوال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. وأكدت أمانة المنظمة على أهمية تقييم الأثر في إطار نهج النظام الإيكولوجي (انظر الفرع ثانيا - ياء - ٢ أدناه)^(١٨٤).

١٢٠ - وعلى الصعيد الإقليمي، يجري العمل في إطار منظمة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي لإعداد الإطار المرجعي لدعم خارطة الطريق لوضع نهج قائم على النظام الإيكولوجي تستند إليه أنشطة صيد الأسماك في منطقة المنظمة^(١٨٥). وقد أصبح نهج النظام الإيكولوجي والنُهج التحوطي لإدارة مصائد الأسماك ومبادئ الحفظ والإدارة الفعالين للموارد السمكية ضمن أعمال لجنة البلدان الأمريكية لسمك التون المداري، وغيرها من المنظمات أو الترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك^(١٨٦).

١٢١ - وفي المحيط الجنوبي، تدعم لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا فريقين عاملين أحدهما معني برصد النظم الإيكولوجية وإدارتها، والآخر بمجالات النفوق العارضة

(١٨٣) مساهمة اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية. انظر <http://twap.iwlearn.org/inception-reports/gef-twap-update-for-september-2010>.

(١٨٤) مساهمة منظمة الأغذية والزراعة.

(١٨٥) مساهمة منظمة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي.

(١٨٦) مساهمة لجنة البلدان الأمريكية لسمك التون المداري.

المرتبطة بعمليات الصيد. وبدأت أنشطة رصد للتمييز بين التغيرات المرتبطة بأنشطة الصيد في مقابل التغيرات المرتبطة بالتغير البيئي^(١٨٧).

١٢٢ - وقد اعتبر الاجتماع العالمي الثاني عشر للاتفاقيات وخطط العمل المتعلقة بالبحار الإقليمية الإدارة القائمة على النظام الإيكولوجي أنجع الوسائل وأقلها تكلفة لإدارة المحيطات والسواحل^(١٨٨).

١٢٣ - ويبين تقرير حالة الجودة الذي نشر في عام ٢٠١٠ لشمال شرق المحيط الأطلسي أن هناك فجوات في المعرفة ما زالت بحاجة إلى معالجة، بما في ذلك تقييمات شاملة للنظم الإيكولوجية لدعم اتباع نهج قائم على النظام الإيكولوجي في إدارة الأنشطة البشرية. واعتمد الاجتماع الوزاري للجنة لحماية البيئة البحرية لشمال شرق المحيط الأطلسي (لجنة أوسبار)، الذي عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، استراتيجية بيئية جديدة لشمال شرق المحيط الأطلسي (٢٠١٠-٢٠٢٠)، تركز على تنفيذ العمل بالنهج القائم على النظام الإيكولوجي وتتيح التنسيق في تنفيذ الأمر التوجيهي لإطار الاستراتيجية البحرية للاتحاد الأوروبي^(١٨٩).

١٢٤ - وترمي مبادرة أطلقتها في عام ٢٠٠٨ وحدة تنسيق خطة عمل البحر الأبيض المتوسط إلى تعزيز تطبيق نهج النظام الإيكولوجي في إدارة الأنشطة البشرية داخل منطقة اتفاقية برشلونة^(١٩٠).

١٢٥ - وفي سياق برنامج النظم الإيكولوجية البحرية الكبيرة، حققت مشاريع ينفذها مرفق البيئة العالمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في النظام الإيكولوجي البحري الكبير في تيار أغولهاس والصومال والجزبال البحرية في غرب المحيط الهندي تقدماً في التحليلات التشخيصية العابرة للحدود و/أو برامج العمل الاستراتيجية، مما يمثل التزامات متعددة الأقطار بإصلاحات قانونية ومؤسسية ومرتبطة بالسياسات لمعالجة الشواغل البيئية والمتعلقة بالموارد البحرية عبر الحدود. وأحرز تقدم مستمر في ملء الفجوات في المعرفة بالنظام الإيكولوجي عن طريق تقييمات أوقيانوغرافية لذلك النظام الإيكولوجي البحري^(١٩١).

(١٨٧) مساهمة لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا.

(١٨٨) "الإدارة البحرية والساحلية المستندة إلى النظم الإيكولوجية: دليل تمهيدي لإدارة المحيطات والسواحل على نحو أفضل"، وثيقة برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP (DEPI).RS.12/6.

(١٨٩) مساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

(١٩٠) المرجع نفسه.

(١٩١) لمزيد من المعلومات، انظر www.undp.org/gef/portfolio/iw.html.

٢ - تقييمات الأثر البيئي

١٢٦ - يتزايد الدعم لاستخدام تقييمات الأثر البيئي لمساندة الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. وأوصى الفريق العامل في اجتماعه المنعقد في عام ٢٠١٠ بأن تعترف الجمعية العامة بأهمية إجراء تقييمات للأثر البيئي، وبخاصة لأغراض تنفيذ نهج النظام الإيكولوجي والنهج التحوطي، وأن تعترف بأهمية وضع مزيد من التوجيهات العلمية والتقنية بشأن تنفيذ تقييمات الأثر البيئي فيما يتعلق بالأنشطة المزمع القيام بها في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، بما في ذلك النظر في تقييم الآثار التراكمية (A/65/68، الفقرتان ١٤ و ١٦). وأيدت الجمعية العامة في وقت لاحق توصيات الفريق العامل^(١٩٢).

١٢٧ - ومن أهداف تقييم الأثر البيئي تنوير متخذي القرارات عن طريق تحديد ما تنطوي عليه مقترحات التنمية من آثار ومخاطر بيئية يحتمل أن تكون هامة. وعلى المدى البعيد، تعزز تقييمات الأثر البيئي التنمية المستدامة عن طريق ضمان ألا تقوض مقترحات التنمية الموارد الحيوية والوظائف الإيكولوجية^(١٩٣).

(أ) سمات تقييمات الأثر البيئي

١٢٨ - قدم تقرير سابق للأمم العام معلومات عن طبيعة تقييمات الأثر البيئي وعلاقتها بالتقييمات البيئية الاستراتيجية^(١٩٤). وقد تختلف المكونات الخاصة لعملية تقييم الأثر البيئي في إطار صكوك مختلفة. ومع ذلك، فإن معظم العمليات تتبع خطوات موحدة: (أ) الفرز لتحديد أي المشاريع أو التطورات يتطلب تقييمًا كاملاً أو جزئياً للأثر؛ (ب) تحديد النطاق لتقرير التأثيرات المحتملة ذات الصلة بالتقييم، والحلول البديلة التي تدرأ الآثار الضارة أو تخففها أو تعوض عنها؛ (ج) قياس وتقييم الآثار ووضع البدائل؛ (د) تقديم التقارير، التي تأخذ شكل بيان أو تقرير عن الأثر البيئي، يشمل خطة للإدارة البيئية؛ (هـ) استعراض لتقييم الأثر البيئي؛ (و) اتخاذ القرار بشأن الموافقة على المشروع أو رفضه، وتحت أية ظروف؛

(١٩٢) القرار ٣٧/٦٥ ألف، الفقرة ١٦٢.

(١٩٣) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، دليل مرجعي للتدريب على تقييم الأثر البيئي (٢٠٠٢).

(١٩٤) A/64/66/Add.2، الفقرة ١٢٩.

(ز) الرصد لتقييم ما إذا كانت الآثار المتوقعة وتدابير التخفيف المقترحة تحدث على النحو المحدد في خطة الإدارة البيئية؛ (ح) الامتثال والإنفاذ، فضلا عن التدقيق البيئي^(١٩٥).

١٢٩ - ويقوم مؤيدو نشاط أو مشروع ما بتنفيذ تقييم الأثر البيئي، ويجري ذلك عادة عن طريق فريق متعدد التخصصات، يعين خصيصا لهذه المهمة، وبه مجموعة مناسبة من الخبرات العلمية والاقتصادية والاجتماعية^(١٩٦). وتقوم هيئة خارجية، وهي عادة هيئة حكومية، بالإشراف على العملية واستعراض الدراسة.

١٣٠ - وقدرت الدراسات المتوفرة أن تكلفة إعداد تقييم الأثر البيئي نادرا ما تتجاوز واحدا في المائة من تكاليف المشروع^(١٩٧). ويبدو أن التكاليف التي تزيد عن واحد في المائة تحدث فيما يتعلق بمشاريع مثيرة للجدل بصورة خاصة في بيئات حساسة، أو حيث لم تتبع الممارسة الجيدة^(١٩٨). ومن المتوقع أن تحدث تكاليف إضافية، مثل تكاليف الترجمة والسفر، لإجراء تقييمات في سياق عابر للحدود^(١٩٩)، وربما يلزم أخذها في الاعتبار أيضا في حالة التقييمات التي تتم في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية.

١٣١ - ومن السمات الرئيسية لممارسة التقييم الجيدة: المشاركة العامة والشفافية والمصادقية^(٢٠٠). وتشمل أوجه القصور في الممارسة أوجه القصور التقنية، التي لا ترقى فيها دقة تنبؤات الأثر وإمكانية استخدام تدابير التخفيف والإدارة وأهمية التقارير لاتخاذ القرارات إلى المعايير المقبولة دوليا؛ والقيود الإجرائية، بما في ذلك التضارب في إدارة العملية، والتأخر عن المواعيد، ونقص مراقبة الجودة؛ والقضايا الهيكلية الناجمة عن تطبيق تقييم الأثر البيئي كعملية منفصلة لا علاقة لها بدورة المشروع أو السياق الأوسع لعملية اتخاذ القرارات. ولكي تكون تقييمات الأثر البيئي فعالة، فإنها تتطلب إطارا متسقا لتخطيط السياسة العامة وإجراءات منهجية للمتابعة^(٢٠١). ومع أن تقييمات الأثر البيئي شائعة في المناطق البرية أو قرب الشواطئ وفي المياه الضحلة، فإن عددا من الجوانب البيئية والعملية والقانونية تجعل

(١٩٥) تقرير حلقة عمل الخبراء بشأن الجوانب العلمية والتقنية ذات الصلة بتقييم الأثر البيئي في المناطق البحرية الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية، وثيقة اتفاقية التنوع البيولوجي UNEP/CBD/EW-EIAMA/2.

(١٩٦) انظر الحاشية ١٩٣ أعلاه.

(١٩٧) المرجع نفسه، نقلا عن تقرير للبنك الدولي.

(١٩٨) المفوضية الأوروبية، "تقييم الأثر البيئي: دراسة عن التكاليف والفوائد" (١٩٩٦).

(١٩٩) الاتفاقية الاقتصادية لأوروبا، فوائد وتكاليف تقييم الأثر البيئي العابر للحدود" (٢٠٠٧).

(٢٠٠) انظر الحاشية ١٩٣ أعلاه.

(٢٠١) المرجع نفسه.

تنفيذها أكثر صعوبة في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. وترد بعض هذه الجوانب في تقرير حلقة عمل الخبراء التي عقدتها أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي في عام ٢٠٠٩ (٢٠٢).

١٣٢ - وإضافة إلى ذلك، يتم تطبيق معظم عمليات تقييم الأثر البيئي على مستوى القطاعات ولا تتطلب تقييم الآثار المتراكمة في مختلف القطاعات. وفي اجتماع الفريق العامل في عام ٢٠١٠، أُعرب عن رأي مفاده أن التقييمات البيئية الاستراتيجية تتعامل بفعالية أكبر مع تقييم الآثار التراكمية، لأنها تنطوي على تقييم السياسات والبرامج والخطط، بدلا من الأنشطة الفردية (A/65/68، الفقرة ٥٣). وأشارت حلقة عمل الخبراء لاتفاقية التنوع البيولوجي أن التقييمات البيئية الاستراتيجية تتيح تنسيق إدارة الاستخدامات المتعددة لحيز المحيطات، بما في ذلك إدماجها ضمن خطط الإدارة المتكاملة الإقليمية أو دون الإقليمية.

(ب) الصكوك الدولية التي تشترط إجراء تقييمات الأثر البيئي

١٣٣ - إضافة إلى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (المواد ٢٠٤-٢٠٦)، ينص عدد من الصكوك الدولية على تقييم الأثر البيئي. وينطبق بعضها في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، ويرد بيان بها في تقرير سابق للأمم العام (A/64/66/Add.2، الفقرتان ١٣٠ و ١٣١). وترد معلومات إضافية أدناه.

١٣٤ - يشترط اتفاق عام ١٩٩٤ المتعلق بتنفيذ الجزء الحادي عشر من الاتفاقية، والأنظمة المتعلقة بالتنقيب عن العقيدات المتعددة الفلزات واستكشافها في المنطقة، والأنظمة المتعلقة بالتنقيب عن الكبريتيدات المتعددة الفلزات واستكشافها في المنطقة، أن تكون طلبات الموافقة على خطط العمل مصحوبة بتقييم للآثار البيئية المحتملة للأنشطة المقترحة ويوصف لبرنامج للدراسات الأوقيانوغرافية والبيئية الأساسية^(٢٠٣). ويجب أن يقدم المتعهدون في تقاريرهم السنوية إلى السلطة الدولية لقاع البحار معلومات عن تنفيذ برامجهم المتعلقة بالرصد ونتائجها وأن يقدموا بيانات أساسية بيئية. وقد صدرت توصيات ليهتدى بها المتعهدون في تقييم الآثار البيئية المحتملة الناشئة عن استكشاف العقيدات المتعددة المعادن في المنطقة في ٢٠٠١ ونقحت في ٢٠١٠ (٢٠٤).

(٢٠٢) انظر الحاشية ١٩٥ أعلاه.

(٢٠٣) اتفاق عام ١٩٩٤، المرفق، الفرع ١، الفقرة ٧؛ والبند ١٨ من نظام العقيدات؛ والبند ٢٠ من نظام الكبريتيدات.

(٢٠٤) وثيقتنا السلطة ISBA/7/LTC/Rev.1 و ISBA/16/LTC/7.

١٣٥ - وتشترط اتفاقية التجارة الدولية في أنواع الحيوانات والنباتات البحرية المعرضة للانقراض، التي تنظم أربعة أنواع من التجارة الدولية (التصدير وإعادة التصدير والاستيراد و"الجلب من البحر" (٢٠٥))، أن تخلص الدولة الجالبة إلى أن الجلب لن يكون ضارا ببقاء الأنواع المعنية. ويجب الخلوص إلى ذلك قبل منح شهادة جلب من البحر لعينة من الأنواع المدرجة في التذييل الأول أو الثاني من الاتفاقية (٢٠٦). ويجب على الجهة العلمية المسؤولة في الدولة الجالبة الإفادة بأن ذلك الجلب لن يكون ضارا ببقاء الأنواع المعنية (المادة الثالثة، الفقرة ٥، والمادة الرابعة، الفقرة ٦). وفيما يتعلق بالأنواع المدرجة في التذييل الثاني، يجوز لجهة علمية مسؤولة إعداد مشورتها بالتشاور مع الجهات العلمية الوطنية المسؤولة الأخرى، أو الهيئات العلمية الدولية المناسبة، عند الاقتضاء (المادة الرابعة، الفقرة ٧). ويقوم الفريق العامل المعني بالجلب من البحر والتابع للجنة الدائمة في الوقت الحاضر بوضع وثيقة للمناقشة وقرار منقح للنظر فيهما في الدورة الثانية والسنتين للجنة الدائمة التي ستعقد في عام ٢٠١٢ وكذلك في الاجتماع السادس عشر لمؤتمر الأطراف الذي سيعقد في عام ٢٠١٣ (٢٠٧).

١٣٦ - وقد وضعت المنظمة البحرية الدولية مبادئ توجيهية للتقييم لحماية المناطق البحرية من الآثار المحتملة للنقل البحري الدولي. وتشمل المبادئ التوجيهية لتقييم النفايات والمواد الأخرى التي يمكن النظر في إلقيها في البحر (المرفق ١ لبروتوكول لندن) (٢٠٨) أحكاما لتحديد النطاق والمحتوى لإجراء تقييم الأثر البيئي، على أساس المرفق ٢ من بروتوكول لندن. وينص المرفق ٢ على أنه يجب أن تكون الطلبات المقدمة إلى سلطات الدولة الطرف للحصول على تصاريح لإلقاء النفايات مصحوبة بتقييم لخيارات التخلص منها في البحر، بما في ذلك معلومات عن خصائص النفايات، والأحوال في موقع الإلقاء المقترح، والتدفقات،

(٢٠٥) المادة الأولى، الفقرة (هـ) من الاتفاقية تعرف الجلب من البحر بأنه "أن تنقل إلى دولة ما عينات لأية أنواع أخذت من بيئة بحرية لا تخضع لولاية أي دولة". وقد وافق مؤتمر الأطراف، عن طريق القرار Conf. 14.6 (Rev. CoP15) على أن "البيئة البحرية التي لا تخضع لولاية أي دولة" تعني تلك المناطق البحرية الواقعة خارج المناطق الخاضعة للسيادة أو الحقوق السيادية لدولة ما بما يتفق مع القانون الدولي، كما يتبين في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

(٢٠٦) لا ينطبق الجلب من البحر على الأنواع المدرجة في التذييل الثالث من الاتفاقية (المادة الخامسة).

(٢٠٧) مساهمة اتفاقية التجارة الدولية في أنواع الحيوانات والنباتات البحرية المعرضة للانقراض.

(٢٠٨) المبادئ التوجيهية متاحة في الموقع التالي:

www.imo.org/OurWork/Environment/SpecialProgrammesAndInitiatives/Pages/London-Convention-and-Protocol.aspx

وتقنيات التخلص المقترحة، وتحديد الآثار المحتملة على صحة البشر، والموارد الحية، ومرافق الاستجمام، والاستخدامات المشروعة الأخرى للبحر^(٢٠٩).

١٣٧ - وفيما يخص تخصيص المحيطات، فإن القرار (2010) LC-LP.2 بشأن إطار التقييم للبحوث العلمية المتصلة بتخصيص المحيطات، الذي اعتمده الأطراف المتعاقدة في اتفاقية لندن وبروتوكول لندن (انظر الفرع ثانياً - حاء - ١ أعلاه)، يحدد معايير للتقييم الأولي للاقتراح وخطوات تفصيلية لإنجاز التقييم البيئي، بما في ذلك إدارة المخاطر ورصدها. وسيجري تقييم كل تجربة، بغض النظر عن الحجم أو النطاق، وفقاً للإطار. ومع ذلك، فقد تختلف الاحتياجات من المعلومات وفقاً لطبيعة كل تجربة^(٢١٠).

١٣٨ - وعلى الصعيد الإقليمي، ينص الاتفاق المتعلق بحفظ الحيتانيات في البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط والمنطقة المجاورة من المحيط الأطلسي، في مرفقه ٢، على إجراء تقييمات للأثر البيئي من أجل توفير أساس لإباحة أو حظر مواصلة التنمية المستقبلية للأنشطة التي قد تؤثر على الحيتانيات أو موائلها في منطقة الاتفاق، بما في ذلك مصائد الأسماك والتنقيب والاستغلال البحريين، والرياضات البحرية والسياحة ومشاهدة الحيتانيات، إلى جانب وضع الشروط التي يمكن أن تجري مثل هذه الأنشطة بموجبها.

(ج) معلومات عن تقييمات الأثر البيئي المضطلع بها أو المقررة في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية

١٣٩ - وفقاً للطلب الوارد في الفقرة ١٦٧ من قرار الجمعية العامة ٣٧/٦٥ ألف، يهدف هذا الفرع إلى تقديم معلومات عن تقييمات الأثر البيئي المضطلع بها فيما يتعلق بالأنشطة المقررة في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، بما في ذلك الجوانب المتعلقة ببناء القدرات، على أساس المعلومات المطلوبة من الدول والمنظمات الدولية المختصة. وترد معلومات بشأن احتياجات بناء القدرات في الفرع ثالثاً - باء من هذا التقرير.

١٤٠ - التطبيق العام لتقييمات الأثر البيئي: أشار الاتحاد الأوروبي إلى أن المعلومات المتعلقة بالتقييمات المضطلع بها فيما يتعلق بالأنشطة المقررة في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، بما في ذلك الجوانب المتعلقة ببناء القدرات، ما زالت متفرقة وشحيحة. وأفادت بعض دول الاتحاد الأوروبي بأنها لم تضطلع بأنشطة في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، في حين لم تتوافر معلومات عن إجراء أية تقييمات للأثر البيئي في حالة الدول التي

(٢٠٩) مساهمة المنظمة البحرية الدولية.

(٢١٠) المرجع نفسه.

يحتمل أنها اضطلعت ببعض الأنشطة في تلك المناطق، باستثناء الحالات التي تكون فيها هذه التقييمات إلزامية بموجب اتفاقات دولية أو قواعد المنظمات الدولية أو أنظمة الاتحاد الأوروبي^(٢١١).

١٤١ - وأفادت ناميبيا في مساهمتها بأنها لم تضطلع بأية تقييمات على النحو المتوخى في الفقرة ١٦٧ من قرار الجمعية العامة ٣٧/٦٥ ألف، إلا أنها تطبّق أحكاماً بيئية صارمة، بما يتوافق مع المعايير الدولية، تُلزم بإجراء تقييم قبل أي مشروع رئيسي قد يؤثر سلباً على البيئة.

١٤٢ - وذكرت النرويج أنها ملتزمة بالتعاون من خلال المحافل الإقليمية والدولية ذات الصلة بإجراء تقييمات الأثر البيئي فيما يتعلق بالأنشطة المقررة في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، عند الاقتضاء، وبعتماد التدابير الإدارية ذات الصلة. ووجهت الانتباه إلى المقررات والتوصيات التي اعتمدها الاجتماع الوزاري للجنة حماية البيئة البحرية لشمال شرق المحيط الأطلسي (لجنة أوسبار)، المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، فيما يتعلق بإنشاء وإدارة ست مناطق محمية بحرية في مناطق خارج نطاق الولاية الوطنية في شمال شرق المحيط الأطلسي (انظر الفقرة ١٧٤ أدناه)، مشيرة إلى أن تلك المقررات استندت إلى تقييمات الأثر البيئي التي أجريت في كل منطقة من المناطق المذكورة^(٢١٢). وتنص التوصيات على أنه، حسب الاقتضاء، ينبغي لأي نشاط إنساني يجري في المناطق البحرية المحمية أو لأي إجراء يُتخذ خارج تلك المناطق قد يُحتَمَل تعارضه مع أهداف الحفظ في المنطقة، أن يخضع لتقييم من تقييمات الأثر البيئي أو التقييمات البيئية الاستراتيجية.

١٤٣ - وذكر البنك الإسلامي للتنمية أن الأثر البيئي للمشاريع التي يمولها البنك يخضع لاستعراض دقيق أثناء المرحلة التحضيرية للتمويل^(٢١٣).

١٤٤ - أنشطة صيد الأسماك: أفادت أستراليا بأن النشاط الرئيسي الذي يقوم به المواطنون والسفن والشركات الأسترالية في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية لأستراليا هو صيد الأسماك، وبأنه تم إجراء تقييمات للأثر البيئي فيما يتعلق بأنشطة الصيد. وبموجب القانون الأسترالي لحماية البيئة وحفظ التنوع البيولوجي لعام ١٩٩٩، تخضع الترتيبات الإدارية المطبقة على السفن الأسترالية التي تمارس الصيد في أعالي البحار لتقييمات بيئية دورية. وقد خضعت لعمليات تقييم جميع المصائد الأسترالية التي تشمل أنشطة للصيد

(٢١١) مساهمة الاتحاد الأوروبي.

(٢١٢) مساهمة النرويج.

(٢١٣) مساهمة البنك الإسلامي للتنمية.

في مناطق خارج نطاق الولاية الوطنية^(٢١٤). وأنجزت أستراليا أيضاً تقييمات أولية للأثر، وتعكف على إنجاز تقييمات للأثر أكثر اكتمالاً، فيما يتعلق بأنشطة الصيد في قاع البحار بواسطة السفن التي ترفع العلم الأسترالي في منطقة المنظمة الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهادئ ومنطقة اتفاق مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهندي. وتخضع أيضاً لما يلزم من تقييمات سفن الصيد الأسترالية التي تعمل في أعالي البحار في نطاق منطقة لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا.

١٤٥ - ووجهت نيوزيلندا الانتباه، في مساهمتها، إلى تقرير صدر في عام ٢٠٠٨ عن تقييم أثر أنشطة صيد في قاع البحار كان يقترح أن تقوم بها سفن نيوزيلندية خلال عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ تقوم بالصيد في أعالي البحار في منطقة المنظمة الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهادئ^(٢١٥).

١٤٦ - وأشارت النرويج إلى أنها عضو في عدة منظمات وترتيبات إقليمية لإدارة مصائد الأسماك^(٢١٦)، يقوم بعضها بإجراء تقييمات للآثار المحتملة المترتبة على أنشطة الصيد في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. ووضعت النرويج أيضاً تشريعات وطنية تتضمن شروطاً تتعلق بالصيادين النرويجيين العاملين في المناطق الخاضعة للمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، وهي تسهم في التقييمات الإقليمية الجارية في شمال المحيط الأطلسي، وفي عمل المجلس الدولي لاستكشاف البحار الذي يجري تقييمات للموارد البحرية الحية.

١٤٧ - وأشارت بعض الدول التي ساهمت بمعلومات في هذا التقرير إلى أنها ستقدم مزيداً من المعلومات عن أنشطتها الجارية لتقييم آثار الصيد في قاع البحار في سياق تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ قراري الجمعية العامة ١٠٥/٦١ و ٧٢/٦٤.

١٤٨ - وأكدت أمانة الفاو أهمية إجراء تقييمات الآثار في إطار اتباع نهج النظام الإيكولوجي في التعامل مع مصائد الأسماك وتربية المائيات. وتعكف الدول والمنظمات

(٢١٤) هذه تشمل المصائد الشرقية لسمك التون والخرمان، والمصائد الغربية لسمك التون والخرمان، والمصائد الغربية والشرقية لسمك التون الوثاب، والمصائد الجنوبية لسمك التون الأزرق الزعنف، ومصائد الأسماك الجديدة والاستكشافية في منطقة لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن التقييم البيئي للمصائد الأسترالية على الموقع التالي: www.environment.gov.au/coasts/fisheries.

(٢١٥) يمكن الاطلاع عليه من الموقع: www.southpacificrmo.org/assets/Science/Benthic-Impact-Assessments/New-Zealand/New-Zealand-Bottom-Fishery-Impact-Assessment-v1.3-2009-05-13.pdf.

(٢١٦) على سبيل المثال، لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي، ومنظمة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي، ولجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا.

والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك على إنحاز هذه التقييمات، في ما يتعلق بمصائد أسماك البحار العميقة في أعالي البحار، على النحو الموصى به في المبادئ التوجيهية الدولية لمنظمة الأغذية والزراعة المتعلقة بإدارة مصائد أسماك البحار العميقة في أعالي البحار. وستواصل أمانة منظمة الأغذية والزراعة دعم تنفيذ المبادئ التوجيهية (انظر الفقرة ٤١ أعلاه)^(٢١٧).

١٤٩ - وعلى الصعيد الإقليمي، أخذت اللجنة الدولية لحفظ تون المحيط الأطلسي في اعتبارها الآثار البيئية لمصائد سمك التون وأشبابه، واعتمدت توصيات وقرارات فيما يتعلق بأنواع القروش والسلاحف البحرية والطيور البحرية والسرَجَسُوم^(٢١٨). وأفادت أمانة اللجنة بأن أهداف برامج المراقبة^(٢١٩) تشمل إجراء تقييمات متأنية لآثار مصائد سمك التون على الموارد البحرية الأخرى. وجرَّاز بذل الجهود لرصد السلاحف البحرية، والطيور البحرية، والثدييات البحرية، بهدف الحصول على بيانات أفضل بشأن آثار مصائد أسماك أعالي البحار على هذه الأنواع. واعتمدت تدابير للتخفيف من آثار الصيد وتقليل معدل نفوق طيور الألباتروس وغيرها من الطيور البحرية^(٢٢٠). كما رصدت اللجنة أثر مصائد سمك التون على عدة أنواع من القروش اليمية في المحيط الأطلسي، بطرق من بينها إنشاء فريق للأنواع معني بالقروش، اضطلع في جملة أمور، بإجراء تقييم للمخاطر لمساعدة عملية إدارة المصائد من منظور النظام الإيكولوجي^(٢٢١).

١٥٠ - واعتمدت منظمة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي خريطة بمناطق الصيد القائمة ("مناطق تغطية الصيد") في عام ٢٠١٠، تم تعيين المناطق الواقعة خارجها كمناطق جديدة للصيد. ووافقت المنظمة على تنفيذ تقييمات للأثر للمصائد الاستكشافية الجديدة الواقعة خارج منطقة تغطية الصيد التابعة لها، وذلك في حالة توافر معلومات علمية جديدة عن وجود نظم إيكولوجية بحرية هشّة، أو إذا حدثت تغييرات هامة في أساليب الصيد أو تكنولوجياته. وأنشئ فريق عامل من مديري مصائد الأسماك والعلماء معني بالنظم

(٢١٧) مساهمة منظمة الأغذية والزراعة.

(٢١٨) يمكن الاطلاع عليها في: www.iccat.int/en/RecsRegs.asp.

(٢١٩) انظر توصية اللجنة ١٠-١٠.

(٢٢٠) توصية اللجنة ٧-٧.

(٢٢١) مساهمة اللجنة الدولية لحفظ تون المحيط الأطلسي.

الإيكولوجية البحرية الهشة في عام ٢٠٠٨ بهدف وضع توصيات للجنة المصائد بشأن التنفيذ الفعال للتدابير الرامية إلى تجنب إلحاق أضرار كبيرة بالنظم الإيكولوجية البحرية الهشة^(٢٢٢).

١٥١ - وأفادت أمانة لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي، في مساهمتها، بعدم ورود تقارير بالعثور على نظم إيكولوجية بحرية هشة. ولم يَمْنَح بعد أي من الأطراف المتعاقدة إذناً بالصيد في مناطق الصيد "الجديدة".

١٥٢ - وأشارت أمانة لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا إلى أن اللجنة تواصل الاستجابة لمشورة لجنتها العلمية فيما يتعلق بالنهج المتبعة لتجنب إلحاق أضرار كبيرة بالنظم الإيكولوجية البحرية الهشة من عمليات الصيد. وتشمل الإجراءات التي تلقى دعماً وضع أطر لتقييم المخاطر، ورسم خرائط لمناطق تغطية مصائد الأسماك القائمة، وطرح خيارات للتخفيف من الآثار، ووضع إجراءات للإبلاغ ومبادئ توجيهية لتقييمات الآثار الناجمة عن معدات الصيد^(٢٢٣).

١٥٣ - التنقيب عن الموارد المعدنية واستكشافها: أفادت الصين، في مساهمتها، بإجراء عمليات استقصاء وتقييم للبيئة البحرية فيما يتعلق بالمنطقة المشمولة بالعقد الموقع بين الرابطة الصينية للبحث والتطوير في ميدان الموارد المعدنية المحيطية والسلطة الدولية لقاع البحار في عام ٢٠٠١. وقد قدمت الصين تقارير سنوية وتقارير استعراضية كل خمس سنوات، تتضمن سرداً لجهود الاستقصاء والتقييم (انظر الفقرة ١٧ أعلاه).

١٥٤ - وذكرت أمانة السلطة الدولية لقاع البحار أن تقييمات الأثر البيئي أصبحت إحدى الأدوات الأكثر فعاليةً وعمليةً لدعم التنمية المستدامة. وأشارت إلى أن وضع أسس بيئية إقليمية، وتحسين مستوى الفهم لهماكل النظام الإيكولوجي ووظائفه في إطار الشبكة الممثلة للمناطق ذات الأهمية البيئية الخاصة، قد يتيح لخطة الإدارة البيئية المقترحة لمنطقة كلاريون - كليرتون، أن تساعد المتعهدين على الوفاء بالتزاماتهم فيما يتعلق بتقييم آثار ما يقومون به من أنشطة، وبإنشاء مناطق مرجعية من حيث الحفظ والأثر. ووجهت الانتباه إلى أن أحد الأهداف التشغيلية لخطة الإدارة البيئية المقترحة هو إجراء تقييمات تراكمية للأثر البيئي، حسب الاقتضاء، بناءً على مقترحات الاستغلال في المستقبل.

١٥٥ - أنشطة أخرى: ذكرت أستراليا أنه لم ينمُ إلى علمها وجود أنشطة من جانب مواطنين أو سفن أو شركات أسترالية في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، بخلاف

(٢٢٢) مساهمة منظمة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي.

(٢٢٣) مساهمة لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا.

أنشطة الصيد، تنطبق عليها مقتضيات المادة ٢٠٦ من اتفاقية قانون البحار. وبناءً عليه، لم تُجر أية تقييمات للأثر البيئي للأنشطة الأخرى غير الصيد الجارية في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. وأشارت أستراليا مع ذلك إلى أن القانون الأسترالي لحماية البيئة وحفظ التنوع البيولوجي لعام ١٩٩٩، المُطبَّق على المواطنين والسفن والشركات الأسترالية في المناطق الواقعة داخل نطاق الولاية الوطنية الأسترالية وخارجه، ينص على إطار قانوني لتقييمات الأثر البيئي.

١٥٦ - وأشارت البرازيل، في مساهمتها، إلى أن اللجنة البرازيلية عبر - الأطلسية الأولى انعقدت في عام ٢٠٠٩، مما أتاح القيام ببحوث علمية أوقيانوغرافية في المياه الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية في جنوب المحيط الأطلسي. ويتمثل هدف اللجنة في جمع البيانات البيئية الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية والطقسية - الأوقيانوغرافية، التي من شأنها أن تدعم إجراء تقييمات الأثر البيئي في المستقبل.

١٥٧ - ووجهت أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي الانتباه إلى المقرر ٢٩/١٠ للاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف، الذي طلب إلى الأمين التنفيذي تيسير وضع مبادئ توجيهية طوعية للنظر في التنوع البيولوجي في تقييمات الأثر البيئي والتقييمات البيئية الاستراتيجية في المناطق البحرية والساحلية باستخدام المبادئ التوجيهية لحلقة عمل الخبراء لعام ٢٠٠٩ (انظر الفقرتين ١٣١ و ١٣٢ أعلاه)^(٢٢٤). وعملاً بهذا الطلب، تعكف الأمانة على إعداد مشروع المبادئ التوجيهية الطوعية، الذي سيقدّم لتتظر فيه الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية، وذلك قبل انعقاد الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف. وطلب مؤتمر الأطراف أيضاً إلى الأمين التنفيذي أن يتعاون مع عدد من المنظمات والعمليات والأفرقة العلمية، على تنظيم اجتماع مشترك للخبراء لاستعراض مدى معالجة الشواغل المتعلقة بالتنوع البيولوجي، بما في ذلك آثار مصائد الأسماك اليمية ذات المستويات الأدنى في التسلسل الغذائي على التنوع البيولوجي البحري والساحلي، في التقييمات الحالية، واقتراح الخيارات لمعالجة الشواغل المتصلة بالتنوع البيولوجي^(٢٢٥).

١٥٨ - وأشارت أمانة المنظمة البحرية الدولية إلى أنه في الوقت الذي تنطبق فيه المبادئ التوجيهية الخاصة بتقييم النفايات وغيرها من المواد التي يمكن بحث مسألة إغراقها (انظر الفقرة ١٣٦ أعلاه) على المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، فعلى الصعيد العملي، تصدر غالبية تراخيص الإغراق لأغراض عمليات التخلص من النفايات داخل نطاق البحر

(٢٢٤) انظر الحاشية ١٩٥ أعلاه.

(٢٢٥) المقرر ٢٩/١٠ بشأن التنوع البيولوجي البحري والساحلي.

الإقليمي أو المنطقة الاقتصادية الخالصة لأي دولة من الدول الساحلية. وفيما يتعلق بإطار تقييم البحوث العلمية المتعلقة بتخصيب المحيطات (انظر الفقرة ١٣٧)، أشارت أمانة المنظمة البحرية الدولية إلى أن تجارب تخصيب المحيطات تُؤخِّت في المقام الأول في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية التي يقل فيها مستوى المغذيات^(٢٢٦).

١٥٩ - وعلى الصعيد الإقليمي، قام الاجتماع الرابع للأطراف في الاتفاق المتعلق بحفظ الحيتانيات في البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط والمنطقة المحاورة من المحيط الأطلسي، في قراره بشأن المبادئ التوجيهية للتصدي لتأثير الضجيج الناتج عن الأنشطة البشرية على الحيتانيات في المنطقة التابعة للاتفاق (انظر الفقرة ١١٢ أعلاه)، بتشجيع الأطراف على التصدي بشكل كامل لمسألة الضجيج الناتج عن الأنشطة البشرية في البيئة البحرية، بما في ذلك الآثار التراكمية، في ضوء أفضل المعلومات العلمية المتاحة ومع مراعاة التشريعات التي تطبقها الأطراف، خصوصاً فيما يتعلق بضرورة إجراء تقييمات مستفيضة للأثر البيئي قبل منح الموافقة على نشاط مقترح من الأنشطة التي ينتج عنها ضجيج. كما كُلف أمانة الاتفاق بأن تنشئ، بالتعاون مع اللجنة العلمية، فريقاً عاملاً مشتركاً مع أمانات اتفاقية حفظ أنواع الحيوانات البرية المهاجرة، والاتفاق المتعلق بحفظ الحيتانيات الصغيرة في بحر البلطيق وشمال شرق المحيط الأطلسي والبحر الآيرلندي وبحر الشمال، واتفاق بيلاغوس، بهدف استحداث أدوات ملائمة لتقييم آثار الضجيج الناتج عن الأنشطة البشرية على الحيتانيات، ومواصلة اتخاذ تدابير من شأنها التخفيف من هذه الآثار، وتنسيق الجهود المبذولة مع الهيئات الدولية الأخرى، ولا سيما وحدة التنسيق لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط، واللجنة المعنية بحماية البحر الأسود من التلوث، وأمانة لجنة أوسبار، والمنظمة البحرية الدولية^(٢٢٧).

٣ - أدوات الإدارة على أساس المناطق لا سيما في المناطق البحرية المحمية

١٦٠ - لاقت الإدارة على أساس المناطق، بما في ذلك إنشاء المناطق البحرية المحمية، اعترافاً بوصفها أداة هامة لحفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامه بطريقة مستدامة (انظر A/65/68، الفقرة ٥٨). ويرد في التقارير السابقة للأمين العام معلومات مستفيضة عن هذا الموضوع^(٢٢٨). ويبين هذا الفرع التطورات التي استجدت مؤخراً.

(٢٢٦) مساهمة المنظمة البحرية الدولية.

(٢٢٧) الاجتماع الرابع للأطراف، القرار ٤-١٧.

(٢٢٨) انظر، بوجه خاص، الوثيقة A/62/66/Add.2، الفقرات ١٢٢-١٦١، والوثيقة A/64/66/Add.2، الفقرات ١٣٤-١٤٩، والوثيقة A/65/69/Add.2، الفقرات ٢٩٠-٣٠٨.

(أ) تحديد المناطق البحرية ذات الأهمية الإيكولوجية أو البيولوجية التي تحتاج إلى حماية

١٦١ - أوصى الفريق العامل، في اجتماعه لعام ٢٠١٠، بأن تطلب الجمعية العامة إلى الدول أن تعمل من خلال منظمات دولية مختصة من أجل وضع منهجية مشتركة لتحديد واختيار المناطق البحرية التي قد تستفيد من الحماية استناداً إلى المعايير القائمة، بغية تيسير تحقيق هدف إنشاء مناطق بحرية محمية، الذي تحدد عام ٢٠١٢ تاريخاً لبلوغه حسب ما جاء في خطة التنفيذ لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (A/65/68، الفقرة ١٨). وفي وقت لاحق، أيدت الجمعية العامة هذه التوصية^(٢٢٩)، ولاحظت كذلك العمل الذي تضطلع به الدول والمنظمات والهيئات الحكومية الدولية المعنية، بما في ذلك اتفاقية التنوع البيولوجي، لتقييم المعلومات العلمية المتعلقة بالمناطق البحرية التي تحتاج إلى الحماية، وتجميع المعايير الإيكولوجية لتحديد تلك المناطق (القرار ٣٧/٦٥ ألف، الفقرة ١٧٨).

١٦٢ - وما زال العمل جارياً لتحديد المناطق البحرية ذات الأهمية الإيكولوجية أو البيولوجية التي تحتاج إلى حماية، وذلك لدعم عملية اتخاذ القرارات بشأن التدابير الإدارية الملائمة، ولا سيما في سياق اتفاقية التنوع البيولوجي. وأشار مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، في اجتماعه العاشر، إلى أن تطبيق المعايير المتعلقة بالمناطق ذات الأهمية الإيكولوجية أو البيولوجية^(٢٣٠)، هو تطبيق علمي وتقني، وأن المناطق التي يثبت استيفائها للمعايير قد تتطلب اتخاذ تدابير معززة لحفظها وإدارتها، وأن ذلك يمكن أن يتحقق من خلال مجموعة متنوعة من الوسائل، من بينها المناطق البحرية المحمية وتقييمات الآثار. وأكد مؤتمر الأطراف أن عملية تحديد المناطق ذات الأهمية الإيكولوجية والبيولوجية واختيار التدابير لحفظها وإدارتها، أمرٌ يخص الدول والمنظمات الحكومية الدولية المختصة، وفقاً للقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وشجع الاجتماع الأطراف والحكومات والمنظمات الحكومية الدولية المختصة الأخرى، على التعاون، مجتمعة أو على أساس إقليمي أو دون إقليمي، من أجل تحديد واعتماد التدابير المناسبة للحفظ والاستخدام المستدام فيما يتعلق بالمناطق ذات الأهمية الإيكولوجية والبيولوجية، بطرق من بينها إنشاء شبكات ممثلة للمناطق المحمية البحرية وفقاً للقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، واستناداً إلى أفضل المعلومات العلمية المتاحة، كما شجعها على إبلاغ العمليات ذات الصلة داخل الجمعية العامة. وطلب الاجتماع أيضاً إلى الأمين التنفيذي

(٢٢٩) القرار ٣٧/٦٥ ألف، الفقرة ١٦٢.

(٢٣٠) انظر الاجتماع التاسع لمؤتمر الأطراف، المقرر ٢٠/٩ بشأن التنوع البيولوجي البحري والساحلي، المرفق الأول.

لاتفاقية التنوع البيولوجي تسهيل الحصول على أفضل ما هو متاح من مجموعات البيانات والمعلومات المتعلقة بالتنوع البيولوجي البحري والساحلي، وإمكانية الاستفادة منها على نحو مشترك، على النطاق العالمي والإقليمي والوطني. وطلب إلى الأمين التنفيذي أن ينظم سلسلة من حلقات العمل الإقليمية لتيسير توصيف المناطق البحرية ذات الأهمية الإيكولوجية أو البيولوجية من خلال تطبيق المعايير العلمية، وغيرها من المعايير العلمية ذات الصلة المتوافقة والتكميلية المتفق عليها على الصعيدين الوطني والحكومي الدولي، وكذا التوجيه العلمي فيما يتعلق بتحديد المناطق البحرية الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية.

١٦٣ - وطلب مؤتمر الأطراف أيضاً إلى الأمين التنفيذي أن يقوم، بالتعاون مع الأطراف والحكومات الأخرى، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، واللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية، وغيرها من الجهات، بإنشاء مستودع للمعلومات العلمية والتقنية والخبرات المتعلقة بتطبيق المعايير العلمية بشأن تحديد المناطق ذات الأهمية الإيكولوجية أو البيولوجية، وإعداد آلية لتبادل المعلومات مع المبادرات المماثلة، من قبيل عمل منظمة الأغذية والزراعة بشأن النظم البيئية البحرية الهشة. وطلب إلى الهيئة الفرعية المعنية بالمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية أن تعد تقارير تستند إلى التقييم العلمي والتقني للمعلومات المستقاة من حلقات العمل الإقليمية، تبين فيها تفاصيل المناطق التي تستوفي المعايير العلمية، لينظر فيها مؤتمر الأطراف الذي سيقدم بعد ذلك المعلومات ذات الصلة إلى الجمعية العامة، ولا سيما الفريق العامل^(٢٣١).

١٦٤ - وأشارت أمانة اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية إلى أن التصنيف العالمي الجغرافي الحيوي للمحيطات المفتوحة وقاع البحار العميقة، إضافة إلى معايير اتفاقية التنوع البيولوجي بشأن المناطق ذات الأهمية الإيكولوجية أو البيولوجية، يوفران إرشادات علمية لها أهمية في تحديد المناطق البحرية التي تحتاج إلى حماية. وأفادت أمانة اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية أيضاً بأنها تشارك في المبادرة العالمية المتعلقة بالتنوع البيولوجي في المحيطات، وهي شراكة دولية للنهوض بالأساس العلمي لحفظ التنوع البيولوجي في البحار العميقة والمحيطات المفتوحة، وذلك بهدف مساعدة البلدان وكذا المنظمات الإقليمية والعالمية، على الاستفادة من البيانات الموجودة واستحداث بيانات وأدوات ومنهجيات جديدة لتحديد المناطق ذات الأهمية الإيكولوجية والبيولوجية، مع التركيز مبدئياً على المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. وقد نشرت المبادرة تقارير وكتيبات وإحاطات تتضمن لمحة عامة عن

(٢٣١) الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف، المقرر ٢٩/١٠ بشأن التنوع البيولوجي البحري والساحلي.

الأدوات العلمية والتكنولوجيات ومصادر البيانات التي يمكن أن يُستَـرشدَ بها في تطبيق معايير اتفاقية التنوع البيولوجي.

١٦٥ - وفي سياق النقل البحري، وجهت أمانة المنظمة البحرية الدولية الانتباه إلى مفهوم المناطق البحرية الشديدة الحساسية، والمناطق الخاصة أو مناطق مراقبة الانبعاثات، في إطار اتفاقية عام ١٩٧٣ الدولية لمنع التلوث الناجم عن السفن بصيغتها المعدلة بروتوكول عام ١٩٧٨ التي تتضمن عمليات التقييم الاستراتيجي المتعلقة بأي منطقة من المناطق. فعلى سبيل المثال، يجب أن تتصف المنطقة، حتى تُعيَّن كإحدى المناطق البحرية الشديدة الحساسية، بسمات معينة ذات أهمية (إيكولوجية أو اجتماعية - اقتصادية أو علمية)، وأن تكون معرضة للتضرر من جراء أنشطة النقل البحري الدولي، وأن يكون لديها على الأقل تدبير وقائي واحد مرتبط بذلك قائم على أساس قانوني محدد يمكن للمنظمة البحرية الدولية اعتماده لتجنب المخاطر الناجمة عن هذه الأنشطة أو تقليلها أو القضاء عليها. وبالمثل، حتى تُعيَّن منطقة ما بوصفها منطقة خاصة، يجب أن تستوفي معايير محددة تتعلق بوضعها الأوقيانوغرافي والبيئي، وبحركة السفن البحرية^(٢٣٢).

(ب) المناطق البحرية المحمية

١٦٦ - أوصى الفريق العامل في اجتماعه المعقود في عام ٢٠١٠ بأن تعترف الجمعية العامة بالعمل الذي تقوم به المنظمات الدولية المختصة المتعلق باستخدام أدوات الإدارة على أساس المناطق، وأهمية إنشاء مناطق محمية بحرية بما يتوافق مع القانون الدولي واستناداً إلى معلومات علمية، بما في ذلك تصميم شبكات ممثلة للمناطق المحمية البحرية، بحلول عام ٢٠١٢، وفق ما دَعَت إليه خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (A/65/68، الفقرة ١٧). وأقرت الجمعية العامة لاحقاً هذه التوصية^(٢٣٣). وأعدت التأكيد أيضاً على ضرورة مواصلة وتكثيف الدول لجهودها المباشرة أو عن طريق المنظمات الدولية المختصة، من أجل تطوير وتيسير استخدام نهج وأدوات متنوعة لحفظ وإدارة النظم الإيكولوجية البحرية الهشة، بما في ذلك إمكانية إقامة مناطق بحرية محمية، وفقاً للقانون الدولي، على نحو ما تبينه الاتفاقية، واستناداً إلى أفضل المعلومات العلمية المتاحة، وإقامة شبكات ممثلة لأي من تلك المناطق بحلول عام ٢٠١٢ (القرار ٣٧/٦٥ ألف، الفقرة ١٧٧).

(٢٣٢) مساهمة المنظمة البحرية الدولية.

(٢٣٣) القرار ٣٧/٦٥ ألف، الفقرة ١٦٢.

١٦٧ - وتظهر المعلومات المتاحة حدوث زيادة كبيرة في تغطية المناطق المحمية خلال العقد الماضي. إلا أن الحماية لا تزال منقوصة في كثير من المناطق الإيكولوجية، وخاصة في النظم الإيكولوجية البحرية، كما أن إدارة المناطق المحمية لا تزال متفاوتة الفعالية. فمن المناطق الإيكولوجية البحرية الـ ٢٣٢، تستوفي نسبة ١٨ في المائة النسبة المستهدفة لتغطية المناطق المحمية وهي ١٠ في المائة على الأقل، في حين أن نصف هذه المناطق الإيكولوجية البحرية يوفر حماية تقل عن ١ في المائة^(٢٣٤). ويبلغ العدد الإجمالي للمناطق البحرية المحمية حاليا ما يقرب من ٨٨٠ ٥ منطقة، وهي تغطي ما يزيد على ٤,٧ مليون كيلومتر مربع أو ١,٣١ في المائة من محيطات العالم. والمساحة الكلية التي تغطيها المناطق البحرية المحمية على مستوى العالم يتألف جزء كبير منها من عدد صغير نسبيا من المناطق المحمية البحرية الشاسعة وتكاد كل هذه المناطق المحمية البحرية تقع في نطاق الولاية الوطنية^(٢٣٥).

١٦٨ - وقد سلط تقرير صدر مؤخرا الضوء على بعض تكاليف المناطق البحرية المحمية وفوائدها. ومع أن تكاليف إنشاء المناطق البحرية المحمية والحفاظ عليها وإدارتها بشكل تكفي يمكن أن تكون عالية، فإن البيانات المتعلقة بتكاليف إنشاء وإدارة هذه المناطق وشبكاتها لا تزال محدودة. وتراوحت تقديرات التكاليف السنوية لتشغيل كل منطقة من المناطق البحرية المحمية في عام ٢٠٠٢ بين ٩ ٠٠٠ و ٦ ملايين دولار. وأشارت تقديرات سنة ٢٠٠٤ إلى أن تكلفة شبكة عالمية تحقق ما بين ٢٠ و ٣٠ في المائة من أهداف الحماية تتراوح بين ٥ بلايين و ١٩ بليون دولار. وذكر أيضا ما يشمله ذلك من تكاليف بالنسبة لوسائل كسب العيش وما يحدثه من آثار على المستعملين من خلال فقدان إمكانية الوصول إلى تلك المناطق و/أو فقدان الدخل المتحقق منها. ومن بين الفوائد التي ذكرها التقرير تلك التي تعود على مصائد الأسماك، والسياحة، والقيم الروحية والثقافية والتاريخية والجمالية، وتخفيف آثار الكوارث، والبحوث، والتعليم، وجهود التوعية بالمحيطات وحمايتها. وتعتبر المناطق البحرية المحمية وشبكاتها، بوصفها جزءا من الأطر الأعم لإدارة السواحل والمحيطات، أداة رئيسية لمساعدة النظم الإيكولوجية على أن تحافظ على عافيتها وأن تؤدي وظائفها الإيكولوجية عن طريق حماية الموائل الحساسة. ولكن لكي تحقق المناطق البحرية المحمية أهدافها، فلا بد من تصميمها وإدارتها بشكل فعال، مع مراعاة الاحتياجات

(٢٣٤) انظر الحاشية ٥ أعلاه.

(٢٣٥) انظر www.iucn.org/about/work/programmes/marine/marine_our_work/marine_mpas/mpa_publications.cfm?7040/global-ocean-protection

الاجتماعية - الاقتصادية للأطراف صاحبة المصلحة. ويلزمها أن تكون جزءاً من إطار فعال أعم يعالج مسائل الإدارة في جميع القطاعات، وأن تعمل بالتآزر مع أدوات أخرى^(٢٣٦).

١٦٩ - وذكرت جامايكا في مساهمتها أنها تريد إنشاء مناطق بحرية محمية بالنظر إلى النتائج التي تمخضت عنها عمليات تقييم الأثر البيئي (انظر الفرع ثانياً - ياء - ٢ أعلاه) المتصلة بالأرصدة السمكية الواقعة خارج نطاق ولايتها الوطنية.

١٧٠ - واعتمد مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، في اجتماعه العاشر، خطة استراتيجية جديدة لإحداث خفض كبير في فقدان التنوع البيولوجي بحلول عام ٢٠٢٠. ويتصل عدد من الأهداف العشرين للخطة بالتنوع البيولوجي البحري، بما في ذلك داخل المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. وجرى على وجه الخصوص الاتفاق على أن يجري بحلول عام ٢٠٢٠ حفظ ما لا يقل عن ١٠ في المائة من المناطق الساحلية والبحرية، ولا سيما المناطق التي لها أهمية خاصة للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، وذلك من خلال منظومات من المناطق المحمية جيدة الترابط ومُمثلة إيكولوجياً ومدارة بطريقة فعالة وعادلة، ومن خلال تدابير حفظ فعالة أخرى قائمة على أساس المناطق، مع دمجها في البيئات البحرية الأوسع نطاقاً^(٢٣٧). ويشجع المقرر ٣١/١٠ بشأن المناطق المحمية الذي اعتمده مؤتمر الأطراف أيضاً في اجتماعه العاشر الأطراف على إنشاء مناطق بحرية محمية لحفظ وإدارة التنوع البيولوجي بوصف ذلك الهدف الرئيسي، وكذلك باعتبار تلك المناطق، عندما يتم استخدامها وفقاً لأهداف إدارة المناطق المحمية، من أدوات إدارة مصائد الأسماك.

١٧١ - ولاحظ مؤتمر الأطراف مع القلق ببطء التقدم نحو تحقيق هدف إنشاء مناطق بحرية محمية الذي تحدد عام ٢٠١٢ تاريخاً لبلوغه، بما يتماشى مع القانون الدولي واستناداً إلى أفضل المعلومات العلمية المتاحة، بما في ذلك إنشاء شبكات ممثلة للمناطق. ودعا الاجتماع الأطراف إلى بذل المزيد من الجهود لتحسين تغطية الشبكة العالمية للمناطق المحمية البحرية والساحلية وتمثيليتها وغير ذلك من الخصائص المرتبطة بكونها شبكة، ودعاها على وجه الخصوص إلى تحديد سبل للإسراع بخطى التقدم في إنشاء مناطق محمية بحرية وساحلية ممثلة إيكولوجياً ومدارة بشكل فعال، وذلك في المناطق الخاضعة للولاية الوطنية أو لنظم دولية مختصة باتخاذ تدابير من هذا القبيل. وأكد مؤتمر الأطراف أيضاً الدور الرئيسي الذي تؤديه اتفاقية التنوع البيولوجي في دعم أعمال الجمعية العامة فيما يتصل بالمناطق البحرية المحمية

(٢٣٦) المرجع نفسه. انظر أيضاً الحاشية ١٢ أعلاه.

(٢٣٧) المقرر ٢/١٠ بشأن الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ وأهداف آيتشي للتنوع البيولوجي.

الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية، من خلال التركيز على تقديم المعلومات والمشورة العلمية، وحسب الاقتضاء، التقنية، المتصلة بالتنوع البيولوجي البحري وتطبيق نهج النظام الإيكولوجي والنهج التحوطي^(٢٣٨).

١٧٢ - وذكرت أمانة اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية في مساهمتها أن أي شبكة للمناطق البحرية المحمية خارج حدود الولاية الوطنية أو أي إجراء إداري آخر في هذه المناطق سيلزمهما نظام للرصد وأساس قوي من الأدلة من أجل وضع السياسات. ولا بد من القيام بمشاهدات كثيرة التواتر وموثوقة بالنظر إلى الطابع الدينامي للمعالم الأوقيانوغرافية. وفي هذا الصدد، لن توفر المناطق البحرية المحمية ذات الحدود الثابتة الحماية اللازمة التي تمكن من الحفاظ على التنوع البيولوجي البيئي، ومن ثم تدرس اللجنة حالياً حلاً يتمثل في استخدام حدود متغيرة لهذه المناطق، أسوةً بالخراط الملاحية الإلكترونية. كما لاحظت اللجنة أن إنفاذ المناطق البحرية المحمية في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية يتوقف على توافر نظم لتتبع السفن وأدوات للاستشعار من بعد. وقد أنشأت اللجنة، بالاشتراك مع مجلس الشؤون البحرية لمؤسسة العلوم الأوروبية، فريقاً عاملاً لوضع إطار تسترشد به الأطراف صاحبة المصلحة عند وضع الخطط المستقبلية للمناطق البحرية المحمية ويدفعهم إلى المشاركة وبمكثهم منها. ويقوم الفريق العامل حالياً باستعراض وتلخيص العوامل التي ينبغي النظر فيها عند تحديد وإنشاء المناطق البحرية المحمية؛ وباستعراض معايير لتقييم المناطق الموجودة؛ وإعداد قائمة معايير لتقييم كفاءة وأداء المنطقة. وينتظر أن يقدم الفريق العامل بحلول نهاية عام ٢٠١٢ ورقة تعالج هذه المسائل تم استعراضها من قبل جهة نظيرة^(٢٣٩).

١٧٣ - وعلى الصعيد الإقليمي، أحرز أعضاء لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا تقدماً، منفردين ومجتمعين، منذ عام ٢٠٠٩ من خلال مواصلة وضع إجراءات للتخطيط البيئي - إقليمي في المحيط الجنوبي دعماً لإنشاء شبكة ممثلة من المناطق البحرية المحمية، بما في ذلك داخل المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. واعتمدت اللجنة في عام ٢٠٠٩ منطقة بحرية محمية مساحتها ٩٤ ٠٠٠ متر مربع في الجرف الجنوبي لجزر جنوب أوركني، وذلك كخطوة أولى في سبيل إنشاء شبكة ممثلة من المناطق البحرية المحمية في منطقة تلك اللجنة بحلول عام ٢٠١٢. وتشمل الأنشطة المضطلع بها لتحقيق هذا الهدف جمع بيانات لتحديد خصائص أنماط التنوع البيولوجي وعمليات النظم الإيكولوجية والمعالم البيئية المادية والأنشطة البشرية فيما يتعلق بـ ١١ منطقة من المناطق ذات الأولوية وتنظيم حلقة

(٢٣٨) المقرر ٢٩/١٠ بشأن التنوع البيولوجي البحري والساحلي.

(٢٣٩) مساهمة اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية.

عمل في عام ٢٠١١ للنظر في نهج مختلفة لاختيار مواقع مرشحة لمواصلة النظر فيها من قبل اللجنة العلمية^(٢٤٠).

١٧٤ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، واعتباراً من ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١١، وافق الأطراف في اتفاقية حماية البيئة البحرية لشمال شرق المحيط الأطلسي (اتفاقية أوسبار) على إنشاء ست مناطق بحرية محمية في أعالي البحار، وهي: مجمع الجبال البحرية في ميلن؛ ومنطقة تشارلي - غيبس الجنوبية؛ وأعالي بحار جبل ألتاير البحري؛ وأعالي بحار جبل أنتي ألتاير البحري؛ وأعالي بحار جبل جوسيفين البحري؛ وأعالي بحار مرتفع وسط الأطلسي شمال أعالي بحار جزر آزور^(٢٤١). وتوفر هذه المناطق البحرية المحمية، إذا ضُمت إلى شبكة المواقع الخاضعة للولاية الوطنية، تغطية قدرها ٣,١ في المائة من مجموع المساحة التي تغطيها منطقة اتفاقية أوسبار^(٢٤٢). ويمتد بعض هذه المناطق البحرية المحمية إلى ما يتجاوز الجرف القاري الخارجي لدولة ساحلية. ومع أن الهدف من منطقتي تشارلي - غيبس الجنوبية ومجمع الجبال البحرية في ميلن هو حماية وحفظ التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية لقاع البحر والمياه الذي تعلوه مباشرة، فإن المناطق المحمية الأربع الأخرى أنشئت لحماية وحفظ التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية للمياه التي تعلو هذه مباشرة، بالتنسيق والتكامل مع التدابير الوقائية التي تتخذها البرتغال لحماية قاع البحر^(٢٤٣). وتعالج التوصيات المتعلقة بالأعمال الإدارية المصاحبة لإنشاء المناطق البحرية المحمية النوعية؛ وتكوين المعلومات؛ والعلوم البحرية، بما فيها تطبيق مدونة قواعد السلوك للبحوث البحرية المتسمة بالمسؤولية في البحار العميقة وأعالي البحار في منطقة أوسبار البحرية^(٢٤٤)؛ والتطورات الجديدة، بما في ذلك الحاجة إلى تقييمات الأثر البيئي والتقييمات البيئية الاستراتيجية؛ والتعاون مع الأطراف الثالثة. وتسلم القرارات والتوصيات بأن مجموعة من الأنشطة البشرية، مثل أنشطة صيد الأسماك، والنقل البحري، واستكشاف واستغلال الموارد المعدنية الموجودة أو المحتمل وجودها في المناطق البحرية المحمية، تخضع للتنظيم ضمن الأطر التي وضعتها ذات الصلة سلطات مختصة أخرى.

١٧٥ - وفي سياق اتفاقية برشلونة، يقوم مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المشمولة بحماية خاصة بتنفيذ مشروع لدعم إنشاء مناطق مشمولة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول حوض

(٢٤٠) مساهمة لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنثراكتيكا.

(٢٤١) المقررات ١/٢٠١٠ إلى ٦/٢٠١٠ والتوصيات ١٢/٢٠١٠ إلى ١٧/٢٠١٠ للأطراف المتعاقدة في اتفاقية أوسبار.

(٢٤٢) مساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

(٢٤٣) المرجع نفسه.

(٢٤٤) الاتفاق ٢٠٠٨-١.

البحر الأبيض المتوسط في مناطق البحار المفتوحة، بما فيها البحار العميقة، بالنظر إلى أن المناطق المعنية توجد جزئياً أو كلياً في أعالي البحار^(٢٤٥). وباستخدام نهج جغرافي حيوي، أعدت قائمة بـ ١٢ منطقة حفظ ذات أولوية تقع في أعالي البحار، ومنها البحار العميقة، ويحتمل أن تضم مواقع قد ترشح للإدراج في قائمة المناطق المشمولة بحماية خاصة^(٢٤٦). وعقد اجتماع للخبراء القانونيين والفنيين في آذار/مارس ٢٠١١ لاستعراض نهج قانوني ومؤسسي مقترح في سبيل إنشاء مناطق مشمولة بحماية خاصة في أعالي البحار.

١٧٦ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، اعتمد اجتماع الأطراف في الاتفاق المتعلق بحفظ الحيتانيات في البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط والمنطقة المجاورة من المحيط الأطلسي القرار ٤-١٥ بشأن المناطق البحرية المحمية المهمة لحفظ الحيتانيات. وجرى الإشارة إلى ضرورة أن يتعاون الأطراف فيما بينهم لإنشاء وتعهد شبكة من المناطق المشمولة بحماية خاصة من أجل حفظ الحيتانيات. وتم حث الدول المعنية على أن يكون ما تقوم بإنشائه في أعالي البحار من مناطق مشمولة بحماية خاصة جزءاً من شبكة إقليمية، وعلى أن تعمل في سبيل ذلك بالتعاون مع مركز الأنشطة الإقليمية. وجدد اجتماع الأطراف توصيته بأن ينظر الأطراف على نحو واثق في إنشاء مناطق بحرية محمية للحيتانيات في المناطق ذات الأهمية الخاصة وأن يتعاونوا في إنشائها، وذلك في إطار المنظمات المعنية، ودعا غير الأطراف إلى اتخاذ إجراءات مماثلة. وشجع الاجتماع، في قراره المتعلق بالمبادئ التوجيهية لعلاج آثار الضجيج البشري على الحيتانيات في المنطقة المشمولة بالاتفاق (انظر الفقرة ١١٢ أعلاه)، الأطراف على إدراج مسألة الضجيج البشري في خطط إدارة المناطق المحمية البحرية^(٢٤٧).

(ج) إدارة آثار صيد الأسماك على أساس المناطق

١٧٧ - شجعت الجمعية العامة، في الفقرة ١٢٣ من قرارها ٣٨/٦٥، على التعجيل بإحراز تقدم في وضع معايير بشأن أهداف وإدارة المناطق البحرية المحمية لأغراض مصائد الأسماك، ورحبت في هذا الصدد بالعمل المقترح لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن وضع مبادئ توجيهية تقنية وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ومدونة قواعد السلوك بشأن الصيد المتسم بالمسؤولية، تنظم تحديد المناطق البحرية المحمية واستخدامها واختبارها لهذه الأغراض. وحثت على التنسيق والتعاون بين جميع المنظمات والهيئات الدولية المعنية في هذا الصدد.

(٢٤٥) مساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

(٢٤٦) تقرير الاجتماع الاستثنائي لمنسقي شؤون المناطق المشمولة بحماية خاصة، وثيقة برنامج الأمم المتحدة للبيئة .UNEP(DEPI)/MED WG.348/5

(٢٤٧) القرار ٤-١٧.

١٧٨ - وأفادت أمانة الفاو بأن ممارسات صيد الأسماك كثيرا ما تجري داخل المناطق المحمية أو حولها، وأن قطاع صيد الأسماك كثيرا ما يستخدم المناطق المحمية كأدوات للإدارة. وأشارت إلى أهمية تطبيق المعرفة والممارسات الصحيحة في خطط إدارة المناطق المحمية، بما في ذلك الإنفاذ والمشاركة المجتمعية، والرصد وتوفير البروتين البديل، حيثما دعت الحاجة إليه، ضمانا لاستخدام الموارد الحية وغير الحية بطريقة مستدامة. ونظرت لجنة مصائد الأسماك، في اجتماعها المعقود في شباط/فبراير ٢٠١١، في أنشطة محددة متصلة بحفظ التنوع البيولوجي، بما في ذلك إنشاء مناطق بحرية محمية وشبكات لها، وتنفيذ عمليات لتقييم الأثر^(٢٤٨).

١٧٩ - وتبنى عدد من المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك أسلوب إغلاق المناطق وغيره من التدابير القائمة على أساس المناطق لعلاج آثار صيد الأسماك. ونفذت اللجنة الدولية لحفظ سمك تون المحيط الأطلسي عمليات إغلاق لمناطق و/أو لفترات معينة بهدف رئيسي هو حماية صغار أنواع من سمك التون مثل سمك التون الأزرق الزعنف وسمك أبو سيف وسمك التون الجاحظ^(٢٤٩). ففي عام ٢٠١٠، أُغلقت ١١ منطقة بما تركيزات أعلى من الإسفنجيات والمرجانيات لمدة سنتين في منطقة منظمة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي. وأجرت المنظمة استعراضا لعمليات الإغلاق في الجبال البحرية في عام ٢٠١٠ وستظل هذه العمليات سارية حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤^(٢٥٠). واعتمدت لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي عمليات إغلاق لمناطق للحد من آثار عمليات الصيد القاعية في أكبر جزء من المنطقة الخاضعة للتنظيم التابعة لتلك اللجنة. وتم هذا الإغلاق في مناطق ضفتي هاتون وروكال وفي مناطق بمرتفع وسط الأطلسي. وأشارت أمانة اللجنة إلى أنه لم تكن هناك، في معظم الحالات، بحوث أو بيانات كافية لتحديد النظم الإيكولوجية البحرية الهشة في مناطق الصيد الجديدة. ومع أن هذه المناطق كانت مغلقة أمام أنشطة الصيد القاعية التجارية الاعتيادية، فقد كان من الممكن الإذن بصيد الأسماك الاستكشافي بشروط صارمة، بما في ذلك اشتراط وجود مراقب على متن سفن الصيد. وفي عام ٢٠٠٩ اعتمدت اللجنة العامة لمصائد أسماك البحر الأبيض المتوسط التوصية ١/٢٠٠٩/٣٣ بشأن إنشاء منطقة محظور الصيد فيها في خليج ليون.

(٢٤٨) انظر الحاشية ٥٥ أعلاه.

(٢٤٩) مساهمة اللجنة الدولية لحفظ تون المحيط الأطلسي.

(٢٥٠) مساهمة منظمة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي.

(د) إدارة آثار النقل البحري على أساس المناطق

١٨٠ - وجهت أمانة المنظمة البحرية الدولية الانتباه إلى المناطق البحرية الشديدة الحساسية والمناطق الخاصة (انظر الفقرة ١٦٥ أعلاه) والأدوات التي يمكن استخدامها في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية^(٢٥١). وذكرت المنظمة الهيدروغرافية الدولية أنها تتعاون بشكل وثيق مع المنظمة البحرية الدولية لتحديد المناطق الخاصة والمناطق البحرية الشديدة الحساسية الموجودة على نحو أفضل وتعريف البحارة بها. ومضى اعتمدت المنظمة البحرية الدولية هذه المناطق، تقوم المنظمة الهيدروغرافية الدولية والمكاتب الهيدروغرافية التابعة لها في الدول الأعضاء بإدراج هذه المناطق في الخرائط الملاحية، إلى جانب المبادئ التوجيهية المرتبطة بها والقيود المفروضة على الملاحة في تلك المناطق.

(هـ) إدارة آثار التعدين على أساس المناطق

١٨١ - في سياق الأنشطة التي تضطلع بها السلطة الدولية لقاع البحار فيما يتصل بحماية البيئة البحرية في المنطقة وحفظها، يجري العمل لإنشاء شبكة ممثلة من المناطق ذات الأهمية البيئية في جميع أنحاء منطقة كلاريون - كليبرتون، وهي منطقة تغطي مساحتها نحو ٤,٥ ملايين كيلومتر مربع. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، عقدت السلطة حلقة عمل مواصلة استعراض المقترح المقدم لتصميم خطة للإدارة البيئية للمنطقة. وتنص الخطة المقترحة لإدارة البيئة على إنهاء أنشطة التعدين في تسع مناطق جغرافية أحيائية ذات أهمية بيئية خاصة. وتم اختيار تلك المناطق بحيث تمثل طائفة واسعة من أنواع الموائل الموجودة في منطقة كلاريون - كليبرتون، مثل الجبال البحرية وهياكل مناطق الصدع، مع تبادلي التداخل مع التوزيع الحالي للمناطق. بموجب عقد للتنقيب عن العقيدات المتعددة الفلزات والمناطق المحجوزة. وستنظر اللجنة القانونية والتقنية في الاقتراح في الدورة السابعة عشرة للسلطة التي ستعقد في تموز/يوليه ٢٠١١^(٢٥٢).

(و) أدوات أخرى للإدارة على أساس المناطق

١٨٢ - محميات المحيط الحيوي - لاحظت أمانة اليونسكو أن بالإمكان الاستناد إلى بعض النهج المستخدمة في سياق اليونسكو لاستلهاام الحلول لإدارة المناطق الواقعة خارج حدود

(٢٥١) لمزيد من المعلومات عن المناطق البحرية الشديدة الحساسية والمناطق الخاصة، انظر تقارير الأمين العام السابقة

و www.imo.org/OurWork/Environment/PollutionPrevention/PSSAs/Pages/Default.aspx

و www.imo.org/OurWork/Environment/PollutionPrevention/SpecialAreasUnderMARPOL/Pages/Default.aspx

(٢٥٢) مساهمة السلطة.

الولاية الوطنية ضمن إطار نهج النظام الإيكولوجي. وسلّطت الضوء على تجارب في إطار برنامج الإنسان والمحيط الحيوي تستند إلى نهج محميات المحيط الحيوي، وهو نهج ينصّ على اتباع نظام لتقسيم المحيط الحيوي إلى مناطق أساسية مكرسة للحفاظ والبحث والرصد؛ ومناطق فاصلة مكرسة للبحث والرصد؛ ومناطق انتقالية مكرسة للأنشطة البشرية مثل الأنشطة الاستخراجية والسياحة البيئية. ويستند تحديد هذه المناطق واختيارها إلى أفضل المعلومات العلمية المتاحة، وتطبيق التخطيط المكاني البحري والعمليات القائمة على مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين، بما في ذلك تحديد الاحتياجات في مجال بناء القدرات وتليتها.

١٨٣ - التخطيط المكاني البحري - بدأ التخطيط المكاني البحري يبرز باعتباره إحدى أهم الأدوات الواعدة لتنفيذ نهج النظام الإيكولوجي. وهو يؤدي تلك الغاية من خلال معالجة الاستخدامات البشرية المتعددة وآثارها التراكمية وتأثيراتها التفاعلية في الوقت نفسه^(٢٥٣). ويُعتبر التخطيط المكاني البحري عملية يمكن أن تؤدي إلى تقليل أوجه التعارض بين الاستخدامات، وتسهيل الاستخدامات المتوافقة، وحفظ خدمات النظم الإيكولوجية البالغة الأهمية لتلبية الأهداف الاقتصادية والبيئية والأمنية والاجتماعية^(٢٥٤).

١٨٤ - ويساعد التخطيط المكاني البحري، الذي يقوم على نفس المبادئ الأساسية التي تستند إليها المناطق البحرية المحمية، على إدماج شبكات المناطق المحمية وأهداف الحفاظ الأخرى ضمن سياق مكاني أوسع^(٢٥٥). وتشكل الحدود والحجم الإجمالي للمنطقة المخططة وحجم وحدات التخطيط عناصر أساسية لتحقيق التخطيط المكاني البحري بشكل فعال. ويستلزم التخطيط المكاني البحري أيضاً النظر في أهداف متعددة تتصل بالإدارة والاضطلاع بعمليات تقييم المخاطر وتقييم الأثر البيئي^(٢٥٦).

١٨٥ - وقد حددت اليونسكو ١٠ خطوات للتخطيط المكاني البحري هي: تحديد الحاجة وإنشاء السلطة، والحصول على دعم مالي؛ وتنظيم العملية (التخطيط المسبق)؛ وتنظيم مشاركة أصحاب المصلحة؛ وتحديد الأوضاع القائمة وتحليلها؛ وتحديد الظروف المستقبلية وتحليلها؛ ووضع خطة الإدارة المكانية واعتمادها؛ وتنفيذ وتطبيق خطة الإدارة المكانية؛ ورصد الأداء وتقييمه؛ وتكييف عملية الإدارة البحرية المكانية. وتعمل اليونسكو، من خلال

(٢٥٣) انظر الحاشية ٩ أعلاه.

(٢٥٤) التوصيات النهائية لفرقة عمل الولايات المتحدة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالسياسات المتعلقة بالمحيطات، ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٠، متاحة على: www.whitehouse.gov/files/documents/OPTF_FinalRecs.pdf.

(٢٥٥) انظر الحاشية ٩ أعلاه.

(٢٥٦) المرجع نفسه.

مبادراتها للتخطيط المكاني البحري، على تجميع المعلومات والدروس المستفادة وإسداء المشورة للمديرين. ويتمثل الغرض من هذه المبادرة في مساعدة البلدان على تطبيق الإدارة القائمة على أساس النظام الإيكولوجي^(٢٥٧).

١٨٦ - ويُتوخى من مبادرة الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية التي وضعتها اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية تنفيذُ التخطيط المكاني البحري باعتباره إحدى نتائجها الرئيسية. وقد ركز النهج الذي تتبعه اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية إزاء التخطيط المكاني البحري على وضع نهج للتنفيذ يقوم على الخطوة تلو الخطوة؛ وتوثيق مبادرات التخطيط المكاني البحري في جميع أنحاء العالم؛ وتحليل الممارسات السليمة؛ وجمع المراجع والأدبيات؛ وتعزيز الفهم من خلال المنشورات؛ وبناء القدرات والتدريب^(٢٥٨).

كاف - الإدارة

١٨٧ - تُعتبر اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار الإطار القانوني المعترف به لجميع الأنشطة المضطلع بها في المحيطات والبحار، بما في ذلك حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامه بطريقه مستدامة. ويُبدل حالياً العديد من الجهود الإقليمية والدولية في قطاعات مختلفة لتحسين إدارة الصكوك المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامه بطريقة مستدامة، وتعزيز تنفيذها تلك الصكوك^(٢٥٩).

١٨٨ - ويمكن قياس حالة الإدارة المرتبطة بالمحيطات من خلال عدد الأطراف المنضمّة إلى المعاهدات الدولية المعنية بالبيئة البحرية، ومنها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، والاتفاق المتعلق بالجزء الحادي عشر، واتفاق الأمم المتحدة بشأن الأرصد السمكية. وقد دعت الجمعية العامة الدول، بصورة متكررة، إلى أن تصبح أطرافاً في الصكوك الدولية المتعلقة بإدارة المحيطات والبحار^(٢٦٠). وحتى ١ آذار/مارس ٢٠١٠، بلغ عدد الأطراف في اتفاقية قانون البحار ١٦١ طرفاً، وفي الاتفاق المتعلق بالجزء الحادي عشر ١٤٠ طرفاً، وفي اتفاق الأمم المتحدة بشأن الأرصد السمكية ٧٨ طرفاً. وأفاد برنامج الأمم المتحدة للبيئة بأن عدد

(٢٥٧) انظر www.unesco-ioc-marinesp.be/.

(٢٥٨) مساهمة اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية.

(٢٥٩) مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

(٢٦٠) انظر على سبيل المثال، القرار ٣٧/٦٥، الفقرات ٣ و ٤ و ٧٢ و ٧٧ و ٨٠ و ٩٨ و ١٠٥ و ١١٥ و ١٣١ و ١٣٣ و ١٤٠ و ١٥٨، والقرار ٣٨/٦٥، الفقرات ٥ و ٢٠ و ٣٦ و ٥٠ و ٩١ و ٩٢.

الأطراف قد واصل ارتفاعه في ١٤ اتفاقاً من الاتفاقات البيئية الرئيسية المتعددة الأطراف، وبعضها اتفاقات متصلة بالبيئة البحرية^(٢٦١).

١٨٩ - وثمة مقياس آخر للإدارة وهو مستوى تنفيذ الصكوك القائمة. وفي اجتماع الفريق العامل لعام ٢٠١٠، اعترف عموماً باستمرار الثغرات في تنفيذ الإطار الدولي للقوانين والسياسات رغم بعض التقدم المحرز في السنوات الأخيرة (A/65/68، الفقرة ٤٢). وقد جرى التركيز على المجالات التي تتطلب اهتماماً خاصاً (الفقرة ٤٣). ولا تزال هناك آراء متباينة حول ما إذا كان إبرام اتفاق للتنفيذ في إطار الاتفاقية أمراً ضرورياً لمعالجة ثغرات التنفيذ (الفقرة ٤٥). وتباين الآراء أيضاً بشأن الثغرات التي يُحتمل أن تعتري الإطار المؤسسي (الفقرة ٤٤).

١٩٠ - وتضطلع القطاعات بدور رئيسي في إدارة المحيطات (A/65/68، الفقرة ٤٦) على نحو ما جرى التركيز عليه في المناقشات التي دارت في اجتماع الفريق العامل. لكن من شأن زيادة التعاون والتنسيق فيما بين القطاعات (انظر الفرع ثالثاً - حاء أدناه) أن تساعد في تحسين الإدارة من أجل حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامه بطريقة مستدامة، ووضع استجابات ونُهُج إدارية متكاملة.

١٩١ - وأعربت أمانة السلطة الدولية لقاع البحار في مساهمتها عن رأي مفاده أنه لا توجد مؤسسة مكلفة بولاية عامة لإدارة الحيز المحيطي وبالتالي، فإن الطريقة الوحيدة لكفالة وجود نهج متكامل وحماية شاملة للبيئة البحرية تكمن في التعاون والتنسيق على نحو وثيق بين المنظمات الدولية المكلفة بولايات في مجال الأنشطة المضطلع بها في المحيطات.

١٩٢ - وتشمل الأنشطة الحالية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة المتصلة بالإدارة في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية تقييم النظم الإيكولوجية وتقدير قيمتها، وأدوات وموارد الإدارة القائمة على النظم الإيكولوجية، وبناء القدرات والتوعية. وتشمل الأنشطة المقررة إسداء المشورة العلمية وتجميع الممارسات الجيدة المتصلة بالسياسات والإدارة، والعمل بشكل وثيق مع الشعبة والفاو واللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية وجهات أخرى على دعم الحوار بين واضعي السياسات، تحت رعاية شبكة الأمم المتحدة للمحيطات^(٢٦٢).

١٩٣ - وبالتعاون مع الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة، أطلقت خطة عمل البحر الأبيض المتوسط التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة مشروعاً لتعزيز الإدارة في البحر الأبيض المتوسط.

(٢٦١) انظر الحاشية ١٥١ أعلاه.

(٢٦٢) مساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة. انظر أيضاً A/64/66/Add.2، الفقرات ١٥٠-١٧١.

ونُظمت حلقات عمل مكرّسة لمسائل منها إدارة الأرصد في البحر الأبيض المتوسط والبحث عن آليات مناسبة لمواجهة التحديات الحالية من أجل تقديم الدعم للقرارات والسياسات الوطنية والحكومية الدولية في منطقة البحر الأبيض المتوسط^(٢٦٣).

١٩٤ - وأفاد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأن حلقة عمل مكرّسة للإدارة ستُعقد في منتصف عام ٢٠١١ للتوصل إلى توصيات سياساتية بهدف تحسين إدارة الموارد البحرية في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية في جنوب المحيط الهندي. وستسترد حلقة العمل بورقات تقنية متعلقة بالتهديدات البشرية المنشأ في المنطقة وتحليل الثغرات القانونية^(٢٦٤).

١٩٥ - وفيما يخص مصائد الأسماك، ستستلزم معالجة تزايد النسبة المئوية للأرصد المستغلة بإفراط أو المستنفدة أو المتعافية من الاستنفاد تحسين إدارة مصائد الأسماك وتعزيز التعاون بين هيئات مصائد الأسماك الإقليمية القائمة والناشئة. وفي هذا الصدد، ينمو دور المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك في مجال إدارة مصائد الأسماك الدولية نمواً مطرداً، لكن تعزيز أداء هذه المنظمات والترتيبات ما زال يمثل تحدياً رئيسياً^(٢٦٥). وفي أعقاب اعتماد الاتفاق المتعلق بالتدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم وردعه والقضاء عليه، مُهد الطريق أمام اعتماد صك جديد بشأن أداء دولة العلم. وعلاوة على ذلك، بدأت الفاو الأعمال التحضيرية لإنشاء سجل عالمي لسفن الصيد بوصفه أداة لمكافحة صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم^(٢٦٦).

١٩٦ - ورغم وجود عدد من الاتفاقيات الدولية، ما زالت مشكلة الحطام البحري من اللدائن والمواد الأخرى في المحيطات قائمة (انظر الفرع ثانياً - طاء - ١ أعلاه)^(٢٦٧). وهذا يشير إلى وجود ثغرة في تنفيذ الأنظمة والمعايير القائمة وفرض الالتزام بها. وقد اتخذ عدد من البلدان خطوات لمعالجة هذه المشكلة باعتماد تشريعات وأنظمة وطنية. وأسهمت الدعاية الناتجة عن تقارير وسائل الإعلام وأنشطة العديد من المنظمات غير الحكومية في زيادة الوعي العام والسياسي إزاء المشكلة، إلى جانب مسألة القمامة البحرية على نطاق أوسع^(٢٦٨).

(٢٦٣) مساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

(٢٦٤) مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

(٢٦٥) المرجع نفسه.

(٢٦٦) مساهمة منظمة الأغذية والزراعة.

(٢٦٧) انظر الحاشية ١٥١ أعلاه.

(٢٦٨) المرجع نفسه.

لام - بناء القدرات ونقل التكنولوجيا

١٩٧ - ما زالت الجمعية العامة تُقر بأهمية بناء القدرات ونقل التكنولوجيا فيما يتعلق بتقديم المساعدة إلى الدول النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، والدول الأفريقية الساحلية، في مجال حماية البيئة البحرية وحفظ الموارد البحرية واستخدامها بطريقة مستدامة (القرار ٣٧/٦٥، الفقرة ٢٣).

١٩٨ - وأوصى الفريق العامل في اجتماعه لعام ٢٠١٠ بتشجيع بناء القدرات ونقل التكنولوجيا وتيسيرهما وتعزيزهما، بوسائل منها التعاون التقني بين بلدان الجنوب (A/65/68، الفقرة ٧). وأوصى في هذا الصدد بأن تتعاون الدول والمنظمات المختصة في وضع برامج وتنظيم حلقات عمل تهدف إلى تقاسم المهارات المتعلقة بالجوانب العلمية والتقنية لحفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامه بطريقة مستدامة، إلى جانب توفير فرص التدريب (الفقرة ٨). وأوصى كذلك بأن تقوم المنظمات ذات الصلة بجمع ونشر المعلومات المتعلقة بفرص بناء القدرات المتاحة وعن الاحتياجات التي تعرب عنها البلدان النامية، والنظر في سبل تعزيز التعاون والتنسيق في هذا المجال (الفقرة ٩). وقد أيدت الجمعية العامة هذه التوصيات في وقت لاحق^(٢٦٩).

١٩٩ - ومن المسائل الهامة التي أثيرت في المناقشة ضرورة ربط المساعدة المتاحة بالاحتياجات في مجال القدرات (A/65/68، الفقرة ٤١). وفي هذا الصدد، لاحظت الجمعية العامة مع الارتياح الجهود التي تبذلها الشعبة لتجميع المعلومات عن مبادرات بناء القدرات (القرار ٣٧/٦٥، الفقرة ٢٦).

٢٠٠ - وذكرت أيضا الاحتياجات التالية في المساهمات المقدّمة لإعداد هذا التقرير: تقديم المساعدة إلى البلدان النامية في مجال المعلومات، ولا سيما البلدان الأفريقية منها، عند النظر في النظام القانوني المناسب المتعلق بالموارد الجينية البحرية في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية^(٢٧٠)؛ وتقديم الدعم لتنمية القدرات في مجال تقييم ورصد أثر الأنشطة البيئية في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية^(٢٧١)؛ والمساعدة في تحسين المعرفة التقنية

(٢٦٩) القرار ٣٧/٦٥، الفقرة ١٦٢.

(٢٧٠) مساهمة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

(٢٧١) مساهمة ناميبيا.

مجموعات نُظِم جمع المواد عن بُعد في المحيطات العميقة، ومعايرة أجهزة القياس ووضع قواعد البيانات^(٢٧٢).

٢٠١ - وتوفر التقييمات الذاتية للقدرات الوطنية المعدة في إطار مرفق البيئة العالمية معلومات عن الاحتياجات في مجال بناء القدرات وفقاً لما أعربت عنه الدول. ومن أصل ١١٩ دولة مشاركة، أشار أكثر من ١٠٠ دولة إلى حفظ التنوع البيولوجي بوصفه أحد الشواغل البيئية ذات الأولوية، في حين ركزت ٣٢ دولة على الإدارة المتكاملة للنظم الإيكولوجية. وحدد أكثر من ٩٥ بلداً القدرات التالية الشاملة لعدة قطاعات بوصفها أولوية من الأولويات: (أ) القدرة على دمج الالتزامات الناشئة عن الاتفاقيات في التشريعات والسياسات والمؤسسات الوطنية؛ (ب) القدرة على وضع أدوات اقتصادية وآليات للتمويل المستدام؛ (ج) تعزيز الولايات والهياكل والأطر المؤسسية/التنظيمية؛ (د) وضع وإنفاذ الأطر السياسية والقانونية والتنظيمية؛ (هـ) جمع وإدارة وتبادل المعلومات؛ (و) زيادة الوعي العام والتثقيف البيئي^(٢٧٣).

٢٠٢ - وترد أدناه أمثلة على المبادرات المتخذة في الآونة الأخيرة والرامية إلى بناء القدرات ونقل التكنولوجيا.

٢٠٣ - تواصل السلطة الدولية لقاع البحار تعزيز وتشجيع إجراء البحوث العلمية البحرية في المنطقة، بما فيها البحوث المتعلقة بتقييمات الأثر البيئي للمشاريع البحرية، بما يشمل الأثر المترتب على التنوع البيولوجي، عن طريق برنامج المساعدة التقنية - البحوث العلمية البحرية ومشاريع أخرى^(٢٧٤). وقد أنفق صندوق الهبات حتى اليوم ما مجموعه ٣١٢ ٢٥٤ دولاراً في شكل ست منح مقدمة إلى أنشطة تعزز بناء القدرات. وعلى وجه الخصوص، يشجع استخدام المنح للمشاركة في رحلات بحرية دولية واستعمال مختبرات دولية^(٢٧٥).

٢٠٤ - وأشارت أمانة اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لليونسكو إلى ضرورة مضاعفة الجهود المبذولة في بناء قدرات البلدان النامية من أجل تنفيذ التخطيط المكاني البحري بوصفه أداة للإدارة القائمة على النظم الإيكولوجية.

(٢٧٢) مساهمة البرازيل.

(٢٧٣) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: "التقييمات الذاتية للقدرات الوطنية: النتائج والدروس المستخلصة للاستدامة البيئية على الصعيد العالمي" (٢٠١٠).

(٢٧٤) انظر ISBA/16/A/2، الفقرات ٣١-٤٤.

(٢٧٥) المرجع نفسه، الفقرتان ٣٦ و ٣٧.

٢٠٥ - واضطلعت أمانة اتفاقية التجارة الدولية في أنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض بأنشطة لبناء القدرات بهدف تعزيز قدرة الأطراف في الاتفاقية على تقديم الاستنتاجات عن عدم الضرر (انظر الفقرة ١٣٥ أعلاه). ويتضمن الإخطار رقم ٠٠٤/٢٠١١ المؤرخ ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ والموجه إلى الأطراف طلباً بالحصول على مدخلات بشأن مشروع مواد توجيهية لتقديم الاستنتاجات عن عدم الضرر وتنظيم حلقات العمل ذات الصلة^(٢٧٦). كما تواصل أمانة الاتفاقية تقديم المساعدة إلى الأطراف، بما فيها المشورة العلمية والتقنية والقانونية، والمواد والدورات التدريبية الإلكترونية، والأقراص المدججة، والبعثات القطرية، وحلقات العمل الوطنية والإقليمية^(٢٧٧).

٢٠٦ - وأعلنت المنظمة الهيدروغرافية الدولية في مساهمتها، وفي إطار سعيها إلى تمكين الدول الساحلية من إنشاء قدرات هيدروغرافية ودعم تحسين السلامة في البحار والحماية البيئية، أنها على استعداد لتقديم المساعدة، ولا سيما إلى الدول النامية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

٢٠٧ - وعلى الصعيد الإقليمي، نشرت منظمة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي مؤخراً كتاباً إرشادياً عن الشعاب المرجانية والاسفنجيات للمساعدة في تحديد الأنواع التي توجد عادةً في شبك الجر المخروطية. وتشكل هذه الكتب أدوات عملية موجهة إلى الصيادين والتقنيين وسائر الأشخاص من غير الخبراء في عالم البحار لمعرفة الشعاب المرجانية والاسفنجيات^(٢٧٨).

٢٠٨ - ووضعت اللجنة العلمية التابعة للجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا، بدافع من التوصيات الصادرة عن استعراض أداء لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا لعام ٢٠٠٨، برنامجاً مدته ثلاث سنوات لدعم بناء القدرات. وتقدم أمانة اللجنة الدعم أيضاً إلى مبادرات التدريب وبناء القدرات في مجال الرصد والتوجيه والمراقبة، مع التركيز على مكافحة صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم^(٢٧٩).

٢٠٩ - وأُتفق في الاجتماع الأخير للجنة البلدان الأمريكية لسمك التون المداري على إنشاء صندوق خاص لتعزيز بناء القدرات. وتطلب اتفاقية أنتيغوا إلى اللجنة المذكورة اعتماد التدابير المتعلقة بتقديم المساعدة التقنية ونقل التكنولوجيا والتدريب وأشكال التعاون الأخرى

(٢٧٦) يمكن الاطلاع على الإخطار على الموقع التالي: www.cites.org.

(٢٧٧) مساهمة اتفاقية الانحار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض.

(٢٧٨) الكتب الإرشادية متوفرة على الموقع التالي: www.nafo.int.

(٢٧٩) مساهمة لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا.

لمساعدة البلدان النامية الأعضاء في اللجنة على الوفاء بالتزاماتها، وتعزيز قدرتها في مسائل منها المشاركة في مصائد أسماك أعالي البحار على أساس مستدام^(٢٨٠).

٢١٠ - وتدير الشعبة برنامجين للزمالات يتيحان للدول النامية فرصاً لبناء القدرات، وهما برنامج زمالات شيرلي أميراسينغ، وبرنامج الزمالات المشترك بين الأمم المتحدة ومؤسسة نيبون اليابانية^(٢٨١). ويعرض برنامج الزمالات هذا برامج بحثية معدة خصيصاً بما يتناسب مع كل زميل في مجال شؤون المحيطات وقانون البحار والتخصصات ذات الصلة، بما فيها العلوم البحرية وذلك دعماً لأطر الإدارة.

ثالثاً - الخيارات والنهج الممكنة لتعزيز التعاون والتنسيق الدوليين

٢١١ - يشكل حفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه بطريقة مستدامة، بما في ذلك في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، مسألة جامعة تخضع لتنظيم وإدارة العديد من الأطر القانونية والمنظمات والهيئات الوطنية والإقليمية والعالمية المتداخلة فيما بينها في كثير من الأحيان. ويشكل التعاون بين هذه المنظمات والهيئات على جميع المستويات وفيما بين القطاعات والنظم ذات الاختصاصات المتنوعة في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية أساس نهج منسق لإدارة الأنشطة الهادفة إلى حفظ هذا التنوع البيولوجي واستخدامه بطريقة مستدامة، على جميع المستويات. وفي اجتماع الفريق العامل لعام ٢٠١٠، شددت وفود عديدة على ضرورة التعاون الدولي في تقييم ومراقبة الآثار البشرية المنشأ على التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، بطرق تشمل تقديم الدعم التقني والمالي (A/65/68، الفقرة ٥١).

٢١٢ - ونوقش في منتديات دولية مختلفة عدد من الخيارات والنهج الرامية إلى تحسين التعاون والتنسيق فيما يتعلق بحفظ التنوع البيولوجي في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامه بطريقة مستدامة، وأعدت دراسات عدة بشأن هذه المسائل. ويعرض هذا الفرع المبادرات والخيارات والنهج الرامية إلى تيسير وتعزيز التعاون والتنسيق الدوليين.

(٢٨٠) مساهمة لجنة البلدان الأمريكية لأسماك التون المداري.

(٢٨١) انظر www.un.org/Depts/los/technical_assistance/hsa_fellowship/amerasinghe_fellowship.htm

و www.un.org/Depts/los/nippon/index

ألف - قاعدة المعلومات

٢١٣ - يشكل تحسين فهم قيم التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية وقياسها الكمي من أجل دعم التقييمات السياساتية المتكاملة أمراً أساسياً لتحسين الإدارة^(٢٨٢). ويجري حالياً جمع كمية كبيرة من المعلومات والبيانات العلمية من خلال المشاريع البحثية المختلفة (انظر الفرع ثانياً - ألف - ١ أعلاه). ويكتسي التوثيق وتقاسم الدروس المستخلصة وتيسير تبادل المعلومات بشأن التنوع البيولوجي واستخداماته وتدبير الإدارة أهمية حاسمة لتعزيز فهمنا وقدرتنا على تنوير صانعي القرار وتحسين الإدارة. وسيدعم كلٌّ من مبادرات تنمية القدرات ووضع قواعد موحدة للبيانات هذا الغرض.

٢١٤ - واقترحت في اجتماع الفريق العامل لعام ٢٠١٠ تدابير مختلفة لتحسين التعاون والتنسيق سعياً إلى تعزيز قاعدة المعلومات. وفي هذا الصدد، أعرب عن رأي مفاده أن العملية المنتظمة، متى أصبحت جاهزة، ستوفر أساساً معرفياً متكاملًا يمكن أن تستخدمه الهيئات القطاعية في التخطيط والإدارة (A/65/68، الفقرة ٤٩). وستساعد العملية المنتظمة في معالجة المعلومات المتفرقة حالياً المستمدة من تقييمات مختلفة وموزعة توزيعاً غير متساو، وفي تحسين صنع القرارات على نحو مستنير (الفقرة ٣٦).

٢١٥ - وعلى الصعيدين الدولي والإقليمي، بدأت الدول والمنظمات تتخذ خطوات لإنشاء قاعدة المعلومات وتعزيزها.

٢١٦ - وتجدر الإشارة بوجه خاص إلى تعداد الكائنات البحرية الحية (انظر الفقرتين ١٨ و ١٩ أعلاه) الذي شارك فيه ما يزيد على ٦٠٠ ٢ عالم من أكثر من ٨٠ دولة متخصصين في بيئات جغرافية مختلفة أو في مواضيع مثل علم المحيطات والإيكولوجيا والإحصاءات والبيولوجيا البحرية^(٢٨٣). وأبرز التعداد إنشاء قواعد بيانات متنوعة تتناول مواضيع كالتنوع البيولوجي في الجبال البحرية^(٢٨٤) وتنوع الحياة البحرية في الأعماق السحيقة^(٢٨٥) والجغرافيا الأحيائية للنظم الإيكولوجية ذات التركيب الكيميائي في المياه

(٢٨٢) انظر الحاشية ١٢ أعلاه.

(٢٨٣) انظر www.comlmaps.org. انظر أيضاً A/62/169، الفقرة ١٠١.

(٢٨٤) انظر مشروع "Global Census of Marine Life on Seamounts" على الموقع التالي: <http://censeam.niwa.co.nz/>.

(٢٨٥) انظر مشروع "Census of the Diversity of Abyssal Marine Life" على الموقع التالي: www.cedamar.org/.

العميقة ونُظمتها وهشاشتها^(٢٨٦). وعلى الصعيد العالمي، يتزايد وضع قواعد البيانات ومستودعات البيانات الأخرى.

٢١٧ - ومن المتوقع أن يعزّز المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، الذي يجري إنشاؤه حالياً، التفاعل بين العلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في سبيل حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه بطريقة مستدامة، بما يشمل التنوع البيولوجي البحري، وذلك عن طريق إجراء تقييمات منتظمة وفي الوقت المناسب، وتوفير المعلومات العلمية الرئيسية لوضعي السياسات، وحفز التمويل لأنشطة بناء القدرات^(٢٨٧).

٢١٨ - وفيما يتعلق بموارد مصائد الأسماك، واصلت شراكة نُظمت رصد موارد مصائد الأسماك إثراء قاعدة بياناتها بفضل إسهامات الهيئات الإقليمية لمصائد الأسماك^(٢٨٨).

٢١٩ - وعلى الصعيد الإقليمي، تعمل لجنة حماية البيئة البحرية لشمال شرق المحيط الأطلسي على تعزيز التعاون الدولي ونشر المعلومات والخبرات لدعم بناء القدرات وتبادل أفضل الممارسات، بوسائل منها التعاون مع السلطات المختصة الأخرى^(٢٨٩).

٢٢٠ - وتسعى لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي إلى التعاون مع المنظمات الحكومية الدولية الأخرى المختصة في تنظيم الأنشطة البشرية في المحيطات خارج نطاق مصائد الأسماك. وجرى التوقيع على مذكرة تفاهم مع لجنة حماية البيئة البحرية لشمال شرق المحيط الأطلسي في عام ٢٠٠٨. وقد يسّرت مذكرة التفاهم التدفق الحر للمعلومات بين اللجنتين، وتخطيط الحيز المكاني والتعاون من أجل تعزيز المعرفة وفهم وفرة وتوزيع الأسماك والأنواع البحرية الأخرى. وجرى التوقيع أيضاً على اتفاق تعاون مع المنظمة البحرية الدولية في عام ٢٠٠٩. وتسعى اللجنة إلى إقامة ترتيبات مماثلة مع السلطة الدولية لقاع البحار. وعلاوة على ذلك، تسعى اللجنة بوصفها رئيسة شبكة أمانات الهيئات الإقليمية لمصائد

(٢٨٦) انظر مشروع "Biogeography of Deep-Water Chemosynthetic Ecosystems" على الموقع التالي: www.coml.org/projects/biography-deep-water-chemosynthetic-ecosystems-chess.

(٢٨٧) انظر "المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية"، وثيقة برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP/GC.26/6. انظر أيضا <http://ipbes.net>.

(٢٨٨) مساهمة منظمة الأغذية والزراعة.

(٢٨٩) مساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

الأسماك إلى جعل الشبكة أداة ناجعة لتبادل المعلومات والخبرات بين الهيئات الإقليمية لمصائد الأسماك في العالم^(٢٩٠).

٢٢١ - ويعمل أعضاء لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا بشكل فردي وجماعي على تبادل المعلومات المتعلقة بالنظم الإيكولوجية البحرية في أنتاركتيكا من خلال مجموعة من الوسائل، كتعداد الكائنات البحرية الحية في أنتاركتيكا، ونظام مراقبة المحيط الجنوبي، وشبكة معلومات التنوع البيولوجي البحري التابعة للجنة العلمية المعنية ببحوث أنتاركتيكا. وتُبدي كذلك العديد من المنظمات غير الحكومية اهتماماً نشطاً بجمع ونشر المعلومات المتعلقة بالعمليات الإيكولوجية في أنتاركتيكا.

باء - بناء القدرات ونقل التكنولوجيا

٢٢٢ - في الاجتماع الحادي عشر للعملية التشاورية غير الرسمية الذي جرى التركيز فيه على بناء القدرات، في مجالات منها العلوم البحرية، لوحظ أنه رغم الجهود المبذولة من أجل بناء قدرات الدول النامية في شؤون المحيطات وقانون البحار، لم تشهد هذه القدرات تحسناً كبيراً. وأعرب عن رأي عام مفاده أن أحد التحديات الشاملة في هذا الصدد يكمن في انعدام التنسيق بين القائمين على بناء القدرات، مما يمكن أن يلغي آثار برامج بناء القدرات. وفي هذا الصدد، شددت الوفود على ضرورة تنسيق بناء القدرات، ولا سيما داخل منظومة الأمم المتحدة، لكفالة اتباع نهج مركّز ومنع تشتت الجهود المبذولة أو تكرارها (A/65/169، الفقرتان ٥١ و ٥٢).

٢٢٣ - وألقى الفريق العامل الضوء على الحاجة المحددة لزيادة بناء القدرات ونقل التكنولوجيا لفائدة البلدان النامية، بما فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية. وحدد الفريق، في جملة أمور، تعزيز التعاون التقني بين بلدان الجنوب كخيار ينبغي مواصلة تعزيزه لبناء القدرات ونقل التكنولوجيا (A/65/68، الفقرة ٧). ومن المهم أيضاً مطابقة المساعدة المتاحة مع احتياجات الدول النامية، وكفالة خضوع البرامج للاستعراض المنهجي في الوقت نفسه.

٢٢٤ - وتُظهر المعلومات الواردة في هذا التقرير وفي التقارير السابقة للأمم العام^(٢٩١) أن عدداً من البرامج التعاونية، بما في ذلك أنشطة التدريب، يجري تنفيذها بهدف تسهيل وتنمية قدرات البلدان النامية. والدول مدعوة على نحو متزايد إلى الإشارة إلى احتياجاتها

(٢٩٠) مساهمة لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي.

(٢٩١) A/64/66/Add.2، الفقرات ١٧٢-١٨٢؛ و A/65/69، الفقرات ٣٣-٧٦؛ و A/65/164، الفقرات ٢-٤٨؛ و A/65/69/Add.2، الفقرة ٣٦.

بشكل محدد بغرض مطابقتها مع مبادرات بناء القدرات، وحسب الضرورة والاقتضاء، تعديل تصميم البرامج القائمة على نحو يلي تلك الاحتياجات.

٢٢٥ - وأقرّت الجمعية العامة مع التقدير، في دورتها الخامسة والستين، بقيام مرفق البيئة العالمية بتخصيص تمويل لمشاريع تتعلق بالمحيطات والتنوع البيولوجي البحري^(٢٩٢).

٢٢٦ - وعملت بعض المنظمات على تنسيق بناء القدرات مع المنظمات الأخرى، فضلاً عن تبادل المعلومات بشأن أفضل الممارسات. وسعيًا إلى تعزيز قدرات المؤسسات ذات الصلة في مجال الإدارة الجيدة لمصائد الأسماك، بما في ذلك المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، حددت منظمة الأغذية والزراعة تدريب الموظفين تدريباً جيداً والموارد المالية الكافية والمساعدة وبناء القدرات كمجالات للتركيز^(٢٩٣). وينبغي أيضاً إيلاء اهتمام خاص لزيادة قدرة جميع الجهات المعنية على الوفاء بمسؤولياتها في مجال الإدارة^(٢٩٤).

٢٢٧ - وجرى في إطار اتفاقية حماية البيئة البحرية لشمال المحيط الأطلسي تعزيز التعاون الدولي ونشر المعلومات والخبرات لدعم بناء القدرات وتبادل أفضل الممارسات، بوسائل منها التعاون مع السلطات المختصة الأخرى، مثل لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي والمنظمة البحرية الدولية والسلطة الدولية لقاع البحار والوكالة الدولية للطاقة الذرية^(٢٩٥).

جيم - التنفيذ

٢٢٨ - تم التركيز في محافل عديدة وفي تقارير سابقة للأمم العام على الارتقاء بمستوى تنفيذ الصكوك الحالية والنهج الإدارية الحديثة ذات الصلة بحفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه بطريقة مستدامة في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية^(٢٩٦). وفي هذا الصدد، كررت الجمعية العامة تأكيد ضرورة الملحة للتعاون، بطرق من بينها بناء القدرات ونقل التكنولوجيا البحرية بما يكفل لجميع الدول القدرة على تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والاستفادة من التنمية المستدامة للمحيطات والبحار، والمشاركة الكاملة في

(٢٩٢) القرار ٣٧/٦٥، الفقرة ٣٤.

(٢٩٣) انظر "الأولويات والنائج في إطار الخطة المتوسطة الأجل وبرنامج العمل والميزانية"، وثيقة منظمة الأغذية والزراعة COFI/2011/9.

(٢٩٤) انظر الحاشية ٩ أعلاه.

(٢٩٥) مساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

(٢٩٦) انظر الفقرتين ١١ و ١٢ والفقرات من ٤٢ إلى ٤٥ من الوثيقة A/65/68؛ والوثيقة A/64/66/Add.2، الفقرات من ٢١٢ إلى ٢١٧.

المتدييات والعمليات العالمية والإقليمية التي تتناول المسائل المتصلة بالمحيطات وقانون البحار^(٢٩٧). كما أكدت أهمية مشاركة الدولة في الصكوك الحالية وتكثيف الجهود المبذولة في التنفيذ الفعال لهذه الصكوك عبر سبل منها ضمان فعالية الرقابة التي تمارسها دولة العلم ودولة الميناء واتخاذ تدابير ذات صلة بالأسواق والرصد والمراقبة والتتبع، بالإضافة إلى اتباع نهج حديثة مثل النهج التحوطي ونهج النظام الإيكولوجي^(٢٩٨).

٢٢٩ - وفي عام ٢٠١٠، أوصى الفريق العامل الدول بأن تطبّق نهجاً مناسبة لحفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية ولاستخدامه بطريقة مستدامة، وأن تنفّذ على نحو فعال الصكوك الإقليمية والعالمية ذات الصلة، التي هي أطراف فيها، وأن تنظر في الدخول كأطراف في الصكوك ذات الصلة التي لم تصبح بعد أطرافاً فيها (A/65/68، الفقرة ١١). كما أوصت بأن تقوم الدول والمنظمات الدولية المختصة بتيسير وتعزيز أوجه التعاون والتنسيق، بوسائل تشمل المشاركة في اتفاقيات البحار الإقليمية، والمنظمات/الترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، وتبادل المعلومات بشأن أفضل الممارسات، وإنشاء برامج مشتركة أو منسّقة للأعمال والأنشطة (A/65/68، الفقرة ١٢). وقد أيدت الجمعية العامة هذه التوصيات^(٢٩٩).

٢٣٠ - وفي سياق مصائد الأسماك، اقترح المؤتمر الاستعراضي المستأنف المعني باتفاق الأمم المتحدة بشأن الأرصد السمكية الذي عقد في عام ٢٠١٠ وسائل إضافية لتعزيز مضمون أحكام الاتفاق وأساليب تنفيذها من أجل تحسين مواجهة أية مشاكل مستمرة في حفظ وإدارة الأرصد السمكية المتداخلة المناطق والأرصد السمكية الكثيرة الارتحال. وشدد المؤتمر على أن تنفيذ تدابير الحفظ والإدارة المعتمدة وفقاً للقانون الدولي، التي يطبق فيها النهج التحوطي وتستند إلى أفضل الأدلة العلمية المتاحة، والالتزام بتلك التدابير بشكل كامل، أمران ضروريان يكفلان تعافي الأرصد السمكية المتداخلة المناطق والأرصد السمكية الكثيرة الارتحال، وحفظها في الأجل الطويل، واستخدامها على نحو مستدام^(٣٠٠). وشجعت

(٢٩٧) ديباجة القرار ٣٧/٦٥ ألف.

(٢٩٨) انظر على سبيل المثال القرار ٣٧/٦٥ ألف، الفقرات ٣ و ٤ و ٨٠ و ١٣١ و ١٣٣ و ١٤٠ و ١٧٧؛ والقرار ٣٨/٦٥، الفقرات ٧ و ١٢ و ١٤ و ٣٥ و ٥١ و ٥٧ و ١١١.

(٢٩٩) القرار ٣٧/٦٥ ألف، الفقرة ١٦٢.

(٣٠٠) A/CONF.210/7، المرفق، الفقرة ٥.

الجمعية العامة الدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك على النظر في تنفيذ توصيات المؤتمر الاستعراضي المستأنف^(٣٠١).

٢٣١ - ويعرض هذا التقرير بالتفصيل لعدد من الأنشطة الرامية إلى تعزيز التعاون والتنسيق الدوليين، ومن ثم تحسين التنفيذ فيما يتعلق بحفظ التنوع البيولوجي البحري خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام^(٣٠٢). ولاحظت الجمعية العامة مع التقدير الجهود المبذولة على الصعيد الإقليمي لتعزيز تنفيذ الاتفاقية والتصدي، بوسائل منها بناء القدرات، للمسائل المتعلقة بالسلامة والأمن البحريين وحفظ الموارد البحرية الحية واستخدامها المستدام وحماية وصون البيئة البحرية وحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه بطريقة مستدامة^(٣٠٣).

٢٣٢ - بيد أنه من الواضح أن مواصلة الجهود أمر ضروري. ومن التحديات التي تواجهها أمانة السلطة الدولية لقاع البحار تنفيذ ومواصلة استعراض قواعد السلطة وأنظمتها وإجراءاتها لإدارة المخاطر التي تهدد التنوع البيولوجي (انظر الفرع ثانياً - زاي أعلاه)^(٣٠٤).

٢٣٣ - وأشارت أمانة اليونسكو إلى أن المبادئ الحالية وأفضل المعلومات العلمية المتاحة وبعض التجارب المتعلقة بإدارة المناطق الواقعة داخل حدود الولاية الوطنية، في البيئة البحرية والبرية معاً، يمكن أن تتيح نهجاً وأدوات تنفيذية لتطبيق إجراءات منسقة في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية^(٣٠٥).

٢٣٤ - وفي سياق مصائد الأسماك، تشمل التحديات أمام تحسين تطبيق صيد الأسماك المتسم بالمسؤولية عدم كفاية الموارد المالية والبشرية وأوجه القصور في الأطر المؤسسية والقانونية. وتتضمن الصعوبات الشائعة الأخرى ارتفاع مستويات عدم التيقن بيولوجياً وإيكولوجياً من حالة الموارد والعواقب المحتملة للإجراءات الإدارية؛ والأهداف المحددة تحديداً سيئاً أو فضفاضاً لإدارة مصائد الأسماك التي تؤدي إلى انتهاج أسلوب الإدارة القائمة على رد الفعل بدلاً من الإدارة الاستباقية؛ وتكرار غياب نظم فعالة أو مناسبة لحقوق المستعمل أو لحقوق الوصول؛ وغياب مشاركة الصيادين وأصحاب المصلحة الآخرين في الإدارة أو عدم كفايتها؛ وعدم كفاية القدرة لدى سلطات إدارة مصائد الأسماك الوطنية والإقليمية؛

(٣٠١) القرار ٣٨/٦٥، الفقرة ٣٢.

(٣٠٢) انظر أيضاً A/65/68، الفقرة ٤٢.

(٣٠٣) القرار ٣٧/٦٥ ألف، الفقرة ٢١٩.

(٣٠٤) مساهمة السلطة.

(٣٠٥) مساهمة اليونسكو.

وانتشار صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم الناتج عن عدم كفاية نظم الرصد والمراقبة والتتبع^(٣٠٦).

دال - نهج الإدارة المتكاملة ونهج النظام الإيكولوجي

٢٣٥ - وفقاً لما أُشير إليه في تقارير سابقة للأمين العام، يعد التعاون والتنسيق في سبيل اتباع نهج متكاملة ونهج قائمة على النظام الإيكولوجي أمرين أساسيين للتصدي للتهديدات الحالية لنظم الإدارة^(٣٠٧). وقد أعادت الجمعية العامة التأكيد باستمرار على ضرورة تحسين التعاون والتنسيق على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي لدعم تنفيذ أفضل للاتفاقية والإدارة المتكاملة للمحيطات^(٣٠٨).

٢٣٦ - وفي اجتماع الفريق العامل لعام ٢٠١٠، قدم عدد من المقترحات بهدف تعزيز التعاون والتنسيق نحو وضع نهج للإدارة المتكاملة ونهج قائمة على النظام الإيكولوجي، مع البناء على الآليات الحالية أو وضع آليات جديدة (A/65/68، الفقرات من ٤٦ إلى ٥٠).

٢٣٧ - وشددت أمانة السلطة الدولية لقاع البحار على ضرورة التعاون والتنسيق الوثيقين بين المنظمات الدولية المخولة بولايات على أنشطة مختلفة تنفذ في المحيطات لضمان اتباع نهج متكامل وتوفير حماية شاملة للبيئة البحرية. ووجهت الأمانة، في هذا الصدد، الانتباه إلى تعاونها الوثيق مع منظمات أخرى مخولة بولايات على حماية البيئة البحرية في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، ومنها لجنة حماية البيئة البحرية لشمال شرق المحيط الأطلسي واللجنة الدولية لحماية الكبيلات وأمانة اتفاقية التنوع البيولوجي^(٣٠٩).

٢٣٨ - وأفيد كذلك بأن اتخاذ مبادرة إقليمية للتخطيط المكاني البحري (انظر الفقرات ١٨٣ - ١٨٦ أعلاه) من شأنها أن توفر إطاراً للنهوض بإدارة المحيطات على نطاق النظم الإيكولوجية الكبيرة يعالج الآثار التراكمية الناشئة عن الاستخدامات المتعددة ويعزز التكامل بين الاحتياجات الإيكولوجية والاقتصادية والاجتماعية في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية^(٣١٠).

(٣٠٦) دور منظمة الأغذية والزراعة المتعلق بتحسين التكامل بين تنمية وإدارة مصائد الأسماك وتربية المائيات، وحفظ التنوع البيولوجي، وحماية البيئة، وثيقة صادرة عن منظمة الأغذية والزراعة COFI/2011/7.

(٣٠٧) انظر A/64/66/Add.2، الفقرة 218، و A/65/69/Add.2، الفقرة ٢٢٣.

(٣٠٨) القرار ٣٧/٦٥ ألف، الديباجة.

(٣٠٩) مساهمة السلطة.

(٣١٠) انظر الحاشية ٩ أعلاه.

٢٣٩ - كما اعتُبر إنشاء شبكة من المديرين لتبادل المعلومات عن الممارسة الإدارية القائمة على النظام الإيكولوجي وسيلة لضمان أن تصبح الإدارة القائمة على النظام الإيكولوجي أكثر فعالية وأسهل تنفيذاً^(٣١١).

هاء - تقييمات الأثر البيئي

٢٤٠ - في اجتماع الفريق العامل لعام ٢٠١٠، أعرب عن رأي مؤيد لضرورة الموازنة بين اشتراطات إجراء تقييمات الأثر البيئي في الصكوك الدولية (A/65/68، الفقرة ٥١). واقترحت عدة وفود وضع منهجية عالمية لإجراء تقييمات الأثر البيئي على الصعيد الإقليمي، مع أخذ الأنشطة القطاعية في الاعتبار (A/65/68، الفقرة ٥٥). كما اقترح أن تتخذ الجمعية العامة قراراً بشأن تنفيذ تقييمات الأثر البيئي، يتضمن إجراءات مماثلة لتلك التي نص عليها القرار ١٠٥/٦١ بشأن تقييم أنشطة الصيد في قاع البحار. وأعرب عن رأي آخر مفاده أن النهج المحدد في القرار ١٠٥/٦١ ينبغي ألا يطبق على جميع الأنشطة المنفذة في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية بصرف النظر عن طبيعة النشاط أو القطاع. كما تم التأكيد على ضرورة السماح بالأنشطة العلمية أو الاستكشافية التي لا تسبب آثاراً ضارة كبيرة (A/65/68، الفقرة ٥٦).

٢٤١ - وربما يساعد العمل الذي تم الاضطلاع به في سياق اتفاقية التنوع البيولوجي ومنظمة الأغذية والزراعة (انظر الفرع ثانياً - ياء ٢ أعلاه) في أمور منها اكتساب فهم أفضل لمختلف جوانب وتحديات عمليات تقييم الأثر البيئي كما تطبق في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية وسبل معالجتها.

٢٤٢ - وبالنظر إلى قلة المعلومات المتاحة بشأن تقييمات الأثر البيئي في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، بما في ذلك ما يتعلق منها باحتياجات بناء القدرات، يستحق كل من تنفيذ الآلية المتوخاة في المادتين ٢٠٦ و ٢٠٥ من الاتفاقية، والطرائق العملية المتعلقة بهذا التنفيذ مزيداً من الاهتمام. وتلزم هذه الآليات الدول بأن تعمم عن طريق المنظمات الدولية المعنية تقارير عن تقييم الآثار المحتملة للأنشطة المزمع القيام بها في نطاق ولايتها أو تحت سيطرتها، والتي يمكن أن تسبب قدراً كبيراً من التلوث للبيئة البحرية أو تحدث فيها تغييرات كبيرة وضارة.

٢٤٣ - وإضافة إلى المعلومات المتعلقة بنتائج التقييمات، يمكن النظر في وضع آلية يتم من خلالها عن طريق المنظمات الدولية المختصة، تبادل الخبرات المكتسبة أثناء إعداد تلك

(٣١١) انظر الحاشية ١٨٨ أعلاه.

التقييمات وتبادل الدروس المستفادة وأفضل الممارسات، بما في ذلك المعلومات المتعلقة باحتياجات بناء القدرات.

٢٤٤ - وتشمل النهج الأخرى المتبعة لتيسير إجراء استعراض متعدد التخصصات والقطاعات لتقارير تقييم الأثر البيئي تعيين مجالس استشارية أو لجان علمية متعددة القطاعات^(٣١٢).

واو - أدوات الإدارة القائمة على أساس المناطق

٢٤٥ - أحد الشروط الرئيسية لإحراز تقدم في تحديد وإدارة المناطق التي تحتاج إلى حماية هو توفر مجموعة كاملة وحيدة من الإرشادات العلمية^(٣١٣). وقد أوصى الفريق العامل الجمعية العامة، في اجتماعه الذي عقد في عام ٢٠١٠، بأن تطلب إلى الدول العمل من خلال المنظمات الدولية المختصة في سبيل وضع منهجية موحدة لتحديد واختيار المناطق البحرية التي من شأنها أن تستفيد من الحماية استناداً إلى المعايير القائمة (A/65/68، الفقرة ١٨). وقد أقرت الجمعية العامة هذه التوصية^(٣١٤).

٢٤٦ - وأبرزت أمانة السلطة الدولية لقاع البحار، في المساهمة التي قدمتها، أن المعايير العلمية التي وضع على أساسها المقترح المتعلق بخطة الإدارة البيئية في منطقة كلاريون - كليرتون (انظر الفقرتين ٥٨ و ١٥٤ أعلاه) مماثلة لمعايير اتفاقية التنوع البيولوجي (انظر الفقرتين ١٦٢ و ١٦٣ أعلاه) ولتلك المنصوص عليها في المبادئ التوجيهية الدولية لمنظمة الأغذية والزراعة (انظر الفقرة ٤١)، ويكفل مثل هذا التقارب اتخاذ نهج متسق. وقد أوضح ذلك الفوائد التي تجنى من التعاون الوثيق فيما بين المنظمات الدولية المكلفة بولايات مختلفة ولكنها تواجه تحديات مماثلة.

٢٤٧ - ومن النهج الأخرى المطروحة في سياقات أخرى لتحقيق التنسيق في المشورة العلمية التي تقوم عليها الإدارة القائمة على أساس المناطق: حلقات العمل الإقليمية التي تشرك أصحاب المصلحة الرئيسيين في عملية التحديد في مرحلة مبكرة؛ وتكليف مؤسسة أو هيئة علمية بإعداد تحليل أولي تستعرضه الدول في مرحلة لاحقة أثناء انعقاد حلقة عمل أو اجتماع آخر مشترك؛ وإنشاء فريق عامل علمي مشترك يضم مشاركين من المنظمات أو الترتيبات

(٣١٢) طرائق لدفع التعاون الشامل لعدة قطاعات في إدارة المناطق البحرية الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية: مشروع للمناقشة، وثيقة صادرة عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP (DEPI)/RS.12/8.

(٣١٣) المرجع نفسه.

(٣١٤) القرار ٣٧/٦٥ ألف، الفقرة ١٦٢.

الإقليمية ذات الصلة المعنية بإدارة مصائد الأسماك، ومنظمات البحار الإقليمية وخبراء آخرين^(٣١٥).

٢٤٨ - ومع أن تقدماً قد أحرز بفضل التشاور مع الأطراف صاحبة المصلحة ومشاركتها، فقد أفيد بأنه يمكن مواصلة بذل الجهود في تبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة بشأن إشراك هذه الأطراف. وإضافة إلى ذلك، من المحتمل أن تؤثر التغييرات في النظم الإيكولوجية خارج نطاق الولاية الوطنية تأثيراً مباشراً أو غير مباشر على النظم الإيكولوجية المرتبطة أو المجاورة. ومن ثم، هناك حاجة إلى إشراك الدول الساحلية المجاورة والمتاخمة لضمان اتباع نهج يقوم على النظام الإيكولوجي^(٣١٦).

٢٤٩ - وأنشئت آليات للتعاون بين عدد من المنظمات فيما يتعلق بإنشاء وتنفيذ أدوات إدارية قائمة على أساس المناطق على النحو المبين في هذا التقرير (انظر الفرع ثانياً - ياء - ٣ أعلاه). ففي عام ٢٠١٠ مثلاً، أبرمت مذكرة تفاهم بين لجنة حماية البيئة البحرية لشمال شرق المحيط الأطلسي والسلطة الدولية لقاع البحار. وإلى جانب مشروع المذكرة، قدمت هذه اللجنة طلباً للحصول على مركز مراقب في جمعية السلطة، وقد وافقت الجمعية على المذكرة والطلب في دورتها التي عقدت في نيسان/أبريل ٢٠١٠. ويجري أيضاً إعداد ترتيب جماعي بين السلطات المختصة بشأن إدارة المناطق البحرية المحمية الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية في منطقة اتفاقية حماية البيئة البحرية لشمال شرق المحيط الأطلسي لينظر فيها اجتماع الأطراف في الاتفاقية لعام ٢٠١١^(٣١٧).

٢٥٠ - وفي سياق إقامة مناطق مشمولة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول حوض البحر الأبيض المتوسط، يعتزم مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتع بحماية خاصة القيام بأنشطة مشتركة مع أمانة الاتفاق المتعلق بحفظ الحيتانيات في البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط والمنطقة المجاورة من المحيط الأطلسي واللجنة العامة لمصائد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة. وضم فريق الخبراء الذي عقد في آذار/مارس ٢٠١١ في إطار خطة عمل البحر الأبيض المتوسط (انظر الفقرة ١٧٥ أعلاه) ممثلين من شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، والفاو، والمركز الإقليمي لمواجهة الطوارئ الناشئة عن التلوث البحري في منطقة البحر الأبيض المتوسط، واللجنة العامة لمصائد أسماك البحر الأبيض المتوسط، والاتفاق المتعلق بحفظ الحيتانيات في البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط والمنطقة المجاورة من المحيط

(٣١٥) انظر الحاشية ٣١٣ أعلاه.

(٣١٦) انظر الحاشية ٩ أعلاه.

(٣١٧) انظر الحاشية ٣١٣ أعلاه.

الأطلسي، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني. ويمكن مواصلة تعزيز مثل هذه الآليات الاستشارية.

٢٥١ - ويمكن أيضاً الاستفادة من الاتفاق المتعلق بالمبادئ والأهداف الموحدة لإدارة المكانية، بالإضافة إلى الإرشادات العالمية بشأن التنفيذ، في الترويج لسياسات وممارسات أكثر تماسكاً^(٣١٨). ومن المحتمل أن يوفر انتهاج التخطيط المكاني البحري على المستوى الإقليمي إطاراً للتعاون والإدارة الشاملين لعدة قطاعات، مما يقلل إلى الحد الأدنى من التنازع بين الاستخدامات، وللتشاور بين أصحاب المصلحة^(٣١٩).

زاي - الموارد الجينية البحرية

٢٥٢ - ما زالت الآراء تتباين بشأن النظام القانوني ذي الصلة المخصص للأنشطة المتعلقة بالموارد الجينية البحرية في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية^(٣٢٠). وما فتئت الجمعية العامة تلاحظ المناقشة المتعلقة بالنظام القانوني المناسب للموارد الجينية البحرية في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية وفقاً للاتفاقية، وتدعو الدول إلى مواصلة النظر في هذه المسألة في إطار ولاية الفريق العامل غير الرسمي المخصص المفتوح باب العضوية، مع مراعاة آراء الدول بشأن الجزأين السابع والحادي عشر من اتفاقية قانون البحار، بهدف تحقيق مزيد من التقدم بشأن هذه المسألة.

٢٥٣ - وفي اجتماع الفريق العامل لعام ٢٠١٠، دعت أيضاً عدة وفود إلى تعزيز دور الفريق العامل، وذلك لأهداف من بينها اعتماد أحكام محددة لتنظيم الحصول على الموارد الجينية البحرية في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلالها. وقدم اقتراح بضرورة أن تبدأ الأمم المتحدة على وجه السرعة عملية تفاوضية تهدف إلى تحديد الجوانب القانونية ذات الصلة بالتنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، بما في ذلك إنشاء هيكل مؤسسي مسؤول عن إدارة وحفظ الموارد (A/65/68)، الفقرة (٧٤).

(٣١٨) انظر الحاشية ٩، أعلاه.

(٣١٩) المرجع نفسه.

(٣٢٠) A/63/79، الفقرتان ٣٦ و ٣٧.

٢٥٤ - وأشارت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى أن توصيات الفريق العامل ستزود البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية، بالمعلومات اللازمة للنظر في نظام قانوني مناسب للموارد الجينية البحرية في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية^(٣٢١).

٢٥٥ - وأفادت أمانة منظمة الأغذية والزراعة بأنه يمكن استخدام المعاهدة الدولية بشأن الموارد الجينية النباتية للأغذية والزراعة كمرجع مفيد لإطار عمل واقعي لتبادل المنافع بين أطراف متعددة في إطار منظومة الأمم المتحدة، ويشهد على ذلك أكثر من ٩٠.٠٠٠ عملية نقل للمواد الجينية في أول سبعة أشهر من العملية.

٢٥٦ - وقد يتيح اعتماد الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي لبروتوكول ناغويا، ولا سيما مادته العاشرة (انظر الفقرة ٦٨ أعلاه)، وتنفيذه المزيد من الفرص لإغناء المناقشات المتعلقة بالموارد الجينية البحرية ودفعها إلى الأمام، وذلك بسبل منها تقديم أمثلة على الكيفية التي يجري بها، في سياق متعدد الأطراف، تناول مسألة تقاسم المنافع المستمدة من الموارد الآتية من مناطق تقع داخل حدود الولاية الوطنية.

حاء - التعاون والتنسيق الشاملان لعدة قطاعات

٢٥٧ - تعزيز التعاون والتنسيق بين القطاعات وفيما بين الدول والمنظمات الحكومية الدولية هو أمر ضروري في الجهود المبذولة لتحسين حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامه بطريقة مستدامة. وفي هذا الصدد، لن تكون الإجراءات التي تتخذ لمعالجة قضايا شاملة لعدة قطاعات، مثل الحطام البحري والأنواع الدخيلة المتغلغلة وتغير المناخ والضجيج في المحيطات (انظر الفرع ثانياً - طاء أعلاه)، وهي قضايا لها مصادر متعددة وآثار مترابطة، إجراءات فعالة إلا إذا اعتمدت على نهج مماثلة شاملة لعدة قطاعات.

٢٥٨ - وتم في امتديات كثيرة منها الجمعية العامة إبراز أهمية زيادة التعاون والتنسيق الشاملين لعدة قطاعات والحاجة إلى اتباع نهج حديثة في إدارة المحيطات^(٣٢٢). وفي هذا الصدد، أكدت الجمعية العامة مراراً أن المشاكل المتعلقة بين المحيطات مترابطة ارتباطاً وثيقاً وتلزم دراستها ككل باتباع نهج متكامل ومتعدد التخصصات ومشارك بين القطاعات^(٣٢٣).

(٣٢١) مساهمة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

(٣٢٢) انظر مثلاً القرارين ٣٧/٦٥ ألف، و ٣٨/٦٥؛ والقرارات من ١١ إلى ١٣ من الوثيقة A/65/68؛ والحاشية ٤٧ أعلاه.

(٣٢٣) انظر مثلاً القرار ٣٧/٦٥ ألف، الديباجة.

كما أعادت تأكيد ضرورة تحسين التعاون والتنسيق على جميع المستويات، وفقاً للاتفاقية، لدعم وتكملة الجهود التي تبذلها كل دولة لتعزيز تنفيذ الاتفاقية والتقييد بها والإدارة المتكاملة للمحيطات والبحار وتنميتها المستدامة^(٣٢٤).

٢٥٩ - وتتواصل الجهود على جميع المستويات للاستجابة لهذه النداءات، كما هو مفصل في مختلف فروع التقرير الحالي. ففي دورتها التاسعة والعشرين، واصلت لجنة مصائد الأسماك التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة تشجيع أمانة الفاو على تحسين التنسيق بين الوكالات مع كيانات الأمم المتحدة والاستمرار في بذل الجهود لزيادة الوعي بهذا القطاع في الاجتماعات المتعلقة بتغير المناخ. وقد بادرت الفاو مؤخراً إلى إقامة شراكة عالمية بشأن المناخ ومصائد الأسماك وتربية المائيات، وهي شراكة طوعية مكونة ٢٠ منظمة دولية وهيئة قطاعية. وأقيمت هذه الشراكة للجمع بين أنشطة تغير المناخ التي من المحتمل أن تكون مفتتة ومتكررة، وذلك من خلال برنامج عالمي متعدد الوكالات للإجراءات المنسقة ولتلبية الحاجة إلى توجيه المزيد من الاهتمام لمصائد الأسماك وتربية المائيات في المناقشات العالمية المتعلقة بتغير المناخ^(٣٢٥).

٢٦٠ - وهناك أيضاً حاجة إلى تعزيز استخدام الشراكات أو الآليات التعاونية بين المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات العاملة في القطاعات المعنية والمنظمات غير الحكومية للحد من الازدواجية وضمان الاستخدام الأمثل لولايات كل منها وخبراته الفريدة. ويتعين أن يأتي الدافع والزخم لمثل هذا المسعى من الدول الأعضاء والجهات المانحة، وذلك بضمان أن تعمل المنظمات التي تخدمها على زيادة الكفاءة إلى الحد الأقصى ضمن إطار ولاياتها وأن تتعاون مع الشركاء في الجوانب التي لهم فيها مزايا تنافسية. كما يمكن تيسير هذا الأمر بإسناد دور أقوى إلى مؤسسات تنسيقية، مثل شبكة الأمم المتحدة للمحيطات^(٣٢٦).

٢٦١ - وعلى الصعيد الوطني، ثمة حاجة إلى مواصلة وتعزيز الجهود الرامية إلى تحسين القدرة على اتباع نهج متكاملة ويتعين أن تشمل توجيه الاهتمام لبناء أو تعزيز التعاون والاتصال بين الوكالات المسؤولة عن ولايات وقطاعات مختلفة. وسيؤدي التفتت المفرط مؤسسياً وقطاعياً وتضارب الأولويات على الصعيد الوطني إلى عرقلة الجهود العالمية الرامية إلى اتباع نهج إدارية متكاملة ومستدامة وتتسم بالمسؤولية^(٣٢٧).

(٣٢٤) انظر مثلاً القرار ٣٧/٦٥ ألف، الدياجة.

(٣٢٥) انظر الحاشية ١٦٣ أعلاه.

(٣٢٦) انظر الحاشية ٣٠٧ أعلاه.

(٣٢٧) المرجع نفسه.

رابعاً - القضايا والمسائل الهامة التي ييسر إعداد دراسات أساسية أكثر تفصيلاً بشأنها دراسة الدول لها

٢٦٢ - على الرغم من الجهود والمبادرات السابقة والحالية التي ترمي إلى زيادة المعرفة بالتنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، ما زالت هناك ثغرات كبيرة قائمة في المعرفة والمعلومات. وفي اجتماع الفريق العامل لعام ٢٠١٠، أشارت بعض الوفود إلى ضرورة عدم اتخاذ الحاجة إلى مزيد من الدراسات سبباً لإرجاء وضع تدابير لحفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامه بطريقة مستدامة (A/65/68، الفقرة ٧٨).

٢٦٣ - وقدم عدد من المقترحات لإجراء المزيد من الدراسات (انظر A/65/68، الفقرة ٨٠).

٢٦٤ - ويبرز هذا التقرير أيضاً بعض المجالات التي تحتاج إلى مزيد من الدراسات. وعلى وجه التحديد، فقد يلزم توجيه المزيد من الاهتمام إلى المدى الذي يجري به تنفيذ الأنشطة التالية في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، وإلى ما تحدته تلك الأنشطة من آثار في تلك المناطق: إعداد البحوث عن الموارد الجينية البحرية واستغلالها، وعزل الكربون، وتخصيب المحيطات، وتنمية الطاقة المتجددة، ومدّ الكبلات البحرية وخطوط الأنابيب المغمورة، وتربية المائيات والسياحة. كما تحتاج آثار الأنواع الدخيلة المتغلغلة والحطام البحري وتغير المناخ والضجيج في المحيطات إلى مزيد من الاهتمام. وأبرزت كذلك عدة منظمات، فيما قدمته من مساهمات في هذا التقرير، مجالات تحتاج إلى مزيد من العمل والدراسات وهي مبينة أدناه.

٢٦٥ - ففي مجال العلوم البحرية، أشارت أمانة اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية إلى ضرورة تقديم ملاحظات علمية شاملة للانتقال من النهج التحوطي إلى النهج الوقائي عندما يتعلق الأمر باختيار مناطق بحرية محمية في المحيطات المفتوحة (انظر الفرع ثانياً - ياء - ٣ أعلاه). كما تم التأكيد على ضرورة مواصلة تقديم ملاحظات وبيانات علمية من مختلف ميادين الدراسات، بما في ذلك علم الأحياء والجغرافيا والجيولوجيا والجيومورفولوجيا والأوقيانوغرافيا والاقتصاد الاجتماعي^(٣٢٨).

٢٦٦ - وفيما يتعلق بمصائد الأسماك، أشارت أمانة منظمة الأغذية والزراعة إلى أنه ينبغي التركيز على فهم ومعالجة التحديات التقنية والسياسية والقانونية والمتصلة بالنظم الإيكولوجية

(٣٢٨) مساهمة اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية.

الناجحة عن توجه أنشطة تربية المائيات باتجاه البحر، وبصورة متزايدة إلى المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. وأشارت أمانة لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا إلى أن اللجنة العلمية التابعة لتلك اللجنة قد حددت ثلاثة مجالات ذات أولوية لعملها خلال السنوات الثلاث القادمة في المحيط الجنوبي وهي: الإدارة التكميلية لمصائد أسماك الكريل؛ وتقييم مصائد السمك المسنن، ولا سيما في مصائد الأسماك الاستكشافية؛ والمناطق البحرية المحمية. واشتملت مجالات البحث الرئيسية الأخرى على النظم الإيكولوجية البحرية الهشة وتغير المناخ. ووجهت أمانة لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي الانتباه إلى ضرورة مواصلة الدراسة لفهم الطريقة التي يؤثر من خلالها تغير المناخ على الأرصد السمكية الرئيسية في شمال شرق المحيط الأطلسي.

٢٦٧ - وفيما يتعلق بالموارد الجينية البحرية، فإن نتائج التعداد الدولي للكائنات الحية البحرية قد سلطت الضوء على أبحاث ما زالت ضرورية. وتحديدًا، فقد وجه التعداد الانتباه إلى ضرورة إجراء بحوث في المستقبل بشأن البعد الزمني للتغيرات في هياكل التجمع الميكروبي. وأبرز عدد من التساؤلات التي تتطلب المزيد من البحث، بما فيها سبب هيمنة بعض المجموعات على الموائل البحرية عالمياً، وسبب وجود انقسام بين تركيبة التجمع في الموائل اليمية وتركيبية التجمع في الموائل القاعية، وما إذا كانت أشد الأنواع تنوعاً هي أيضاً الأكثر وفرة من الناحية العددية، وما هي أصناف الأنواع المرتبطة بالنباتات والحيوانات وإلى أي مدى تعد فريدة بالنسبة لكل نوع من الأنواع (انظر أيضاً الفقرة ١٩ أعلاه). وقد بينت أمانة الفاو، في مساهمتها، أن وضع نظام قانوني جديد قد يستدعي المزيد من الدراسة بالنظر إلى أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار تركز على مصائد الأسماك.

٢٦٨ - ويتطلب فهم المسائل التي تُلازم التطورات المتعلقة بالطاقة البحرية المتجددة ومعالجتها مزيداً من البحث العلمي. وسيكون النظر في الحاجة المحتملة إلى تنظيم إضافي على جميع المستويات أمراً مجدداً. وسيتيح الاجتماع الثالث عشر للعملية الاستشارية غير الرسمية الذي سيركز على الطاقة البحرية المتجددة^(٣٢٩) الفرصة لمناقشة تلك المسائل ومسائل أخرى.

٢٦٩ - وفيما يتعلق بالإدارة، بينت أمانة اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية أن العمل ضروري لتجميع الصكوك القانونية الحالية ذات الصلة وتحديد قواعد واضحة لإدارة المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، مشيرة إلى ضرورة أن تشكل كل من اتفاقية قانون البحار واتفاقية التنوع البيولوجي أساس أي مبادرة.

(٣٢٩) قرار الجمعية العامة ٣٧/٦٥ ألف، الفقرة ٢٣١.

خامسا - استنتاجات

٢٧٠ - لا يمكن التأكيد بالقدر الكافي على أهمية التنوع البيولوجي البحري، بما في ذلك داخل المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، للأمن الغذائي العالمي، والنظم الإيكولوجية البحرية السوية التي تؤدي وظائفها، والرخاء الاقتصادي، وسبل العيش المستدامة. واعترافاً بذلك، جددت الحكومات، المجتمعة في مناسبات رفيعة المستوى عقدها الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، التزامها بالإدارة المستدامة للتنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية التي تسهم في تحقيق الأمن الغذائي والقضاء على الجوع والفقر. ويشير هذا التقرير إلى عمل منظمات وكيانات عالمية وإقليمية مختلفة اتخذت خطوات مشجعة نحو حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامه بطريقة مستدامة، وذلك باتباع سبل منها الآليات التعاونية.

٢٧١ - ومع ذلك، ما زالت الآثار التراكمية للاستعمالات البشرية والتغيرات البيئية التي يسببها الإنسان، مثل تغير المناخ وتحمض المحيطات، تؤثر سلباً على النظم الإيكولوجية البحرية الحيوية. وبالتالي، فإن اتخاذ المزيد من الإجراءات ووضع آليات تعاونية شاملة لعدة قطاعات هي مسألة ضرورية لفهم ومعالجة آثار مختلف القطاعات على التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، مع مراعاة الترابط القائم بين النظم الإيكولوجية البحرية وكذلك بين البحر والبر والجو. وبالنظر إلى خصائص المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية من حيث، جملة أمور منها، أسلوب الإدارة والنظام القانوني، بالإضافة إلى الأحوال الجغرافية والإيكولوجية، فإن ثمة حاجة إلى توجيهات عالمية بشأن سبل القيام، بطريقة متسقة ومتعددة التخصصات، بتطوير وتطبيق أدوات الإدارة المستخدمة بشكل شائع ضمن نطاق الولاية الوطنية. وهذا الأمر ضروري جداً فيما يتعلق بتقييمات الأثر البيئي وأدوات الإدارة القائمة على أساس المناطق. ويشكل تبادل المعلومات عن الأنشطة المقررة والحالية وآثارها المحتملة، وكذلك عن أفضل الممارسات واحتياجات بناء القدرات، ركيزة أساسية لنجاح التدابير المتخذة لحفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستعماله بصورة مستدامة. وفي هذا الصدد، سيكون استخدام الآليات القائمة استخداماً تاماً لتيسير تبادل المعلومات أمراً مجدياً.

٢٧٢ - وتعزيز قدرة الدول ومختلف الأطراف الفاعلة والجهات صاحبة المصلحة للمساهمة في توسيع نطاق معرفتنا بالنظم الإيكولوجية البحرية وأدائها ومدى صلابتها هو أمر حاسم الأهمية، وكذلك تنمية القدرة على تنفيذ الصكوك الدولية وأدوات الإدارة ونهجها ذات الصلة مثل تقييمات الأثر البيئي والنهج القائمة على النظام الإيكولوجي والتخطيط المكاني البحري. وبالإضافة إلى تحسين القدرة على تبنى وتنفيذ تدابير وقائية وعلاجية مناسبة،

فإن الإرادة السياسية والقدرة على معالجة الأسباب الكامنة وراء فقدان التنوع البيولوجي البحري تشكلان أيضاً مسألة حاسمة الأهمية.

٢٧٣ - وكما أبرز في سياق آخر، لا يمكن أن يصبح حفظ التنوع البيولوجي فكرة ثانوية تطراً بعد التصدي لأهداف أخرى: فهو الأساس الذي تستند إليه الكثير من هذه الأهداف^(٣٣٠). والتنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية ليس استثناء. ويتعين أن تكون الجهود التي نبذلها لحفظ التنوع البيولوجي البحري واستعماله بطريقة مستدامة على قدر نطاق وحجم التحديات التي يواجهها.

٢٧٤ - والجمعية العامة، ممثلة بفريقها العامل، هي المؤسسة العالمية الوحيدة ذات المنظور والتأهيل المتعدد التخصصات والشامل لعدة قطاعات لتناول جميع المسائل المتعلقة بالتنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. ولذلك، فإنها تحظى بمكانة فريدة تحولها استعراض التقدم وتحديد ماهية الإجراءات الإضافية التي ربما يلزم اتخاذها على مختلف المستويات وتحفيز الالتزامات السياسية الضرورية. وعقد مؤتمر ريو + ٢٠ في البرازيل في عام ٢٠١٢ يتيح للجمعية العامة فرصة تجيء في حينها لكي تقدم التوجيهات السياسية اللازمة لتيسير التطبيق المتسق والموحد لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وغيرها من الصكوك ذات الصلة بحفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستعماله بشكل مستدام لصالح أجيال الحاضر والمستقبل.

(٣٣٠) نقلاً عن تصدير الأمين العام للأمم المتحدة للطبعة الثالثة لمنشور "الدراسة الاستشرافية للتنوع البيولوجي في العالم (٢٠١٠)".